◄ تحديات كبيرة ومرحلة أشد صعوبة

◄ نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني

◄ وزارة التخطيط: الاقتصاد اليمني في خطر

المصارف
Al-Masarif

YBA جمعية البنوك اليمنية Yemen Banks Association

رئيس التحرير في ذمة الله

مجلة شهرية - تصدر عن جمعية البنوك اليمنية - تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية - العدد (١٣) يناير ٢٠٢١

A Monthly magazine - issued by Yemen Banks Association- Concerned with econmic, financial and banking aspects - Issue (13) January 2021

المصارف اليمنية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب

إلتزام جاد وحضور قوي

أمان AMAN

البريد اليمني Yemen Post

بنك سبأ الإسلامي SABA ISLAMIC BANK

يمنتراك أدرك المستقبل

natco Information Tecknology

(BY)

YKB

بنك الأمل AL-AMAL MICROFINANCE BANK

جمعية البنوك اليمنية

دع عنك عناء البحث عن بيئة مواتية لتدريب كوادرك

YBA
جمعية البنوك اليمنية
Yemen Banks Association

نؤهل مواردك البشرية

قاعة تدريب:

- تتكون من صالة مكيفة الهواء وتستوعب من ٤٠ إلى ٧٠ شخصاً، مجهزة بكافة الوسائل وصالة للكوفي بريك وصالة للاستقبال مع المرافق الأخرى.
- إقامة دورات تدريبية في مختلف المجالات المصرفية والمالية والإدارية، أو أية دورات أخرى متخصصة تطلبها الجهات المهتمة.
- تأجير القاعة لمن يرغب من المصارف والمؤسسات الأخرى لإقامة الدورات الخاصة بها.

للإستفسار يرجى الاتصال بإدارة جمعية البنوك اليمنية
هاتف: ٠١-٥٧٠٠٨٨/٩ - فاكس ٠١-٢٤٢٣٠٥
www.yemen-yba.com

بيس pyes

دائماً معك .. with you ..

خدمة مصرفية رقمية تتيح لك الحصول على جميع الخدمات المالية من بنك الأمل عبر هاتفك المحمول وبعدة مزايا تنافسية

يمكنك من خلال تطبيق بيس

- **تنفيذ العمليات**: SMS، Wifi
- **إدارة الحسابات**: إلكتروني، جاري
- **تسجيل الدخول**: Online، Offline
- **صرف العملات**: ريال يمني، سعودي/ $

الخدمات المصرفية المقدمة عبر تطبيق بيس Pyes

GET IT ON Google Play https://pyes-ye.com/

- **الدفع الالكتروني**: دفع فواتير الهاتف الجوال والثابت والانترنت والماء والكهرباء وحجز التذاكر.
- **تحويل الأموال**: إرسال الحوالات المالية عبر الهاتف المحمول مع إمكانية استلامها عبر أي فرع أو وكيل للبنك .
- **نقاط البيع**: الشراء عبر نقاط البيع ومنصات التجارة الإلكترونية.
- **التمويل**: تقديم خدمات التمويل عبر تطبيق بيس.
- **الادخار**: السحب والإيداع من الحساب الجاري للعميل عبر الهاتف المحمول
- **المساعدات الإنسانية**: توزيع المساعدات النقدية الإنسانية عبر الحسابات الالكترونية للمستفيدين .

خدمة النقود الإلكترونية من بنك الأمل

المصارف
Al-Masarif

مجلة شهرية تصدر عن جمعية البنوك اليمنية
تعنى بالجوانب الاقتصادية والمالية والمصرفية
تصدر كل شهرين مؤقتاً

www.yemen-yba.com

العدد (13) يناير 2021

المشـرف العـام- رئيس التحرير
محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

مديـر التحريـر
فؤاد أحمد القاضي

مستشـار هيـئة التحريـر
نجيب العدوفي

عضو هيئة التحريـر
قائد رمادة

العلاقـات العامـة
عبدالحميد المطري

الإخـراج الفني والتنفيـذ
سلطان الصالحي

الجمهورية اليمنية- صنعاء
شارع الزبيري- عمارة بنك قطر- أمام البنك العربي
تلفون: ٥٧٠٠٨٨/٩ -٠١
فاكس: ٢٤٢٣٠٥-٠١
ص.ب: (١١٣١٨) صنعاء

البريـد الإلكترونـي
ybanet@yemen-yba.com

الإعـلانات
يتم الاتفاق بشأنها مع هيئة التحرير

المقالات المنشورة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة

بنوك 09-16

رحيل رجل اقتصادي وتنموي خدم اليمن
10

أهمية دور الإعلام في مكافحة غسل الأموال

حسـن الوريـث
34

المنافسة في السوق المصرفية قوية ونواجهها بالكادر البشري المؤهل
31

موظفو البنوك بحاجة إلى معرفة معمقة عن آليات تتبع غسل الأموال

معاذ السيد
22

غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات الافتراضية المشفرة

محمد النوعـــة
26

تحليلات تينابل لخرق البيانات في عام 2020 تكشف عن إختراق 22 مليار سجل حول العالم
41

برامج التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني

عبده الصياد
34

أبرز أولويات مرحلة الانعاش والتعافي في اليمن
35

مؤلفات توثق مراحل اقتصادية في تاريخ اليمن
38

العلاقة بين شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام وسوق الأوراق المالية

حسين قعطبي
30

النساء أثبتن جدارة مستحقة في عالم المال والأعمال

إلهام العواضي
17

التقـدم المذهـل لمهنـة الامتثـال
26

شركة الحزمي للصرافة تعزز الوعي المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

25

كلما اشتد وقع الأزمة السياسية في البلاد زاد حجم التحديات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي اليمني، وخلال هذه الفترة الحرجة إزدادت التعقيدات في بيئة عمله، وتضاعفت المخاطر التي تعصف بمؤسساته.

ولا شك أن قرار التصنيف الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بحق أنصار الله يضيف المزيد من الصعوبات أمام نشاط القطاع المصرفي اليمني، ويلقي بالمزيد من الأعباء المالية والإدارية على قيادات هذا القطاع التي لا تكاد تجد الوقت الكافي لمتابعة المستجدات وتطوير الخطط للتعامل مع المخاطر التي تحملها التطورات المتسارعة للأزمة السياسية، وما تتسبب به من انعكاسات ضارة على مختلف مناحي الحياة في البلاد.

تحديات كبيرة ومرحلة أشد صعوبة

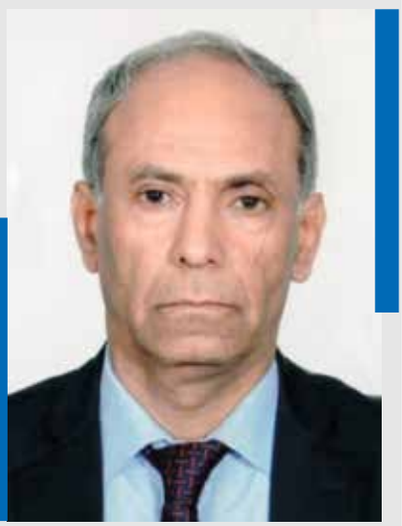

محمود قائد ناجي
القائم بأعمال رئيس مجلس إدارة
جمعية البنوك اليمنية

وعلى الرغم من كون القطاع المالي والمصرفي وعموم قطاعات الاقتصاد الوطني تتشكل من مؤسسات تجارية وصناعية وخدمية لا ترتبط بتحالفات سياسية ولا تربطها علاقات ولاء أو تحالف مع الأطراف السياسية المتصارعة في البلاد فقد تسبب الغموض الذي اتسم به قرار التصنيف بالكثير من مظاهر القلق والتوجس التي عمت مختلف وحدات النشاط الاقتصادي ومنظمات العمل الخيري والإنساني.

إن غلبة الطابع السياسي على القرار وخلوه من أية معايير محددة وواضحة للأشخاص والجهات المستهدفة بذلك القرار، ونطاق تطبيقه والانعكاسات المترتبة عليه، قد ترك الباب مفتوحاً لشتى أنواع التفسيرات والتأويلات، التي تباينت في ترجمتها لمضامين القرار وفقاً للتباين في مواقف تلك الأطراف والعلاقة التي ترتبط بأطراف الصراع السياسي.

أما الجهات الدولية المعنية بملف الأزمة السياسية والملف الاقتصادي اليمني فقد رأت فيه دلائل واضحة عن حجم التحديات والعوائق التي تكتنف التعامل مع تطورات الأزمة السياسية، والتطور السلبي في مسار الأزمة يشجع على المزيد من التصلب في المواقف، ولا يساعد على التوصل إلى معالجات مقبولة للصراع في البلاد.

أما المهتمون بالملف الاقتصادي والإنساني في اليمن فقد نظروا إليه كأحد أبرز المعوقات التي تضيف المزيد من الصعوبات والتعقيد إلى بيئة الأعمال، وعقبة تتسبب بالمزيد من الصعوبات والأعباء لحركة الاستيراد مما يهدد الاستقرار المعيشي، ويتسبب بمزيد من المعاناة للمواطن اليمني.

وبالنظر إلى وضع القطاع المصرفي اليمني الذي التزم بالوقوف إلى جانب المواطن اليمني في معاناته وأصر على الصمود والاستمرار في تقديم الخدمة الضرورية لضمان استمرارية الدوران لعجلة النشاط الاقتصادية في البلاد، والذي يستميت في الحفاظ على حيادية موقفه ومهنية نشاطه في ظل أزمة متفاقمة وتجاذبات سياسية شديدة، فإن قرار التصنيف غير واضح الملامح يحمل في طياته العديد من المخاطر والقيود التي لا بد أن تؤثر على نشاطه وعلاقاته مع البنوك المراسلة والمؤسسات المالية الدولية.

لقد واجه القطاع، منذ أن بدأت الأزمة السياسية صنوفاً من التحديات، وعصفت بمؤسساته شتى أنواع المخاطر، وفرضت على نشاطه العديد من القيود الهادفة إلى إضعاف دوره والتأثير على قدراته، وقد تمكن القطاع، خلال الفترة الماضية، من تجاوز الكثير من العوائق والعراقيل التي وضعت أمامه والاستمرار في أداء الدور المناط بمؤسساته، ومع ذلك فإن حجم التحديات المتوقعة من قرار التصنيف، لا شك بأنها ستكون كبيرة ومتعددة الأبعاد، وعلينا أن لا نقلل من حجم الصعوبات والأضرار التي من الممكن أن يتسبب بها ذلك القرار على نشاط القطاع المصرفي، ولا نهول في نفس الوقت أو نبالغ في ذلك.

إن الأكثر أهمية، هو دراسة أبعاد القرار والتقييم الموضوع لحجم المخاطر المتوقعة من التوسع في نطاق سريانه وامتداد التأثيرات الضارة له لتشمل بيئة الأعمال ونشاط القطاع المالي والمصرفي ووسائل عمله.

إن النجاح في مواجهة المخاطر المتوقعة لتطبيق ذلك القرار والحد من الصعوبات والأضرار التي سيتسبب بها على نشاط القطاع المصرفي والعلاقات التي تربطه بالمؤسسات المالية الدولية مرهون بالقراءة الموضوعية لمضمون القرار، والتزام البنوك بموقف موحد في التعامل مع انعكاسات ذلك القرار ومضاعفاته، وعلى البنوك اليمنية دراسة تجارب الآخرين والاستفادة منها في تطوير استراتيجية فعالة للتعريف بموقفها المحايد ونشاطها المهني ودورها الحيوي في تخفيف المعاناة عن المواطنين وتجنيب البلاد كوارث إنسانية متوقعة في حالة توقف عجلة الاقتصاد وتدهور الظروف المعيشية للمواطنين، كما يجب على مؤسسات القطاع المصرفي حشد الطاقات والامكانيات والخبرات المتوفرة في هذا القطاع، واستخدام قنوات التواصل المتاحة لها وتوجيهها لكسب التأييد لموقف هذا القطاع الحيادي والمهني، وأهمية النأي به عن تأثيرات ومضاعفات قرار التصنيف الظالم.

يجب على مؤسسات القطاع المصرفي حشد الطاقات والامكانيات والخبرات وتوجيهها لكسب التأييد لموقف هذا القطاع الحيادي والمهني

مدين عبد الجليل مسعود مديراً عاماً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير

تم تعيين الأخ "مدين عبد الجليل مسعود" مديراً عاماً للبنك اليمني للإنشاء والتعمير، فهو خير خلف لخير سلف، ونثق في جمعية البنوك اليمنية بأن الأخ "مدين" سيعمل كل ما بوسعه على تطوير العمل في البنك والمضي به إلى الأمام رغم الصعوبات الاقتصادية والمصرفية خلال هذه المرحلة، ونتمنى له النجاح في مهامه الجديدة.

لجنة الامتثال في جمعية البنوك اليمنية تناقش عددا من القضايا المحورية

ناقش اجتماعان للجنة الامتثال في الجمعية، عقدا نهاية شهر ديسمبر 2020م وبداية شهر يناير 2021م، أطر تكوين رابطة تضم الضباط المجازين، أو من يسمون بأخصائيي مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعتمدين، ضمن قنوات تستوعب كل الخريجين الحاصلين على الشهادة.

واستعرض المجتمعون النتائج، التي توصل إليها أعضاء اللجنة، فيما يتعلق بالشهادة الدولية المعتمدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي تعتبر من أهم الشهادات في هذا المجال، وهي شهادة الكامز- أخصائي مكافحة غسل الأموال المعتمد.

كما ناقش المجتمعون آلية تعزيز اشتراك الأعضاء ضمن عضوية الكامز للحصول والاستفادة من الميزات المتاحة للدورات، التي تتاح عبر الويب، وتجهيز العضوية؛ ليستفيد منها الأعضاء، والاطلاع على كل جديد فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الدولي.

ووقف المجتمعون أمام توطيد العلاقة مع جهات الرقابة والإشراف، وتدارسوا فكرة تكريم الأشخاص، الذين اجتازوا الشهادة، وغالبيتهم كانت درجاتهم بتفوق، ونسعى أن يتم تكريمهم نهاية هذا العام عن طريق جمعية البنوك اليمنية.

41.500 مشروع مولها بنك الكريمي بأكثر من 43 مليار ريال خلال ما يقارب 10 سنوات..

الـــدور الأبـــرز في الحـــد مـــن الفقـــر والبطـــالة

يُعتبر بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي من أبرز البنوك اليمنية في دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يسعى إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتحسين مستوى معيشة الفرد والمجتمع.

وكان البنك قد بدأ التحول نحو التمويل الأصغر الإسلامي منذ ما يقارب العشر سنوات، وتمكن بإدارته الناجحة أن يعمل وسط الأوضاع غير المستقرة التي تشهدها اليمن خلال العشر السنوات الأخيرة أن يقدم إنجازاً كبيراً، خاصة أن ذلك يأتي في ظل اللاستقرار الذي يعيشه اليمن. واستطاع بنك الكريمي منذ تدشينه كبنك للتمويل الأصغر الإسلامي أن يقدم خدماته المميزة في مجال التمويل، وتمكن من تمويل 41.500 مشروع على اختلاف أنواعها، وبما قيمته أكثر من 43 مليار ريال.

يحرص بنك الكريمي على العمل بمسؤولية اجتماعية تجاه المجتمع، الأمر الذي يدفعه إلى تقديم خدماته وسط الأوضاع السياسية والأمنية المعقدة، حيث استطاع أن يعمل وسط الحرب دون توقف، وخلال العشر السنوات التي اتسمت بالحروب وعدم الاستقرار بات البنك الوحيد في تقديم الخدمات المالية في تعز وعدن وأبين والحديدة، بما فيها خدمة التمويلات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي قدمها حتى في المناطق التي لم تصل إليها الخدمة من قبل لاسيما المناطق الريفية التي لجأ إليها الجميع في تلك الفترة ليقدم خلال فترة وجيزة من تدشينه التمويلات الزراعية في 2016 وحتى الآن أكثر من 4.600 تمويل بمبلغ إجمالي تجاوز 13 مليار ريال مما أسهم في رفع الأمن الغذائي والتنمية الزراعية للمجتمع، وبالتالي رفع دخل المجتمع الريفي وإيصال الخدمات المالية المختلفة له.

وفي قطاع الطاقة قدم البنك تمويلات لدعم موارد الطاقة البديلة والنظيفة من خلال 1.125 تمويل طاقة خضراء بإجمالي مبلغ 5 مليارات ريال يمني، وكان لهذه التمويلات دورها في التخفيف من إنبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بمعدل عشرة مليون كيلو جرام بشكل سنوي.

كما قدم البنك تمويلات الملكة لأكثر من 2700 امرأة بمبلغ إجمالي اثنين مليار ريال، وذلك إسهاماً في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة اليمنية وتعزيز تواجدها في سوق العمل.

ويسعى بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي إلى المشاركة الفاعلة في التنمية الاقتصادية من خلال الحد من أبرز المعضلات الاقتصادية والمتمثلة في الفقر والبطالة وذلك عبر برامجه وخدماته في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

ACAMS | Advancing Financial Crime Professionals Worldwide

YKB

ACAMS

بنك اليمن والكويت يلهم المستقبل

YKB Inspiring the Future

التزامنا ... مصدر الهامنا

اول بنك في اليمن يأهل **12** **موظف** حاصل على شهادة

الاكامز - ACAMS

اختصاصي معتمد مكافحة غسل الأموال

www.yk-bank.com

أحمد عبده فارع..
رحل وخلف أنموذجاً في العمل بروح الوطنية

رحل الأستاذ/ أحمد عبده فارع، سكرتير جمعية البنوك اليمنية، بعد حياة حافلة بالعطاء والنجاحات في خدمة الوطن، لقد قدم هذا الرجل الكثير من الجهود في سبيل الوطن، وليس غريباً عليه ذلك فهو ينضح بالوطنية، وتجده دائماً يفكر بمصلحة الوطن فوق كل المصالح.

لقد كان منتمياً لحزب كبير اسمه اليمن، لذا لم تجده ينحاز سوى للوطن، وقد تدرج في كثير من المهام والمناصب، وفيما يخص الوظيفة العامة للدولة فقد عمل 35 عاماً في البنك اليمني للإنشاء والتعمير، وتدرج في المناصب والتي منها نائباً لمدير فرع صنعاء للعمليات المصرفية، وكذلك مديراً للإدارة الدولية في البنك اليمني للإنشاء والتعمير الإدارة العامة بصنعاء، وكان بشهادة من عملوا معه بأنه مثابر ومخلص لعمله.

ومن الأعمال والمهام التي تقلدها الفقيد سكرتيراً لجمعية البنوك اليمنية، والتي عكس فيها خبرته العملية، وعلى الرغم من المرض المزمن الذي ألم به إلا أن ذلك لم يمنعه من مزاولة عمله وبإخلاص وتفانٍ.

وإلى جانب مهامه سكرتيراً لجمعية البنوك فقد تولى مهمة رئيس تحرير مجلة المصارف -لسان حال جمعية البنوك اليمنية- وقد استطاع أن يقدم مجلة متخصصة تخدم القطاع المصرفي والقطاعات المرتبطة به وأن يرفد واقع الصحافة اليمنية بمجلة متخصصة وذات رسالة سامية.

يقابلك الفقيد أحمد فارع بالابتسامة، فهي جزء من شخصيته البسيطة والمرنة والقريبة من الكل، لذا فهو المحبوب في بيئة العمل وبين زملائه، والقريب جداً من أصحابه وأفراد عائلته.

لقد رحل أحمد فارع مخلفاً ذكرى طيبة لدى كل من عرفه أو تعامل معه، وبهذه الذكرى استطاع أن يترك بصمته ويكون حاضراً في دعوات كل زملائه وأصدقائه وأهله ومحبيه.

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

رحل الأستاذ/

عبدالكريم إسماعيل الأرحبي

نائب رئيس الوزراء -وزير التخطيط والتعاون الدولي الأسبق،
تاركاً فراغاً كبيراً في طريق التنمية.

إن ما يميز هذا الرجل أنه رجل عملي بإمتياز وخبير اقتصادي محنك ورجل دولة من الطراز الرفيع..

لقد عمل بصمت وبعيداً عن الأضواء والإعلام، فهو قليل الكلام كثير العمل، وترك أعمالاً ومشاريعاً وانجازات كبيرة شاهدة على دوره كرجل تنمية بكل معانيها.

إن من أبرز بصماته على طريق التنمية تأسيس الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي استطاع خلال فترة وجيزة أن يصبح وسيلة مهمة في مكافحة الفقر والبطالة، وكان **الأرحبي** المؤسس والمدير التنفيذي للصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن لعقدَين من الزمن، وعلى إثر نجاحاته منحه البنك الدولي جائزة الأداء المتميز في الخدمة العامة على مستوى العالم كله (جائزة جيل جيت).

سيرة عطرة وقصة نجاح ملهمة خلفها هذا الرجل.. وإذ ننحني إعجاباً وثناءً على ما قدمه هذا الرجل من خدمة للمجتمع وللعملية الاقتصادية والتنموية للوطن، نعزي أنفسنا ووطننا وكافة أولاده وإخوانه وأهله وذويه، ونسأل الله العلي القدير أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهمنا وأهله ومحبيه الصبر والسلوان..

إنا لله وإنا إليه راجعون،،،

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: الأستاذ/ محمود قائد
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾

إن رحيل الأستاذ/ **أحمد عبده فارع**

سكرتير جمعية البنوك اليمنية ورئيس تحرير مجلة المصارف

يشكل خسارة كبيرة للجمعية وللقطاع المصرفي والوطن برمته.

فقد خسرنا والوطن شخصية مصرفية لها رصيدها المشهود في خدمة القطاع المصرفي، حيث تدرج الفقيد في العديد من المناصب وأوكلت إليه العديد من المهام المصرفية سواء في البنك اليمني للانشاء والتعمير أو جمعية البنوك اليمنية، وكان أهلاً للمسؤوليات الملقاة على عاتقه.

وبهذا المصاب الجلل نعزي أنفسنا وأولاده:

وهيب ونشوان وماجد

وكافة أفراد أسرته

سائلين الله عز وجل أن يلهمنا جميعاً الصبر والسلوان، وأن يسكن الفقيد فسيح جناته..

إنا لله وإنا إليه راجعون،،،

الأسيفون: **جمعية البنوك اليمنية**
عنهم: الأستاذ/ محمود قائد
القائم بأعمال رئيس مجلس الإدارة

ملياران و318مليون ريال أرباح البنك اليمني للإنشاء والتعمير في 2019

أعلن البنك اليمني للإنشاء والتعمير تحقيق أرباح صافية بلغت ملياران و318 مليوناً و698 ألف ريال بنهاية العام المالي 2019، وحسب تقرير الميزانية العامة للبنك للعام 2019 فإن موجودات البنك وصلت إلى 210 مليارات و103 ملايين ريال و672 ألف ريال، فيما وصلت أرصدة الودائع إلى 173 مليار و564 مليون ريال بزيادة قدرها 11,610,929,000 ريال وبنسبة زيادة بلغت (7,2%) عن العام 2018، رغم الظروف الصعبة واستمرار شحة السيولة النقدية وكذا ضغوطات العملاء وتدافعهم على سحب الودائع التي لدى البنوك، إلا أن ودائع العملاء في البنك شهدت زيادة في حجم أرصدة الودائع في عام 2019.

كما استمر البنك في المحافظة على سياسته المتوازنة في تحسين محفظة القروض والسلفيات، حيث بلغ إجمالي القروض والسلفيات وعمليات التمويل الإسلامي المقدمة للعملاء في ديسمبر 2019 مبلغ 17 مليار و39 مليون و610 ألف ريال، وارتفع إجمالي حقوق المساهمين للبنك في نهاية 2019 إلى 29 مليار و528 مليون ريال، وبزياده عن العام 2018 بمقدار 918 مليون و698 ألف ريال.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير حسين فضل هرهرة في اجتماع الجمعية العمومية الـ57 الذي انعقد بالعاصمة صنعاء وبحضور المساهمين وممثلي الجهات الحكومية إن انعقاد هذا الاجتماع يأتي وبلادنا تمر بمرحلة صعبة وحرجة وغير مسبوقة، معتبراً الجهاز المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاضطرابات والأحداث الأمنية والسياسية، مؤكداً بأن هذه الأحداث انعكست سلباً على الوضع الاقتصادي ومناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال بشكل عام لارتباط الجهاز المصرفي بجميع القطاعات الاقتصادية.

وأشار هرهرة إلى أن حركة التجارة الخارجية تأثر كثيراً مما أدى إلى تراجع عوائد البنوك منها، موضحاً بأن الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد أدت إلى قيام المودعين من شركات وأفراد بسحب إيداعاتهم من العملة الأجنبية والعملة المحلية مما سبب ضغطاً كبيراً على البنوك وعجز كبير في توفير السيولة، وانعكس ذلك على ضعف قدرة البنوك على منح الائتمان سواء بشكل قروض وتسهيلات أو مرابحات إسلامية مما تسبب في انخفاض عائد الربح من النشاط الائتماني.

وقال هرهرة إن إدارة البنك ظلت وستظل ومن واقع مسؤوليتها تعمل ليل نهار وفي حالة استنفار من أجل التخفيف من الآثار السلبية والسعي لتحقيق توازن نسبي بين الآثار السلبية والجوانب الإيجابية والوصول إلى تحقيق ربح نسبي ولو بحده الأدنى باعتبار ذلك عاملاً إيجابياً يؤدي إلى اطمئنان أصحاب الودائع وصناديق الادخار والودائع الاستثمارية.

وأكد رئيس مجلس إدارة البنك أن البنك استطاع تحقيق نتائج بقدر المتاح، حيث بلغ صافي الربح المحقق خلال عام 2019 بعد خصم كافة النفقات والمخصصات والمصاريف والزكاة والضرائب مبلغ وقدره 2,318,698,000/- ريال مقارنة بمبلغ 2,267,122,000/- ريال في عام 2018.

وبين هرهرة أن إدارة البنك ورغم ظروف السيولة وضعف النشاط الاقتصادي في البلد ستقوم بمزيد من التحرك والعمل الجاد وإدخال خدمات مصرفية جديدة لتحسين نتيجة النشاط وتحسين الربحية.

وأشار إلى أن إدارة البنك تقوم بالتواصل المستمر مع الشركات الموردة للأنظمة للحصول على الإصدارات الجديدة للأنظمة وتحديث الأجهزة لضمان استمرار النظام الآلي في أدائه المتميز.

وأشاد رئيس مجلس إدارة البنك بمسؤولي البنك المركزي اليمني على جهودهم المخلصة في تطوير أداء القطاع المصرفي باليمن من خلال تنفيذهم لسياسات مصرفية ورقابية حكيمة وفعالة، كما تقدم بالشكر الجزيل للإخوة في وزارة المالية على دعمهم المستمر للبنك.

وفي نهاية الاجتماع أقرت الجمعية العمومية للبنك الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019، كما أقرت توزيع الأرباح بحسب اقتراح مجلس الإدارة وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بإدارتهم عن السنة المذكورة 2019، والترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع في حدود ما ينص عليه القانون، وصادق الاجتماع على تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات المستقل، وكذا تقرير الهيئة الشرعية للفروع الإسلامية، كما أقر إخلاء طرف مدقق الحسابات المستقل عن السنة المذكورة، كما تم في الاجتماع انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بدلاً عن الأعضاء الذين انتهت عضويتهم.

الوعي المالي ودوره في تحقيق الشمول المالي

حبيب العزب *

يمثل الوعي المالي وسيلة هامة في تحقيق الشمول المالي داخل المجتمعات التي لم تصل الى الشمول المالي كون تدنى مستوى الثقافة المالية لدى افراد المجتمع يمثل عائقا نحو التحول الى الشمول المالي وهنا بدورة تأتي اهمية قيام المؤسسات المالية بتعزيز مفاهيم الوعي المالي التي تحاكي ثقافات جميع شرائح المجتمع , فاذا نظرنا الى مفهوم الشمول المالي وتعريفاته سندرك اهمية البدء بتعزيز الوعي المالي عبر وسائل التوعية المناسبة وصولا الى تحقيق هذا المفهوم اما الحديث عن تحقيق شمول مالي مع وجود قصور في الوعي عن هذا المفهوم لدى افراد المجتمع فانه سيصلنا حتما الى فشل تحقيقه ,

فمفهوم الشمول المالي يعني اتاحة استخدام كافة الخدمات المالية لمختلف الشرائح الاجتماعية عبر القنوات الرسمية حيث يستطيع الفرد من الحصول على خدمات مالية والكترونية بكل سهولة ويسر سواء في فتح حساب جاري او توفير او الحصول على خدمات الدفع الالكتروني والتحويلات والتأمين والتمويل والائتمان وبأسعار مقبولة تلبي احتياجاته.

اما مفهوم الوعي المالي فهدفه تعزيز الثقافة المالية لدى شرائح المجتمع وكيفية الحصول على الخدمات المالية من منافذها الرسمية وكيفية استخدام تلك الخدمات المالية والالكترونية لتلبيه احتياجات الفرد لا سيما الشرائح الاجتماعية محدودة الدخل حيث يلعب الوعي المالي في تحويل سلوكيات المجتمع نحو ثقافة الشمول المالي شريطة تواجد وانتشار المنافذ الرسمية المتمثلة بفروع ومكاتب المؤسسات المالية في عموم المدن والارياف لتمكن الشرائح الاجتماعية المستبعدة ماليا من الاندماج المالي بكل سهولة ويسر بما يحقيق هدف الشمول المالي المتمثل بتعزيز الاستقرار المالي وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الحالة المعيشية للفقراء .

وهنا يأتي دور التوعية المالية في تحقيق الشمول المالي عبر الوسائل الاعلامية والتوعوية المختلفة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المالية مع امكانية الاستفادة من المنظمات العاملة في مجال الشمول المالي.

ولتحقيق مفهوم الشمول المالي لابد من مراعاة العوامل التالية:

- الحد من القيود القانونية والاجتماعية والثقافية.
- اتاحة ذوي الدخل المحدود من الاستفادة الحقيقية من فرص التمويل والاستثمار.
- الاهتمام ببرامج الوعي المالي عبر الوسائل التوعوية المختلفة وصولا الى القرى والارياف.
- توفير المعلومات الكافية عن الاسواق لتخفيف مخاطر الائتمان و الشمول المالي.

* مدير التسويق في الهيئة العامة للبريد

بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي يتبوأ مركزاً متقدماً في اليمن بعدد الموظفين الحاصلين على شهادة الـ(CAMS)

حقق بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي مركزاً متقدماً في اليمن بعدد الموظفين الحاصلين على شهادة أخصائي دولي معتمد في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (CAMS).

وفي ذلك يقول محمد أمين النوعه -مدير الامتثال في بنك الكريمي: «لقد نجح بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي في برامج التأهيل والتدريب في مجال الامتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب»، مشيراً إلى أن هذا التوجه يأتي انطلاقاً من التزام البنك وامتثاله بروح وثقافة الإلتزام والامتثال واتباع الممارسات المصرفية الدولية والمحلية السليمة وإيماناً من البنك بدءاً من مجلس الإدارة وصولاً إلى جميع الموظفين بدور البنوك في الحفاظ على نزاهة واستقامة النظام المصرفي وبضرورة مكافحة الجرائم المالية وتمويل الإرهاب والتزامه بهذا الهدف كهدف أساسي واستراتيجي.

يمتلك البنك تاريخاً حافلاً في مجال الامتثال -بحسب مدير الامتثال في البنك- ويقول: «في العام2017، كان 4 من موظفي البنك من بين الأوائل الحاصلين على شهادة (CAMS) في اليمن التي منحت لهم من جمعية اخصائي مكافحة غسل الأموال في أمريكا، أما اليوم فقد نال نحو 10 من خبراء البنك هذه الشهادة».

وتعتبر شهادة الاخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS Certified Anti-Money Laundering Specialist) أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تعطي لحاملها صفة المتخصص الملم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتزوده بالإستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتوفر له الأدوات اللازمة لتطوير مهاراته وخبراته المهنية، كما يساهم بعضهم في نشاطات الـCAMS، وبما أن البنك يسعى دوماً إلى معايير مهنية رفيعة، فقد طلب من المسؤولين عن الامتثال والمراجعة والمخاطر والعمليات لديه الإعداد لتلك الشهادة، فنجحوا في الامتحان إلى الآن 10 كوادر ويخطط البنك إلى أن يكون مسؤولو وموظفو هذه الدوائر جميعاً لديهم هذه الشهادة.

ويكرم الموظفين الحاصلين على شهادة CAMS

أقام بنك الكريمي حفلاً تكريمياً لجميع الحاصلين على شهادة CAMS حضره كل من: الأستاذ/ يوسف الكريمي -الرئيس التنفيذي للبنك، والأستاذ/ علي الكريمي -مساعد الرئيس التنفيذي، والأستاذ/محمد الفودعي -مدير قطاع العمليات المركزية، والأستاذ/عبدالرحمن اليوسفي -مدير قطاع الدعم والموارد، والأستاذ/طه اسكندر -مدير قطاع التمويل الأصغر، والأستاذ/ فهمي الكريمي- مدير قطاع المخاطر.

حيث ألقى الرئيس التنفيذي لبنك الكريمي للتمويل الأصغر الاسلامي الأستاذ/ يوسف الكريمي كلمة أشاد فيها بجميع الحاصلين على الشهادة، وحثهم على الاستمرار في التطوير والتأهيل وعكس هذه الخبرات على كافة منتسبي البنك بمن فيهم ضباط الارتباط في جميع فروع البنك، كما قام بمنح جميع الحاصلين على الشهادة وسام البنك تقديراً لجهودهم وتميزهم.

ويفتتح عدداً من الفروع الجديدة

يواصل بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي تقديم خدماته بكفاءة عالية، وفي ظل الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، إلا أنه يستمر في تطوير خدماته ومواكبة كافة التطورات المصرفية عالمياً، إلى جانب قيامه بافتتاح فروع جديدة تقدم كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

وكان بنك الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي قد افتتح مؤخراً ثلاثة فروع ضمن شبكته الأوسع انتشاراً في اليمن، وذلك لمنح عملائه سهولة الوصول إلى خدماته المصرفية المميزة، حيث افتتح فرع مفرق ميتم بتاريخ 7 اكتوبر 2020، ويُعد الفرع رقم (143)، كما افتتح بتاريخ 2 نوفمبر 2020 فرع التحرير، والذي يُعد الفرع رقم (144)، وتم افتتاح فرع جدر بتاريخ 23 نوفمبر 2020، وهو الفرع رقم (145)، وتقدم هذه الفروع كافة الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك.

natco

Information Technology

شركة ناتكو لتقنية المعلومات المحدودة

Natco Information Technology Company LTD.

إســـم واحـــد- خيـــارات متعـــددة

One Name- More Choices

العنوان: الجمهورية اليمنية- صنعاء شارع هائل - عمائر هائل سعيد السكنية

صنعاء:23-218122 /01 فاكس:01/218121

تعز: 04/432819 عدن: 02/243408 المكلا: 05/314976- الحديدة: 03/205857

بنك اليمن والكويت يعقد اجتماعه السنوي

عقد بنك اليمن والكويت الاجتماع السنوي للجمعية العمومية العادية لمساهمي البنك بحضور أعضاء الجمعية.

وفي الاجتماع قدم الأخ/ حسين محمد المسوري رئيس مجلس إدارة البنك تقريرا عن نشاط البنك عن الفترة من بداية عام 2016 وحتى 31 ديسمبر 2019 تطرق في بدايتها إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية والامنية الصعبة التي تشهدها بلادنا التي ادت إلى انكماش اقتصادي في السوق اليمني والذي اثر سلبا على الحركة التجارية بصفة عامة والنشاط المصرفي بشكل خاص وكذا انتشار فيروس كورونا في الفترة الاخيرة .

مؤكدا إن بنك اليمن والكويت تمكن من الإيفاء بكل التزاماته مع جميع العملاء في ظل بيئة العمل الاقتصادية القائمة واستطاع الاستمرار في مواجهة المتغيرات المحيطة بشكل ايجابي وبكفاءة ومرونة والتي كانت ركيزة لنمو البنك واعماله وخاصة خلال عامي 2019/2018.

مضيفا بأن البنك اطلق العديد من الخدمات وبما يخدم الاقتصاد الوطني ومنها مشروع المحافظ الالكترونية وخدمة حوالات ياه موني وخدمة فلوسك وموبايل موني وكذا تقديم الخدمات البنكية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وخدمات القطاع الزراعي وقطاع الطاقة الشمسية وغيرها.

وأشار الأخ حسين المسوري في تقريره إلى المركز المالي للبنك حيث بلغ اجماالي اصول البنك كما في 31 ديسمبر 2019 مبلغ 219 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 181 مليار ريال يمني في 2018 بزيادة تبلغ 38 مليار ريال يمني وبنسبة نمو بلغت 21% وبلغ صافي قيمة القروض والسلفيات والتمويلات الاسلامية مبلغ 42.3 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 24.4 مليار ريال يمني في 2018 بنسبة نمو بلغت 73% وبلغت ودائع وحسابات العملاء 188 مليار ريال يمني مقارنة بمبلغ 157 مليار ريال يمني في 2018 بزيادة بلغت 31 مليار ريال يمني وبنسبة نمو بلغت 20% .

مضيفا بأن اجمالي أرصدة حقوق المساهمين بلغت 10.7 مليار ريال يمني مقانة بمبلغ 8.8 مليار ريال يمني في 2018 بزيادة 1.9 مليار ريال يمني والتي تمثل صافي ارباح العام 2019وبلغ صافي ايرادات الفوائد مبلغ 5.5 مليار ريال يمني مقارنة ب3.6 مليار ريال يمني عن 2018 وبزيادة بلغت 1.9 مليار ريال يمني بنسبة نمو 52% وبلغ اجمالي المصروفات والزكاة مبلغ 4.8 مليار ريال يمني مقارنة بميلغ 4.5 مليار ريال يمني في 2018 بزيادة تبلغ 262 مليون ريال يمني وبنسبة زيادة 6% وبلغ صافي ارباح البنك بعد الضرائب مبلغ 1.9 مليار ريال يمني في 2019.

وتطرق رئيس مجلس الإدارة في تقريره إلى الخطط المستقبلية لتطوير وتحديث البنك وبما يسهم في تطوير انشطة البنك المصرفية .

ويدشن قطاع خدمات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة

دشن بنك اليمن والكويت الأحد 3 يناير 2021 قطاع خدمات المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة؛ اسهاماً من البنك في الدفع بتنمية القطاعات الثلاثة؛ لما لها من أثر في تحقيق التنمية المتوازنة من خلال توليد فرص عمل للقوى العاملة، والتخفيف من حدة البطالة؛ ما يؤدي إلى الإسهام في دفع عجلة التطور الاقتصادي والاجتماعي والإبداعي، ولما للمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة من دور في معالجة الاختلالات الاقتصادية، وأهمها الاختلال بين الادخار والاستثمار، كما تسهم في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات للبلد ككل، من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من الاستيراد، وتصدير السلع الزراعية المُنتجة مع أن هذه المنشآت تعاني ضعفا في قدرتها على التسويق والمنافسة الدولية.

وأشار البنك إلى أنه إضافة إلى ذلك فالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لها القدرة على تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية وذلك بسبب الانتشار الجغرافي في المناطق الصناعية والتجارية والريفية، والمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق اليمنية مما يسهم في تكوين مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية، وذلك للحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن.

وأكد البنك أن هذه المنشآت تساعد على زيادة الدخل في مدة قصيرة نسبياً، لأن إنشائها أقصر مدة إذا تمت مقارنتها بالمنشآت الكبيرة، فهي تدخل في دورة الإنتاج بشكل أسرع، وتوفر سلعاً وخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط، ما ينعكس إيجابياً على مستوى الدخل، إضافة إلى ذلك الأهداف الداخلية للبنك والتي من أهمها مساهمة القطاع في تحقيق الأهداف الداخلية الخاصة بالبنك.

وأوضح البنك بأنه قام بتأسيس إدارة خدمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منتصف 2019، إدراكاً من قيادة البنك بأهمية الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة باعتبارها العمود الفقري للتنمية في أي بلد، خاصة وأن هذه القطاعات الثلاثة تشكل ما نسبته أكثر من 90% من إجمالي منشآت القطاع الاقتصادي في البلد.

بنك التسليف التعاوني والزراعي يعلن عن تحديث هويته

أعلن رئيس مجلس ادارة بنك التسليف التعاوني الزراعي- كاك بنك - الأستاذ إبراهيم أحمد الحوثي، عن تحديث هوية جديدة للبنك، جاء ذلك في احتفال أقامته الإدارة التنفيذية للبنك بالعاصمة صنعاء، بتاريخ 25 ديسمبر 2020م؛ لتكريم نخبة من موظفي فروع البنك، الحاصلين على أعلى نتائج تقييم الأداء للعام 2020م، وذلك في ظل حرص قيادة البنك ممثلة في رئيس مجلس إدارة البنك، وتوجهه لتفعيل وتشجيع أوسع لكادره المتميز؛ كمسار دعم من قبل قيادة البنك في العام الجديد 2021م، وذلك ضمن استراتيجية تقييم مستويات الإنجاز وكفاءة الأداء.

وأشار رئيس مجلس الإدارة إلى أن تحديث هوية جديدة للبنك جاءت لتواكب تطلعات كاك بنك، وتحقق رؤيته المصرفية وقيمه الجوهرية، مؤكداً أن إعلان البنك وقيامه بتحديث هويته بالتزامن مع تكريم نخبة من مسؤولي خدمة العملاء المتميزين لدى فروع البنك، يؤكد التوجه المقبل للبنك، وهو يضع أقدامه على أعتاب عام جديد، ومرحلة جديدة من الريادة ترسم ملامحها بداياته الأولى؛ لتطوير مشروع الهيكلة والتحديث التنظيمي وصولاً لعلامات التميز المصرفي الشامل والفريد من نوعه، وقد جاء ذلك التكريم بعد تنفيذ أولى مراحل خطوات دعم أوضاع منتسبي الفروع؛ بما يعزز أواصر تلك العلاقة التاريخية بعملاء البنك عبر كافة قطاعات الأعمال وخدماته المُقدمة.

من جانبه استعرض الأخ/ الوليد الرضي، مدير الفروع والتسويق في البنك، تحديث هوية البنك ، من خلال شرح أهم تحديثاتها التي تمت، وأبرزها ترسيخ شعار البنك عبر خلفية بناء مرتبطة بمفردات ثباته العريق في أذهان الجميع، مواكبة للصورة الذهنية الشاملة بكافة مواصفاته الفنية وطريقة عرضه القادم، وبمختلف الأدوات المصرفية المقبلة، تحديث يؤكد أن البنك يقدم خدماته ويغطيها بكل أرجاء الوطن، مؤكدا أن الهوية والصورة الذهنية تتناغمان مع توجه البنك العام، وتحديدا في جوانب التطوير والتجديد بالهيكل التنظيمي، وأيضا بالمنتجات المصرفية للبنك، بما يؤكد أن كاك بنك هو بنك لكل اليمن المنتشر في كافة محافظات الجمهورية، كرسالة يود من خلالها القول بأنه لا يزال حريصا على انتمائه، وعلى إخلاصه ووفائه لجميع عملائه أينما كانوا، واستمراره في تقديم كافة الخدمات البنكية بكل تميز ممكن أياً كانت الظروف.

وقد تحدث رئيس قطاع خدمات الأفراد والفروع، الأخ/ هاني الكبسي عن الجهود المتميزة لهذه الكوكبة من موظفي خدمة العملاء في الفروع، وأكد على أهمية مواصلة جهود التميز والإبداع؛ لما فيه استمرار ريادة البنك على كافة المستويات.

بدورهم أشاد المكرمون باهتمام قيادة البنك، مؤكدين أن التكريم سيكون دافعا لهم ليكونوا أكثر تميزاً، بأداء أفضل وكفاءة أعلى.

وفي ختام الحفل تم تكريم المتميزين بالشهادات التقديرية والهدايا الرمزية، والتقاط صور تذكارية مع قيادة البنك.

ناتكو لتقنية المعلومات الراعي الرسمي لبطولة الشركات الرابعة لكرة القدم السباعية

رعت شركة ناتكو لتقنية المعلومات، ووزارة الشباب والرياضة وفندق البستان ومياه سام والاتحاد اليمني الرياضي للشركات، بطولة الشركات الرابعة لكرة القدم السباعية للعام 2020م، التي نظمها الاتحاد الرياضي للشركات، والمقامة في العاصمة صنعاء، وبمشاركة عدد من البنوك والشركات التجارية ومنظمات المجتمع المدني وبعض الجهات الحكومية.

وقد توج بنك التسليف التعاوني والزراعي (كاك بنك)، بالبطولة، وجاء تتويجه باللقب للمرة الثانية على التوالي، إثر فوزه في المباراة النهائية على منافسه شركة جمعان 5-4 بركلات الجزاء الترجيحية عقب التعادل الإيجابي بثلاثة أهداف لمثلها في الوقت الأصلي للمباراة التي جرت بينهما على ملعب أكاديمية نادي وحدة صنعاء.

وشارك من البنوك الأخرى:

مصرف اليمن البحرين الشامل وبنك سبأ والبنك التجاري وبنك اليمن الدولي وبنك اليمن والكويت وبنك التضامن.

بنك اليمن والكويت يدرب موظفيه على برامج تواكب التطورات المصرفية عالمياً

أكدت أمل عامر -رئيس قسم التدريب وتقييم الأداء في بنك اليمن والكويت- أن البنك ينتهج سياسته الخاصة في تأهيل وتدريب كوادره بصورة مستمرة وبما يتواكب مع التطورات المصرفية عالمياً وبما يمكن البنك من المنافسة.

وتشير إلى أن البنك عقد مؤخراً عدداً من البرامج التدريبية، حيث عقد مؤخراً في جمعية البنوك اليمنية بصنعاء البرنامج التدريبي الخاص ب(ريادة الأعمال وإدارة المشاريع)، حيث تم إقامة هذا البرنامج بالشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي GIZ، واستهدف البرنامج تدريب 30 مشاركاً من موظفي البنك، ولمدة يومين، وذلك خلال 22 و 23 نوفمبر 2020.

كما أقام البنك البرنامج التدريبي الخاص ب(أمن المعلومات) والذي استفاد منه 20 مشاركاً من موظفي البنك، ولمدة أربعة أيام من 2020/11/29 وحتى 2020/12/03، فضلاً عن إقامة البرنامج التدريبي لموظفي البنك والخاص ب(ضوابط وإجراءات الحوالات الخارجية)، وشارك فيه 45 مشاركاً ولمدة يوم واحد 2020/12/05.

وتؤكد أمل عامر أن ثمة سلسلة من البرامج التدريبية التي يضعها البنك ضمن قائمة أعماله، وسيتم الافصاح عنها في حينها.

بنك التضامن أول بنك يوزع أرباح الودائع عن العام 2020

بنك التضامن Tadhamon Bank

البيان	عملة محلية	عملة أجنبية
ودائع مستمرة	9.15%	3.00%
ودائع محددة	6.459%	2.06%
ودائع توفير	5.137%	1.688%

وزع بنك التضامن أرباحا قدرت بنسبة 9.15% لعملائه نظير ودائعهم المستمرة بالعملة المحلية وبنسبة 6.46% نظير الودائع محددة المدة لنفس العملة، كما حصل المودعون بالعملة الأجنبية على أرباح بنسبة 3% مقابل الودائع المستمرة، و 2.06% مقابل الودائع محددة المدة.

وبالنسبة للعملاء المتعاملين بحسابات التوفير فقد حصل المودعون بالعملة المحلية على نسبة أرباح وصلت ل 5.14%، و 1.68% لحسابات العملة الأجنبية.

وصرح البنك لعملائه بأن نسبة الأرباح على الودائع المستمرة حققت نموا جيدا في العام 2020م مقابل الأرباح الموزعة عن العام 2019 م، مما يعكس ارتفاع مستوى الثقة في بنك التضامن وتطور استقرار نشاطه المصرفي والمالي في السوق اليمنية عبر أكثر من 40 فرعا ومكتبا في الجمهورية .

وأوضح مدير عام البنك، محمود الرفاعي، أن هذه النتائج القوية تمثل حصادا ناجحا للإستراتيجية الثابتة التي ينتهجها البنك منذ تأسيسه والساعية إلى تحقيق النمو الآمن والمستدام عبر تنويع الأعمال وتوفير خدمات مصرفية مبتكرة وتنافسية في اليمن منها خدمة محفظتي للدفع الالكتروني وخدمة تضامن باي للحوالات السريعة.

وشدّد المدير العام على سعي البنك لمواكبة التغيرات التقنية المتسارعة والاستجابة لتحدي الابتكار الضروري لتلبية تطلعات شرائح وأجيال جديدة من العملاء، حيث حقق البنك قفزات نوعية في مجال التحول الرقمي بتدشين عدد من الخدمات الذكية الرائدة كخدمة الانترنت والموبايل المصرفي , وخدمة الكارد لس وتوفيرها عبر مختلف المنصات ووسائل التواصل والاتصالات الحديثة.

وبمناسبة احتفال البنك هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه وانطلاقة مسيرة توسعه ، فقد أعرب المدير العام عن عميق الارتياح والاعتزاز بما بلغه البنك اليوم من مركز مالي راسخ ومتين من حيث حجم الأصول والفروع، والتي انعكست في النمو التصاعدي لصافي أرباحه.

واختتم تصريحه بالتأكيد أن هذه الإنجازات لم تكن لتتحقق دون دعم مساهميه وثقة عملائه وقدرات إدارته العليا وكل أعضاء فريق العمل فيه وجهودهم المتفانية طيلة السنوات الماضية.

بنك الأمل للتمويل الأصغر يوقع مع البنك اليمني للإنشاء والتعمير اتفاقية تعاون

وقع بنك الأمل للتمويل الأصغر مع البنك اليمني للإنشاء والتعمير اتفاقية شراكة لخلق مجالات تعاون مشتركة في تقديم الخدمات المصرفية بالاستفادة من القدرات التقنية والتشغيلية للبنكين , وبما يسهم في توسيع و تنويع خدماتهما المصرفية , خاصة تلك المتعلقة بتلبية احتياجات المنظمات المحلية والدولية العاملة في المجال الإغاثي والإنساني في اليمن.

وتأتي هذه الشراكة في إطار توسيع شراكة البنك مع القطاع المصرفي بما يعزز قدرة القطاع المصرفي على توسيع أنشطته المصرفية في سبيل استعادة موقعها كمحرك أساسي في الاقتصاد الوطني.

وتوج هذا الاتفاق ببدء عملية الصرف لمشروع المساعدات النقدية الطارئ ECTP الممول من اليونيسف والبنك الدولي، الذي ينفذه بنك الأمل عبر شركائه من القطاع المصرفي، ومن أبرزهم البنك اليمني للإنشاء والتعمير، بكافة فروعه المنتشرة في عموم الجمهورية، التي تتميز بالمساحات الواسعة والآمنة التي تتوافق مع معايير العمل الإنساني في الطوارئ.

ويعلن عن توزيع أعلى نسب الأرباح في 2020

أعلن بنك الأمل للتمويل الأصغر عن استمرار توزيعه لأعلى نسب الأرباح على ودائع ومدخرات العملاء في السوق المصرفية اليمنية، وكون البنك يستهدف خلق ثقافة الادخار ونشرها بين أفراد المجتمع فقد حرص في تصميم منتجاته الادخارية على قبول ايداعات العملاء بسقوف أقل من بقية البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية مما شجع صغار المدخرين على استثمار أموالهم لدى البنك.

كما أنه يستمر عاماً بعد آخر في المنافسة على توزيع نسب أرباح مرتفعة على مدخرات وودائع عملائه، سواءً صغار المدخرين، أو أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من أفراد أو شركات.

وقد وزع البنك على ودائع العملاء للعام 2020م أرباحا بنسبة 11% بعملة الريال اليمني و3,5% على الودائع بالعملة الأجنبية.

كما وزع أرباحاً على الحسابات الادخارية بالريال اليمني بنسبة 6% للريال اليمني، و2,25% للحسابات الادخارية بالعملة الأجنبية.

واعتمد البنك على استثمار مدخرات عملائه في محفظة تمويلاته والتعامل معها باحترافية موظفاً إمكانياته العالية لمواجهة جائحة كورونا خلال العام 2020م؛ ليحافظ على مستويات مرتفعة ومنافسة في نسب توزيع الأرباح على مدخرات عملائه في السوق المصرفية اليمنية.

ويواصل بنك الأمل في العام 2021م استقباله لودائع ومدخرات العملاء، مستثمراً هذه الأموال في تقديم خدمات تمويلية جديدة ومتنوعة تشمل عدة قطاعات اقتصادية وبصيغ إسلامية جديدة تدخل السوق اليمنية يهدف من خلالها المساهمة المجتمعية في الدفع بعجلة الاقتصاد المحلي، وتنشيط جميع القطاعات الإنتاجية والتجارية والخدمية والزراعية، وقطاع الأعمال والمشاريع الصغيرة ضمن خطة استراتيجية تستهدف التنمية الاقتصادية المستدامة.

غسل الأموال

صالح رشيد حميد *

ظاهرة قديمة نشأت منذ احتياج الإنسان إلى إخفاء الأموال، التي حصل عليها من الكسب الغير مشروع.

وهي أيضا تعني إزالة الروائح القذرة عن الأموال؛ حتى لا يتعرف عن مصدرها.

وهي أحد صور الجرائم الاقتصادية، التي تهدف إلى إضفاء الشرعية على العمليات التي تنطوي على كسب الأموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها وإيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت قد تم استحصالها من جرائم مثل زراعة المخدرات والاتجار بها، واختطاف وسائل النقل والأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها، والغش والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه.

المراحل التي تمر بها ظاهرة غسل الأموال:

-1 مرحلة الإيداع: وقد استثمرت فيها الأساليب التكنولوجية الحديثة مثل: أجهزة الكمبيوتر- الانترنت- البطاقة الذكية في إيداع الأموال التي استحصلت بطرق غير شرعية.

-2 التمويه: هي إنشاء شركات ومشروعات وأجهزة وهمية وأحيانا بصورة قانونية لا تمارس نشاطها مثل:

أ- شركات الاستيراد والتصدير

ب_ شركات السياحة.

ج- شركات التأمين.

-3 الإدماج- نقل الأموال وتحويلها ما بين البنوك المحلية والأجنبية، ودمجها ودفع مستحقات الضرائب عن الشركات لكي تضيف عليها الصفة القانونية.

جميع هذه المراحل استخدمت التكنولوجيا الحديثة، ووسائل الاتصال؛ بحيث يصعب الملاحقة القانونية على صور نشاطها.

إنها جريمة منظمة عابرة للوطنية والحدود ومشكلة عالمية أمنية وإرهاب دولي

إضافة إلى التأثيرات الاجتماعية ومنها ازدياد البطالة وزيادة معدلات الجريمة والفوارق الطبقية الحادة.

وقد استندت على أسباب الفساد منها نظم القيم، نقص الوعي، الفقر والجهل، تخلف القوانين؛ وهذه الأسباب مجتمعة مكنت الفاسدين والدوائر المحيطة بالنخب من تهريب الأموال خارج البلاد.

إن خروج الأموال من الدول يخفض كميات العملة الصعبة داخل البلاد، ويؤثر على أسعار صرفها، كما أن استثمار غسل الأموال يظهر نموا مزيفا غير حقيقي يسبب الانتعاش الاقتصادي الظاهري للدولة سريع الزوال.

وعليه فإن مكافحة ظاهرة غسل الأموال وانتقال الأموال الغير مشروعة يتطلب تفعيل ضوابط الإشراف على المصارف ومراقبتها من قبل البنك المركزي.

* مدير عام مصرف الرافدين في صنعاء- سابقا

مناقشة الصعوبات التي تواجه بنك التسليف للإسكان

ناقش مجلس إدارة بنك التسليف للإسكان في اجتماعه يوم 30 ديسمبر 2020 بصنعاء برئاسة نائب وزير الأشغال العامة والطرق المهندس محمد الذاري الصعوبات التي تواجه البنك وتعرقل تنفيذ مهامه في خدمة قطاع الإسكان والحلول اللازمة لتجاوزها.

وأقر الاجتماع الذي ضم رئيس مجلس إدارة البنك أحمد دعميم والمدير العام التنفيذي عبدالله الحوثي ووكيلي وزارة المالية أمين عبدالعزيز والبنك المركزي محمد البحري، الحسابات الختامية للبنك للعام 2019.

واستعرض الاجتماع أسباب تعثر الأنشطة الاستثمارية للبنك ومن ضمنها المشروع المزمع إقامته في أمانة العاصمة والذي يعول عليه توفير مصادر تمويلية لأنشطة البنك.

وأكد الذاري أن الظروف الصعبة التي يمر بها الوطن جراء الحرب والحصار أثرت سلبا على الموارد المالية وحالت دون تفعيل الكثير من مؤسسات الدولة ذات الطابع التنموي والخدمي ومن ضمنها بنك التسليف للإسكان.

وأشار إلى أهمية الحفاظ على البنك واستعادة مكانته المفترضة في إنعاش قطاع الإسكان كأحد أهم القطاعات الاقتصادية المحركة لمجالات التنمية والمساهمة في توفير فرص العمل.

وأبدى نائب الوزير استعداد الوزارة للعمل مع مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لحل الإشكاليات التي تعيق البنك عن أداء مهامه التنموية.

فيما قدم المدير العام التنفيذي للبنك لمحة عن أبرز الإنجازات المحققة منذ إنشاء البنك ومن ضمنها مشروعي مدينتي حدة وسعوان السكنيين لذوي الدخل المحدود.. مؤكدا أهمية التزام الجهات الحكومية بتطبيق قرار مجلس الوزراء بشأن دعم بنك التسليف للإسكان من خلال فتح حسابات مالية لديه ليتمكن من استعادة نشاطه الاستثماري والخدمي.

وأكد أن بنوك الإسكان تحتل المرتبة الثانية بعد البنوك المركزية على المستوى الإقليمي والعالمي من حيث دعم عملية التنمية وتنظيم وتفعيل حركة الاستثمار في الجوانب العقارية والإنشائية ومشاريع الإسكان وما يترتب عليها من توفير فرص العمل والنهوض بعملية التنمية.

تحت شعار: (نحو تنمية مستدامة لمشروعات سيدات الأعمال)..

بنك سبأ يعقد الملتقى السنوي لسيدات الأعمال لعام 2021

عقد مؤخراً في الإدارة العامة لبنك سبأ الإسلامي في العاصمة صنعاء اللقاء السنوي لسيدات الأعمال تحت شعار» نحو تنمية مستدامة لمشروعات سيدات الأعمال، وفي اللقاء أشار الأستاذ عبده أحمد الصياد، مدير قطاع التمويل والاستثمار، إلى أن هذا الملتقى أصبح نشاطاً وتقليدا سنوياً يقوم به البنك، مؤكدا على التزام بنك سبأ الإسلامي الراسخ بتمكين ومساندة سيدات الأعمال في اليمن على دعم وتنمية مشاريعهن.

الجدير ذكره أن بنك سبأ الإسلامي يولي اهتماماً كبيراً منذ وقت مبكر بقطاع سيدات الأعمال وتبنى استراتيجيات فاعلة لهذا القطاع، تضمنت برامج خاصة للقطاع النسائي تهتم بتقديم منتجات وخدمات تتناسب مع احتياجات وخصوصية هذا القطاع ويعمل على تطويرها باستمرار، كما يوفر البنك العديد من الإمكانيات ويخصص الموارد اللازمة لنجاح هذا القطاع حيث تم فتح أقسام خاصة بسيدات الأعمال في جميع فروع البنك المنتشرة في أنحاء الجمهورية بكادر نسائي متخصص يعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجيات وخدمة مشاريع سيدات الأعمال.

ومن حسن الطالع أن يتزامن هذا الملتقى مع تدشين المرحلة الثانية لتسليم المنح المالية لعدد من سيدات الأعمال ضمن المرحلة الثانية من (برامج مشروع المرأة الشجاعة) المقدم من المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص ICD وفقاً لاتفاقية الشراكة الموقعة مع بنك سبأ

وفي ختام اللقاء الذي حضره مدير إدارة تمويل الشركات ومدير إدارة تمويل الأفراد ومسؤولات أقسام السيدات في فروع البنك وممثلون وفنيون من وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، أشادوا بجدارة وتفوق المرأة اليمنية في إدارة مشاريعها على الرغم من الظروف الاستثنائية التي يمر بها بلدنا الحبيب، وهو ما يشكل دافعاً لنا جميعاً لمواصلة دعم وتنمية مشروعات سيدات الأعمال بالتعاون مع شركائنا المحليين والمانحين الدوليين.

المهندسة إلهام العواضي لـ(المصارف):

النساء أثبتن جدارة مستحقة في عالم المال والأعمال

«على المرء أن ينطلق نحو أحلامه غاضاً الطرف عن المصاعب والمعوقات التي ستعترض طريقه.. فالالتفات نحو هذه المعوقات والتفكير فيها كثيراً سوف يعطل مسيرة النجاح التي ما زالت تكتب أول حروفها» بهذه الكلمات افتتحت الهام العواضي هذا اللقاء..

حوار: محمد النظاري

زرنا المهندسة الهام يوم الـ21 من نوفمبر الماضي في حفل افتتاح أول مشروع تكنولوجي في اليمن سيوفر تدريباً وتأهيلاً وحلولاً تقنية للأفراد والمؤسسات بحضور رسمي وشعبي كبيرين.. تحت اسم «YTY» الذي تطمح أن يكون نقلة نوعية في مسيرتها العملية ومستقبل التكنولوجيا في اليمن.

فلننطلق معها إلى البدايات فـ«الهام العواضي» القادمة إلى عالم المال والأعمال بتخصص هندسي لم تكن تعلم عن هذا العالم كثيراً.

تقول» عندما تخرجت من الكلية كان الوضع الاقتصادي للبلد في العام 2016 منهاراً، وكأن ليس ثمة شيء في مكانه.. حاولت أن أبحث عن عمل يتناسب مع تخصصي كمهندسة تقنية معلومات من جامعة صنعاء ولم يحالفني الحظ تلفت حولي لأجد أغلب زميلاتي يعملن في مهن بعيدة عن تخصصاتهن منها: «سكرتارية- تدريس- واعمال أخرى برواتب زهيدة لا تغطي نفقاتهن اليومية».. هذا الوضع جعلني أفكر بخلق فرصتي بيدي، ثم تفرغت للكتابة، وأول كتاب لي «همسات أنثى شرقية»، وفي نهاية العام حقق الكتاب نجاحاً لا بأس به وبدأت التمس بيدي حصاد إنتاجي الذي غمرني بسعادة ليس لها حدود».

تحفيز

هذا الأمر شجع الهام على إصدار الكتاب الثاني تحت عنوان «الكذب الحلال»، لكن الليلة ليست كالبارحة، فلم يلق الكتاب النجاح السابق بل حصد انتقاداً حز في نفسها، ففكرت في افتتاح مؤسستها الثقافية الخاصة التي اسمتها باسمها مؤسسة الهام للثقافة والفنون، وهنا مربط الفرس كما يقال.

بدافع الحماس ونقص التجربة انفقت الهام الكثير وظلت تدفع دون أن تجد مردوداً، وتراكمت الخسائر بسرعة فادحة، ففكرت وبحثت عن حل عملي لها ولغيرها من أصحاب المشاريع التي لازالت في بداية الطريق وتوفير التسهيلات التي كانت بحاجة إليها في بداية مشوارها.

لذا فكرت بإنشاء حاضنتها الخاصة، لكن هذه المرة بعد دراسة جدوى وتحرك مدروس للمكان والزمان فأختارت المكان المناسب وشرعت في تجهيزه وعمل حفل الاشهار لحاضنة أعمال «إبدأ».

بدأ الناس يسمعون عنها ويجربون رويداً رويداً حتى بات رواد الأعمال الشباب الذين يفتتحون مشاريعهم للتو بحجز مساحاتهم الخاصة في الحاضنة، حيث أن أي مشروع في بدايته يحتاج إلى تقليل التكاليف، ومن المعروف أن إيجارات المكاتب في العاصمة تكون مرتفعة وهذا هو سر نجاح حاضنات الأعمال حيث توفر الجهد والمال.

تعقيدات

وعن مؤسسات التمويل ودورها في مساندة رواد الأعمال قالت الهام إن كثر الاشتراطات وطول وتعقيد إجراءات الحصول على التمويل جعل الكثير من رواد الأعمال يعزفون عن تقديم طلبات التمويل، وهي تفضل أن يبدأ الشخص بإمكاناته المتاحة ويكبر على مهل حتى لا يتعثر بالديون والالتزامات المالية للغير، حيث من الوارد أن يتعثر أي مشروع في البداية لذا فمن المخاطرة أخذ تمويل وأنت في بداية الطريق.

وتؤكد العواضي أن على رواد الأعمال التخطيط السليم والاستشارة من ذوي الخبرة وعدم التسرع في الخطوات، فدراسة الجدوى أول خطوة يجب أن يقوم بها رائد الأعمال حتى يقف مشروعه على أرض صلبة.

بدأت العواضي تغطي نفقات إنشاء الحاضنة وتسترد بعض التكاليف وتنطلق إلى الربح، ولأول مرة شعرت بأنها على الطريق الصحيح وتذوقت طعم النجاح المستحق.

تشبيك

وأشارت العواضي في حديثها لمجلة «المصارف» إلى أنه رغم قصر عمر الحاضنة التي افتتحتها منذ عامين فقد تخرج منها أكثر من أربعين مشروعاً منطلقين بأقدام ثابتة نحو مشاريعهم الخاصة، موضحة أن حاضنتها توفر 12 مساحة بامتيازات معقولة تشجع رواد الأعمال الشباب على الاستمرار، حيث توفر حاضنة «إبدأ» مساحات مشتركة ومستقلة بحسب إمكانات المشروع وقدرته، بالإضافة إلى قاعة اجتماعات ومكتب استشارات وخدمات تسويق وقاعات للتدريب، بمعنى أنها تضعه على مقربة مما يلزمه لنجاح مشروعه.

تؤمن الهام بقدرة المرأة على المنافسة في سوق المال والأعمال بجدارة واستحقاق، وتمكين المرأة اقتصادياً خطوة هامة في تصحيح مسار الاقتصاد الوطني وخلق آفاق جديدة أمامه.

نجاح المرأة اليمنية

أثبتت المرأة اليمنية أنها دوماً عند مستوى التحديات، وخلال هذه المرحلة الاستثنائية التي مرت على اليمن حيث انهار الاقتصاد وتوقفت الأعمال وانقطعت مرتبات موظفي القطاع العام، شمرت المرأة عن ساعد الجد وانطلقت تبحث عن حل للظرف الصعبة التي يمر به المجتمع.. فشاهدنا الكثير من قصص النجاح لسيدات الأعمال، وهذه القصة التي تناولتها مجلة «المصارف» في هذه الزاوية، هي إحدى هذه القصص.

م. إلهام العواضي

مؤسسات التمويل تُعقد اشتراطات الحصول على التمويل

دراسة الجدوى أول خطوة يجب أن يقوم بها رواد الأعمال

نهتم بوديعتك ونرعاها

لتجني ثمرتها

بنك سبأ الإسلامي

SABA ISLAMIC BANK

ثقة وأمان

www.sababank.com

2.4 تريليون دولار

سنوياً تلتهمها الجرائم المالية من اقتصاد العالم

أعد الملف/ **نجيب العدوفي**
عبدالحميد المطري

تبدو جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنها الأكثر اتساعاً، لتصبح مصدر قلق عالمي، وعلى الرغم من الجهود الدولية والتشريعات والقوانين لمكافحة هذه الجرائم، إلا أنها تتضاعف بشكل يثير القلق، حيث تضاعفت بشكل كبير على مدى العقدين السابقين، وفقاً لرئيس مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية محمد الجراح الصباح، والذي يؤكد على أن خسائر الاقتصاد العالمي نتيجة الجرائم المالية تُقدّر بـ٢,٤ تريليون دولار.

و أظهرت نتائج استبيان (تومسون رويترز) أن الشركات في المنطقة العربية تنفق ٣,٨٪ من مجمل عائداتها لمكافحة الجرائم المالية، وهي أعلى نسبة مقارنة بجميع مناطق العالم الأخرى.

غســـل الأمـــوال وتمويـــل الإرهـــاب..

القطاع المصرفي اليمني.. خطوات ثابتة في مواجهة هذه الجريمة

تُعد جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أخطر الجرائم التي تستهدف العملية الاقتصادية برمتها، حيث تعمل على التأثير السلبي على ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة، إلى جانب تأثيرها السلبي على الدخل القومي، فضلاً عن الإضرار بسوق الصرف من خلال التأثير السلبي على سعر صرف العملة الوطنية وإضعاف قوتها الشرائية، كما أنها تقود إلى حكر السوق المحلية على فئة محدودة من أصحاب المشروعات الوهمية، مما يجعل العملية الاقتصادية ضحية لهذه الجريمة.

إن جريمة غسل الأموال تنتج في الأساس عن أموال مشبوهة وعادة ما تكون هذه الأموال ناتجة عن جرائم كالتزوير والتزييف وتجارة المخدرات والسلاح والرشوة والفساد وغيرها، ويلجأ أصحاب هذه الأموال إلى شرعنتها ومحاولة إخفاء مصادر هذه الأموال، وذلك عن طريق غسل هذه الأموال.

يسعى المجرمون إلى التفنن في ممارسة هذه الجريمة وتغيير أنماطها وأشكالها وفقاً للمتغيرات التكنولوجية والعولمة الاقتصادية، الأمر الذي يتطلب في المقابل تطوير أساليب وأدوات مكافحة هذه الجريمة، وأن تتظافر الجهود على المستوى المحلي بين الحكومة والقطاع الخاص، وعلى المستوى العالمي أن تكون الجهود الدولية مشتركة بين مختلف الدول، وبما يضمن تضييق الخناق أمام ممارسي هذه الجريمة.

في اليمن يسعى القطاع المصرفي اليمني إلى محاربة جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث تنتهج البنوك العاملة في اليمن سياسات وممارسات وإجراءات تعزز من قدراتها على مكافحة هذه الجريمة وتجنب مخاطرها، فهي تُدرك مخاطر ظاهرة غسل الأموال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك على الفرد والمجتمع، والقطاع المصرفي، الأمر الذي يجعل هذه البنوك تعمل بصورة مستمرة على تعميق ونشر ثقافة الامتثال، وتدريب كوادرها بصورة مستمرة وحصولهم على الثقافة المعرفية الكافية في مجال مكافحة هذه الجريمة، والحصول على الشهادات المعتمدة «الكامز»، والكثير من الإجراءات في هذا الجانب خاصة المرتبطة بالتشريعات والضوابط والإجراءات الرقابية لمكافحة غسل الأموال.

تسعى مجلة « المصارف» في هذا الملف الذي أعده عدداً من الخبراء في العديد من البنوك اليمنية، إلى تقديم صورة واضحة عن جريمة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب، والجهود المبذولة محلياً في هذا الجانب، وخاصة القطاع المصرفي اليمني.. تفاصيل كثيرة يتضمنها هذا الملف الخاص.

الجريمة التي يحاربها العالم

إن جريمة غسل الأموال أصبحت واحدة من الاهتمامات المحلية والإقليمية والدولية فهي جريمة تمس الاقتصاد والأمن الاجتماعي لارتباطها بأنشطة غير مشروعة وفي الغالب تتجاوز هذه الجريمة الحدود الدولية، كما ترتبط جريمة غسل الأموال بالفساد السياسي عبر استغلال النفوذ لجمع الثروات الطائلة وتهريب الأموال خارج الحدود مما يؤثر على الدخل القومي للبلد.

علي الحيمي *

ومن هنا تنبع أهمية مكافحة هذه الجريمة والدعوة إلى مواجهتها على المستوى العالمي، وقد كان للمؤسسات المالية دوراً كبيراً في الحد من عملية غسل الأموال عبر تطبيق متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتنفيذ تعليمات البنك المركزي ومتابعة آخر المستجدات في عملية مكافحة غسل الأموال على المستوى العالمي.

ويتمثل ضعف أجهزة الرقابة وعدم وجود نظم معلوماتية متطورة وعدم الالتزام بالمراقبة والتحقيق وعدم تنفيذ دورات تدريبية توعوية في عملية مكافحة غسل الأموال من عقبات مكافحة غسل الأموال، حيث أن التدريب أحد وسائل المكافحة الأساسية والفعالة.

ومن مصلحة المؤسسات المالية أن تكافح هذه الجريمة لما لها من تأثير سلبي على سمعة المؤسسة الذي بدوره سيسبب فقدان ثقة المستثمرين وقطع العلاقات مع البنوك المراسلة، وقد تتعرض المؤسسة غير الملتزمة إلى خسائر مالية ناتجة عن غرامات فرضتها السلطات المختصة وتتسبب تلك الخسائر في بعض الأحيان بإغلاق المؤسسة لعدم استطاعتها الوفاء بدفع تلك الغرامات، كما قد يتم سحب ترخيص مزاولة المهنة من تلك المؤسسات.

وترتكز عملية مكافحة هذه الجريمة في المؤسسات المالية على وجود برنامج متكامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب معتمد من الإدارة العليا للمؤسسة ويتمحور هذا البرنامج كحد أدنى في:

- تطبيق وتطوير السياسات والخطط والإجراءات والضوابط الداخلية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك تعيين موظفين أكفاء على مستوى الإدارة لتطبيقها.
- تنفيذ عمليات تدريبية على مستوى كافة العاملين في المؤسسة يبدأ من التدريب على المعارف الأساسية في غسل الأموال من تعاريف ومراحل غسل الأموال والآثار المترتبة عليها وتمر بالتدريب المتخصص على مستوى كل وظيفة في المؤسسة وتنتهي بعملية الكشف عن العمليات والأنشطة المشبوهة وآلية الإبلاغ عنها.
- الالتزام بعملية الحفظ والأرشفة للسجلات والوثائق والمعلومات التي يجب أن تتميز بالأمان وسهولة الوصول وذلك للرجوع إليها عند اللزوم.
- وجود نظام محكم يحدد العمليات المشبوهة للتحقيق فيها ثم الابلاغ عنها.
- وضع نظام تدقيق ومراجعة داخلية يعنى بمراقبة الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال بصفة دورية.
- اتباع المنهج المستند إلى الخاطر.

*مدير الامتثال في كاك بنك

تتعهد الحكومات بتحقيق الأهداف الاقتصادية الواسعة كالعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار والنمو المستدام وتكرس جهودها لإنشاء السياسات النقدية والمالية الفعالة وتنظيم التجارة الدولية ورفد خزينة الدولة بالمتحصلات الضريبية والجمركية والزكوية بهدف زيادة الناتج المحلي الوطني والحفاظ على أسعار مستقرة للسلع والخدمات وسعر متوازن للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية خصوصاً في الدول النامية المستهلكة التي تعتمد على الواردات الأجنبية بصورة رئيسية.

آثار جريمة غسل الأموال على الاقتصاد الكلي وأسعار العملة في اليمن

عبدالله الفرزعي*

إن نقل الأموال إلى خارج البلاد -بقصد غسلها في بلدان أخرى- يؤدي إلى حرمان البلد من الأموال والأرصدة الموجودة فيها والتي تغذي الاقتصاد الوطني، ويؤدي إلى إفراغ خزينة الدولة من الأموال ويقود إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة، منها زيادة الدَّين الخارجي والداخلي على عبء الدولة، وزيادة عجز الموازنة السنوية للدولة.

وبالتالي فإن لجريمة غسل الأموال أثراً بليغاً على تلك الجهود التي تحول دون تحقيق الأهداف المرسومة وفقاً للسياسات الاقتصادية المرسومة وتشوه القرارات الاقتصادية المتخذة، فالأموال الضخمة الناتجة عن نشاط غير مشروع تحجم الميزانيات الحكومية مما يفقدها السيطرة وبصورة كلية على السياسة الاقتصادية بسبب القياس الخاطئ لإحصاءات الاقتصاد الكلي، على سبيل المثال يحتاج غاسلو الأموال إلى استثمار أموالهم في أعمال مشروعة بغرض غسل أموالهم غير المشروعة واظهارها وكأنها متأتية من نشاط مشروع، كما أنهم يحتاجون أيضاً إلى تحويل الأموال عبر المناطق والحدود الدولية من أجل التغطية والتمويه للمصدر غير الشرعي لأموالهم عن طريق القيام بمزيد من العمليات المالية التي تحول دون اخضاع هذه العمليات لعملية الحفظ والتسجيل والمراجعة، ولكلٍ من هاتين العمليتين أثارها السلبية على الاقتصاد الوطني، فكلما يهم غاسلو الأموال هو تجنب كشفهم، وبالتالي فغاسل الأموال لا يرغب في استثمار المال القذر في المشاريع الإنتاجية التي تعود بالنفع على المستثمر الطبيعي في العادة والحصول على معدل عالي من العوائد بل على العكس ولتجنب اكتشاف أمرهم فإنهم يقومون باستثمار أموالهم في أنشطة أقل إنتاجية وعائد، طالما أن مثل هذه الأنشطة توفر لهم فرص عدم اكتشاف أمرهم، ولهذا الأمر انعكاساته على كفاءة وإنتاجية الاقتصاد الوطني الشرعي كونه عامل رئيسي لتقويض الاقتصاد الشرعي الباحث عن معدل عائد من العوائد والأرباح، وهذا ما يطلق عليه بالمنافسة غير المشروعة، علاوة على ذلك فإن غاسلو الأموال يعمدون إلى نقل أموالهم داخل وخارج المناطق المختلفة، حيث يتم ذلك أحياناً بشكل سريع بغرض إعاقة عمليات المراجعة والتدقيق، وهذه التحركات السريعة لتلك الكميات الضخمة من الأموال من منطقة إلى أخرى يمكن أن يعرض استقرار العملة الوطنية للخطر.

بالإضافة إلى المنافسة غير المشروعة التي تقوض الاقتصاد الشرعي، فإن لجريمة غسل الأموال أثراً عالياً على تقلبات أسعار العملة الوطنية، وما نشهده حالياً في اليمن من عدم استقرار أسعار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية أحد الأدلة التي تؤكد أثر الجريمة الاقتصادية على استقرار أسعار العملة، فعمليات غسل الأموال تؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية بغرض تحويلها للإيداع في بنوك خارج البلد أو استثمارها هناك، وبالمقابل يتم زيادة العرض للعملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها مقابل العملات الأجنبية تماشياً مع سوق العرض والطلب، ووضع قوتها الشرائية، واضطراب الأسعار، وزعزعة الثقة بقيمة العملة الوطنية محلياً وإقليمياً، والمضاربة على العملات الأجنبية، وظهور السوق السوداء لصرف العملة.

علاوة على ما سبق فإن الحكومات تتكبد خسائر كبيرة ناتجة عن تفشي جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثلها مثل الجرائم الأخرى التي تكلف الحكومات ملايين الريالات من أجل مكافحة الجريمة تبدأ بتكاليف ملاحقة المجرمين حتى القبض على العصابات الإجرامية وايداعهم في الإصلاحيات وانفاق الملايين في ماكلهم ومشربهم وملبسهم وإعادة تأهيلهم، وتنتهي بفجوة كبيرة بين الإيرادات والنفقات العامة للدولة بسبب جرائم التهرب الضريبي والجمركي الزكوي التي تسبب إفلاس الخزينة العامة للدولة، وهذا مما لا شك فيه يؤثر بصورة مباشرة على سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأخرى خصوصاً في دولة نامية مستهلكة مثل اليمن.

وللحد من هذه الآثار السلبية ولتفادي أضرار جريمة غسل الأموال فإنه لا بد على الحكومة والمجتمع التكاتف من أجل الحد من الجريمة، ولن يتم ذلك إلا من خلال الالتزام وتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ولائحته التنفيذية، وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات والمؤسسات والهيئات الحكومية والخاصة.

*مدير الالتزام (البنك التجاري اليمني)- خبير دولي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي اليمني..

موظفو البنوك بحاجة إلى معرفة معمقة عن آليات تتبع غسل الأموال

تُعد البنوك المستهدف الرئيسي في عمليات غسل الأموال، ويرجع ذلك إلى دور البنوك المتعاظم في تقديم مختلف الخدمات المصرفية وتحديداً عمليات الصرف، والحوالات المالية، خاصة (بالوسائل الالكترونية)، وبطاقات الائتمان والوفاء وعمليات المقاصة، وادارة المحافظ الاستثمارية، وتداول العملات، وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها، وهذه الخدمات يتسع مداها ونطاقها في عصر المعلومات وتتحول إلى أنماط أكثر سهولة من حيث الأداء وأقل رقابة من حيث آلية التنفيذ خاصة في ميدان البنوك الالكترونية، ومثل هذه العمليات بشكليها التقليدي والالكتروني خير وسيلة لتستغل من أجل اخفاء المصدر غير المشروع للمال.

د. معاذ السيد *

ومن جهة أخرى، فإن البنوك ذاتها، تعد رأس الحربة في مكافحة أنشطة غسل الأموال، لحماية نفسها أولاً من المخاطر المالية والمسؤوليات القانونية المترتبة على خوضها أو مشاركتها في هكذا أنشطة، وللمشاركة الفاعلة في الجهد المحلي والدولي لمكافحة جرائم غسل الأموال.

وفي ذات السياق، يحتاج موظفو البنوك لمعرفة معمقة وشاملة عن الآليات التي تُتبع لغسل الأموال، مع الإدراك أنها آليات متغيرة ومعقدة، ومنعها يحتاج (خبرة) مصرفية، وهذه الحقيقة تدفعنا للقول بأن غسل الأموال والمكافحة لهذه الظاهرة صراع بين خبرات فنية من ذات المصدر والبيئة مع تباين في الهدف، فغسل الأموال جهد شر، ومكافحته جهد خير، وبين الخير والشر ثمة مساحة من الاجتهاد والحركة يجب أن تسدد دائماً لصالح الخبرة الخيرة، إذا ما أريد لأنشطة المكافحة أن تنجح وتحقق فعالية مميزة.

غسل الأموال

يعتبر مصطلح "غسل الأموال" من المصطلحات الاقتصادية، حيث لم يعرف ولم يتداول ولم يتنبه له إلا منذ سنوات معدودة حيث بدأت إجراءات المراقبة والتجريم والمصادرة وتكوين إدارات خاصة بتتبع ذلك.

كما لم يُشَرْ إلى مصطلح غسل الأموال لغوياً حتى اليوم في معاجم اللغة العربية وإن اقتصر الأمر على الإشارة إلى معنى الغسل بصفة عامة وهو التطهير من الإثم أو إزالة الدرن، أما التعريفات القانونية فهي كثيرة وتختلف باختلاف الجهة أو الدولة.

ويطلق الآن على ما يسمى بالاقتصاد الخفي، والاقتصاديات السوداء، أو اقتصاديات الظل التي تنطوي في جزء كبير منها على كسب الأموال من مصادر غير مشروعة، ولخوف أصحابها من المساءلة القانونية وخشيتهم من الناس فإنهم يلجأون بعد كسبها في غفلة من القانون أو تواطؤ من القائمين عليه أو في بلد آخر إلى تحويل هذه الثروة غير المشروعة إلى ثروة تبدو في ظاهرها مشروعة كشراء أراضٍ زراعية أو بناء عقارات أو إنشاء مصانع أو ايداعات في البنوك أو مشاركة الآخرين.

الجريمة والأثر

في البداية كانت عملية غسل الأموال تتطلب جهداً مادياً في الأساس، فقد كانت عملية إخفاء المصدر غير القانوني للأموال وجعل النقود تبدو وكأنها ذات أصل قانوني تقتضي النقل المادي للنقود السائلة، وتتمثل المهمة الأساسية في هذه الحالة في كيفية تجنب لفت انتباه السلطات لتلك النقود، وفي ظل تخلف تكنولوجيا الأعمال المالية فإن عملية غسل النقود القذرة تصبح محدودة بالقدرة الإبداعية على التعامل مع النقود السائلة من الناحية المادية، على سبيل المثال من خلال نقل النقود خارج الدول وإيداعها في بنك أجنبي يعمل في ظل قانون أسهل، أو من خلال تقديم رشوة إلى موظف مصرفي، أو شراء أصول حقيقية أو ممتلكات شخصية بصورة متفرقة.

وترتبط جريمة غسل الأموال بأنواع مختلفة من الجرائم وتتكامل في مسار إجرامي واحد تترافق فيه، على سبيل المثال الجرائم المنظمة وجرائم الاتجار بالسلاح وجرائم التزوير والتزييف وغيرها، ويؤدي هذا إلى انسياب الجريمة في الأطر الشرعية من خلال القنوات المتعددة التي يقدمها لها تشعب الدوائر المالية، وتساهم طبيعتها السرية في صعوبة كشفها بسبب عملياتها الشائكة المتداخلة، وعادة ما يختلف أسلوب التوظيف بحسب اختلاف الجريمة، على سبيل المثال فإن إيرادات جرائم أصحاب الياقات البيضاء، (الاختلاس أو التهرب الضريبي أو التزوير)، غالباً مالا يتم توظيفها، حيث تتم عملية التجميع في حساب مصرفي ثم تحويلها لاسلكياً إلى بنك يتمتع بقانون يحمي سرية الحسابات، وبالنسبة لجرائم التزوير العقاري يقوم المجرمون بالحصول على قروض ضخمة، وتحويلها إلى الخارج سلكياً ثم إعلان إفلاسهم، وبالنسبة للإرهابيين وتجار السلاح، فإن الهدف من العملية يكون إخفاء الوجهة الحقيقية للأموال وكذلك استخدامات تلك الأموال ومصادرها، وهكذا نجد بعض الفروق الاختلافية بين عمليات الغسل باختلاف الجريمة، وهو ما يعقد عملية تحديد نمط محدد للتوظيف والذي يمكن من خلاله تحديد غاسلي الأموال، ويعتقد بشكل عام أن القائمين على عملية الغسل على قدر عالٍ من المرونة لأي تغيرات في أنماط عمليات الغسل، بحيث يستجيبون لأي تغيرات في القوانين، وهو من العناصر التي تعقد عمليات المكافحة.

ومن أهم ما يمكن ايجازه حول أثر الجريمة

تؤثر جريمة غسل الأموال بشكل مباشر على سعر صرف العملة الوطنية والسيطرة على السوق المحلي بمشروعات وهمية

على القطاع ما يلي:

1- الإضرار بسعر صرف العملة الوطنية وإضعاف قوتها الشرائية.

2- السيطرة على السوق المحلي في يد فئة قليلة من أصحاب المشروعات الوهمية.

3- التأثير سلباً على ميزان المدفوعات والميزان التجاري في الدولة.

4- التأثير سلباً على الدخل القومي.

مكافحة الجريمة

أما عمليات المكافحة في القطاع المصرفي فهي تستند أساساً إلى مجموعة التشريعات والضوابط التي تصدرها الحكومة وجهات الرقابة والإشراف، وتسعى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية بشكل مستمر إلى اثبات حسن التطبيق لتلك التشريعات والضوابط المعتمدة، وتعمل على تكييف بيئتها الداخلية وفقاً لذلك، ومع ذلك ما زالت البنوك تتطلع إلى تحقيق تكامل في جهود المتابعة من خلال ما يلي:

- التنفيذ الحازم للقوانين المتعلقة بالتجارة وبالأنظمة المصرفية، إذ تقوم الجماعات الإجرامية بتذليل كل الحواجز التي تحكم التجارة العالمية وحركة انتقال رؤوس الأموال.

- مشاركة حكومات الدول في المنتديات والمؤتمرات الدولية والإقليمية لمناقشة سبل مكافحة غسل الأموال بما يضمن تبادل المعلومات والمعرفة حول سبل مكافحة هذه الجرائم.

- اتخاذ التدابير اللازمة للتحري عن الأشخاص الذين يمتلكون مؤسسات أو شركات لا تمارس نشاطاً تجارياً في البلد الذي يقع فيه التسجيل.

- أهمية ضمان اشتراك القطاع الخاص وقياداته، لاسيما في المؤسسات المالية في الجهود الوطنية لمكافحة غسل الأموال.

- تشديد الرقابة على الأموال التي تدخل البنوك في كل دولة ومعرفة مصادر الأموال التي يفتح أصحابها أهم حسابات في هذه المصارف خاصة إذا كان المبلغ كبيراً ويشتبه أنه من كسب غير مشروع.

- إن العولمة الاقتصادية تشكل عاملاً أساسياً وراء ظهور وتنامي الجرائم الاقتصادية، مما يستلزم علاج جريمة غسل الأموال في شكل تكاملي يأخذ في الاعتبار العوامل الدولية المؤثرة في انتشار مثل هذه الجرائم.

- وضع تشريع عربي قومي، لمحاربة غسل الأموال يضع الخطوط العريضة للجوانب التي يمكن القيام بها من خلال التعاون والتنسيق بين المؤسسات المالية والمصرفية والتشريعية والأجهزة الأمنية في الدول العربية.

وكون عملية غسل الأموال وتمويل الإرهاب تؤثر بشكل مباشر على التنمية الاقتصادية، والإضرار بمؤسسات القطاع المالي التي تعتبر حيوية للنمو الاقتصادي، ويقلل من الإنتاجية في قطاع الاقتصاد الحقيقي، أتت جهود البنوك في مجال مكافحة غسل الأموال متزامنةً مع الجهود الدولية والمحلية للحد من تأثيرات هذه الظاهرة على البنوك والاقتصاد الوطني والعالمي على حدٍ سواء. وأصبح لزاماً عليها تنفيذ برامج مستمرة للتدريب والتوعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الرشوة والفساد والاحتيال لجميع العاملين، وتنفيذ تدقيق مستقل لبرنامج مكافحة غسل الأموال من قبل إدارة التدقيق الداخلي والمراجع الخارجي المستقل، إلى جانب تنفيذ إجراءات واضحة لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها والتأكد من شرعية ومصادر العمليات المالية الكبيرة، ومقارنة أطراف التعاملات مع القوائم السوداء المعتمدة قبل تنفيذها وغير ذلك من إجراءات العمل الداخلية اللازمة لوضع مطلب مكافحة الجريمة موضع التنفيذ.

وبالمقابل: تتشارك البنوك مع عملائها ووكلائها مجموعة من الركائز الأساسية للتعاون والتنسيق والتكامل في مجال مكافحة غسل لأموال وتمويل الإرهاب والحد من الاحتيال ومن تلك الركائز والمسؤوليات ما يلي:

1- المسؤوليات: حيث يتحمل كل من البنك والوكيل مسؤولية مكافحة غسل الأموال، وتقييم ومراجعة مستوى المخاطر الناجمة عن العمليات المشتبه بها، والحوالات غير الاعتيادية.

2- السرية: بحيث لا تحول تعليمات السرية المصرفية من تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال، بالمقابل يحظر تحذير

العميل أو إشعاره بوجود أية متابعات على حساباته أو حركاته أو تحويلاته المستفسر عنها من الجهات الإشرافية ذات الصلة.

3- قبول التعاملات: وذلك بتحديد معايير واضحة لقبول العملاء ترتكز على التحقق من شخصية العميل والمستفيد الحقيقي وحركة الحوالات المصرفية.

4- التعاون المستمر: من خلال نظام اتصال فعال بين البنك والعملاء، والالتزام بما يرد من تعليمات مبنية على أساس تحقيق الالتزام الفاعل من قبل مستخدمي الخدمات البنكية المختلفة.

5- الالتزام الأخلاقي: وهو ما تصبوا إليه البنوك من خلال حسن استخدام الخدمات المقدمة، وعدم استغلال تلك الخدمات لتنفيذ مآرب سيئة والنفوذ من خلال النظام المصرفي بعمليات مشبوهة تنطوي على تهريب أموال أو تجارة غير مشروعة.

6- التكاملية: وتتمثل في دعم جهود مكافحة غسل الأموال جنباً إلى جنب مع أجهزة الرقابة والإشراف والأجهزة التنفيذية الأخرى، وبما يعمل على تحسين صورة البلد الكلية في هذا المجال، ويعزز من جدية محاربة الجرائم المالية.

7- الحيادية: والتي تعتبر مصدراً لثقة التعامل مع المؤسسات المالية الدولية، ومطلباً تضعه البنوك أمام الحكومات المتعاقبة بعدم الزج بها في أية مهاترات سياسية أو غيرها، فدور البنوك واضح ومعلوم، وهي أكثر القطاعات انتظاماً من غيرها.

جهود البنوك العاملة في اليمن في مكافحة الجريمة

تسعى البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية إلى تنفيذ سياسات وممارسات وإجراءات كافية وملائمة تُسهم في تعزيز المعايير المهنية والأخلاقية المرتفعة في محاولات لمنع أن يتم استغلالها بقصد أو بدون قصد من قبل عناصر إجرامية، ولا تقتصر العناية الواجبة على معرفة هوية العملاء فحسب، بل تمتد أيضاً إلى مراقبة الأنشطة التي يتم إجراؤها على الحسابات من أجل التعرف على المعاملات التي لا تتفق مع المعاملات الطبيعية أو المتوقعة التي يجريها ذلك العميل أو التي يتم إجراؤها على ذلك النوع من الحساب، ويتم اخطار وحدة جمع المعلومات المالية عن الحالات التي يتم دراستها بعناية واستنتاج أنها لا تتوافق.

وإلى جانب ذلك تبذل البنوك عناية خاصة بشأن العمليات غير المعتادة للتحقق من مصادر الأموال وأية إجراءات أخرى ضرورية للتحقق من طبيعة العملية، و الاحتفاظ بسجلات خاصة بها بغض النظر عن القرار المتخذ بخصوصها، لمدة خمس سنوات أو لفترة أطول عند الطلب من السلطة المختصة، بالإضافة إلى الامتثال بحفظ المستندات المتعلقة بالبنود التالية:

1- الوثائق والسجلات المتعلقة بالحسابات المفتوحة للأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية أو البنك والمؤسسات المالية الأخرى اعتباراً من تاريخ إقفال الحساب.

2- الوثائق والسجلات المتعلقة بالمعاملات التي تتم لحساب عملاء لا يملكون أي حساب في البنك (العملاء العارضون).

3- الوثائق والسجلات المتعلقة بالمعاملات غير المعتادة أو المشبوهة على أن تتضمن صور الإخطارات.

غاسلو الأموال يتمتعون بقدر عالٍ من المرونة بحيث يستجيبون لأي تغيرات في القوانين

4- السجلات في حالة التحويلات البرقية الخاصة بالنواقص في المعلومات عن الشخص طالب التحويل.

وفيما يتعلق بتصنيف المخاطر تصنف درجات المخاطر إلى صنفين: مرتفعة، ومنخفضة على أقل تقدير، حيث تحرص البنوك على:

* تطبيق نهج يستند إلى المخاطر المحيطة بها، وتعمل على تصنيف عملائها ومنتجاتها بحسب درجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
* بذل عناية خاصة في التعامل مع الحالات التي تمثل درجة مخاطر مرتفعة.
* وضع الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذه المخاطر بما يتناسب مع تلك الدرجات.

وفي مجال التدريب والارشاد والتوعية.. عملت البنوك اليمنية وما زالت تعمل في تعميق ونشر ثقافة الامتثال على مستويات الهيكل التنظيمي والإداري المختلفة، بما في ذلك أعضاء مجلس الادارة، وقيام مدراء الالتزام ومعاونيهم، ومجموعة من الخبراء بتزويد الموظفين بالمعارف المختلفة التي تساعد الموظفين على التطبيق، ومن أبرز المجالات التي تم التطرق إليها من خلال التدريب والتوعية مايلي:

1- مفاهيم عامة عن غسل الأموال ومراحلها.
2- آثار ومخاطر ظاهرة غسل الأموال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على الفرد والمجتمع، والقطاع المصرفي.
3- مكونات برنامج اعرف عميلك، والإجراءات المطلوب إتخاذها من قبل موظفي القطاع المصرفي.
4- مجموعة الضوابط والإجراءات الرقابية لمكافحة غسل الأموال.
5- مؤشرات الاشتباه التي يمكن التعرف عليها من خلال العميل.
6- دور موظف الواجهة في حماية البنك والحد من أثار عمليات غسل الأموال.
7- التشريعات والضوابط الرقابية لإيلاء العناية الواجبة تجاه العملاء، والحد من جرائم غسل الأموال.
8- الجهود الدولية والمحلية في هذا المجال.
9- نبذة عن قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية FATCA
10- التوجهات الحديثة للالتزام المصرفي، والأدوار الرئيسية لوظيفة الامتثال وفقاً لأفضل الممارسات.
11- الحوكمة المؤسسية، والالتزام الأخلاقي والشرعي، والممارسات الفضلى في المؤسسات المالية في التصنيف وفقاً للمخاطر.
12- العقوبات المترتبة على عدم الامتثال.

وفي جانب المسؤولية الاجتماعية تحرص البنوك اليمنية أن تساهم في الحد من مظاهر الاحتيال على العملاء، وتحاول عبر موظفيها ووكلائها المعتمدين ايصال رسائل للعملاء مفادها:

- أخذ الحذر من عدم إرسال أو استلام حوالات من أشخاص لا تربطهم أي صلة قرابة أو علاقة عمل.
- أخذ الحذر من إرسال مبالغ مقدماً مقابل مشتريات من "النت"، وخصوصاً إذا كانت مدة الشحن تزيد عن شهر.
- الامتناع عن إرسال الأموال لدفع الضرائب أو الرسوم على "اليانصيب" أو ماشابه ذلك.
- عدم إرسال الأموال لحالات الطوارئ التي تتلقاها من معاريفك دون التحقق من أنها حالة طوارئ حقيقية.
- العلم بأن الافصاح عن المعلومات الحقيقية للحوالة الواردة أو الصادرة يخدم استمرارية التعامل مع العميل.

وفي الجانب الفني والإداري عززت البنوك اليمنية دور وظيفة الالتزام/الامتثال ورفدتها بالكادر وبالشهادات المهنية المعتمدة مثل "الكامز" إلى جانب الكثير من الدورات التخصصية المحلية، كما تم وضع السياسات والإجراءات والأنظمة الداخلية اللازمة لتجنب المخاطر المتعلقة بالامتثال أو بالاستغلال السيء للتطورات التكنولوجية في مجال غسل الأموال أو تمويل الإرهاب كعلاقات العمل التي تتم من خلال شبكات الاتصال الإلكترونية، وتم ربط البنوك بأنظمة آلية للرقابة على العمليات المنفذة من خلال مقابلة أطرافها مع المشمولين في القوائم السوداء العالمية.

*رئيس لجنة الالتزام بجمعية البنوك اليمنية
مدير الالتزام في بنك التضامن

من خلال تنفيذ برنامج تدريبي واسع لموظفيها ووكلائها في المحافظات تحت شعار (الوفاء عهد)..

شركة الحزمي للصرافة تعزز الوعي المصرفي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إنطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية ولما لغسل الأموال وتمويل الإرهاب من مخاطر جسيمة على المجتمع والاقتصاد الوطني حرصت شركة الحزمي للصرافة وشبكة «حزمي تحويل» على أخذ زمام المبادرة وأخذت على عاتقها مسؤولية تعزيز وعي موظفيها ووكلائها في القطاع المصرفي في مختلف المحافظات حول مكافحة غسل الأموال والاحتيال وتمويل الإرهاب وجودة إدخال البيانات في أنظمة التحويل المحلية والدولية من خلال تنفيذ برنامج تدريب واسع بالتعاون مع وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني يستهدف تدريب أكثر من 2000 نقطة صرافة وموظفيها في مختلف محافظات الجمهورية.

منهج عمل والتزام

بدوره الدكتور خالد محمد عبده قحطان الحزمي رئيس مجلس إدارة شركة الحزمي للصرافة يقول إن تنفيذ برنامج تدريبي واسع لعدد كبير من منشآت الصرافة في الجمهورية اليمنية في واحدة من أهم المجالات الهامة التي تلقي بظلالها على الاقتصاد الوطني وتمس حياة وأمن المجتمع اليمني وهو مجال مكافحة غسل الأموال والاحتيال وتمويل الإرهاب نابع من إيمان وحرص شركة الحزمي للصرافة للقيام بدورها الوطني في حماية المجتمع والاقتصاد الوطني من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب -أحد أبرز الممارسات والآفات التي تهدد أمن واستقرار الوطن وتطال قوت وعيش المواطن- وكإلتزام ومنهج عمل للشركة منذ تأسيسها قبل نحو 28 عاماً على الدعم والمساندة لكل ما يساعد في نشر وتحقيق الأمن الاقتصادي للبلاد، ولأن الوعي وتنمية المهارات والقدرات للكوادر الوظيفية العاملة في القطاع المصرفي هي نقطة الارتكاز التي يقوم عليها تحقيق الأهداف الوطنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وخصوصاً مع ما شهدته اليمن مؤخراً من توسع وانتشار كبير في أعداد المنشآت المصرفية في مختلف المحافظات وما صاحب ذلك من توظيف أعداد كبيرة من القوى العاملة غير المتخصصة التي ما تزال بحاجة إلى تنمية قدراتها ومعارفها بجوانب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وصولاً إلى أفضل الممارسات في العمل المصرفي وفق أعلى المعايير، ونظراً للعديد من الممارسات الخاطئة من قبل العاملين في المجال المصرفي وانتشار عمليات الاحتيال المالي لأجل ذلك كله حرصنا في شركة الحزمي للصرافة وشبكة حزمي تحويل على أخذ زمام المبادرة وبالشراكة والتعاون مع وحدة جمع المعلومات المالية بالبنك المركزي اليمني والقيام بهذا الدور الهام الذي هدفنا من خلاله إلى تمتين أواصر التعاون والشراكة بين مختلف مكونات القطاع المصرفي في اليمن وتعزيز الوعي المصرفي بالمفاهيم والمعارف اللازمة لتحسين وتجويد العمل المصرفي وفق أفضل الممارسات ومعايير العمل السليم.

برنامج مصمم بعناية

ويضيف الدكتور خالد الحزمي بالقول: «لقد حرصنا وبالتعاون مع مركز المال والأعمال عند تصميم البرنامج التدريبي على أن يكون البرنامج بموضوعاته ملامساً للاحتياج ويتسم بالشمولية والاختصار وأن يركز على أكثر الموضوعات أهمية وفقاً لاحتياجات العمل والممارسات اليومية، بما يكفل تحقيق أفضل النتائج المرجوة من التدريب للقضاء على جوانب القصور وعلى الأخطاء الشائعة التي تمارس من قبل بعض منشأة الصرافة، حيث تم التركيز على آلية اكتشاف عمليات الاحتيال وآلية التعامل مع عمليات الاشتباه ورفع البلاغات للوحدة المختصة في البنك المركزي (وحدة جمع المعلومات)».

مؤكداً أن البرنامج قد راعي احتياجات وظروف العديد من منشآت الصرافة في المحافظات وفقاً لعددها وعدد موظفيها بحيث أتيحت المشاركة لكافة فروع شركات ومؤسسات الصرافة ولأكثر من شخص من المنشأة الواحدة، بما في ذلك اختيار المكان والوقت المناسب للتدريب في إطار كل محافظة بما يكفل مشاركة الجميع.

> د. خالد الحزمي:
> **تدريب الكادر لأكثر من 2000 نقطة صرافة سيساهم في تقليل نسبة المخاطر والاحتيال في التحويلات المالية وحماية الاقتصاد الوطني**

ريادة وتميز

وأشار الحزمي إلى أن ذلك البرنامج مثل انعكاساً للدور الريادي لشركة الحزمي للصرافة في السوق المصرفي اليمني، ويعكس أيضاً تميز شركة الحزمي في ابتكار البرامج الهادفة لما يخدم مصلحة الوطن والمواطن.

جودة في الخدمات

وقال إن شركة الحزمي تقدم العديد من خدمات التحويل المحلية والدولية وخلال هذا البرنامج حرصة شركة الحزمي على تدريب الوكلاء على الآلية الصحيحة لإدخال البيانات وخاصة في الأنظمة الدولية كون جودة إدخال البيانات يعكس حرفية العمل المصرفي امام المنظمات الدولية وشركات التحويل الدولية.

تنوع وانتشار

موضحاً أن شركة الحزمي للصرافة سعت خلال الفترة الأخيرة إلى تنويع خيارات التحويل الدولية والمحلية للعميل وذلك لتقديم الخدمة التي يحتاج لها وأيضاً حرصت على التواجد في كل القرى والعزل اليمنية من أجل تخفيف معاناة السفر للعملاء.

مواكبة وتطوير

ولفت الحزمي إلى أن شركته قد استحدثت العديد من المميزات والخصائص في النظام الخاص بها (حزمي تحويل) والتي تواكب بل وتنافس الخصائص الموجدة في الأنظمة الدولية، وهذا يعد تحدياً بحد ذاته لتقديم كل ما هو جديد ومفيد للعملاء والوكلاء، أملاً أن تؤتي هذه البرامج أثرها الإيجابي في واقع العمل المصرفي بما يساهم في الارتقاء بالخدمات المصرفية وخدمة المجتمع والاقتصاد الوطني.

التقدم المذهل لمهنة الامتثال

لقد تغيرت التسمية المستخدمة في الامتثال لوصف مسؤول الشركة المسؤول عن الامتثال، والتغيير في التسمية هو دليل على الكشف عن تغيير جوهري قبل عشرين عاماً أطلقنا على هذا الضابط «ضابط الامتثال»، وأؤكد على المفرد على مدى عدة سنوات، تحول العنوان، مع تطوير برامج الامتثال وتضاعف وظائف الامتثال، سواء فيما يتعلق بالخبرة الموضوعية أو أنواع مجموعات المهارات اللازمة لجعل برامج الامتثال (تأخذ)، ونتيجة لذلك، وجدت الشركات أن ضابط الامتثال تحول إلى كبير مسؤولي الامتثال، لأنه في الشركات الكبرى، يستغرق الأمر فترة كبيرة لإنجاز الامتثال.

في الآونة الأخيرة تغير العنوان مرة أخرى. في العديد من الشركات اليوم، المسمى الوظيفي هو مسؤول الأخلاقيات والامتثال، chief ethics and compliance officer, أو CECO، مما يعكس اتجاهاً مفيداً من جانب العديد من الشركات لدمج الأخلاق والامتثال.. لماذا يحدث هذا؟ من وجهة نظري، يحدث ذلك اعترافاً بحقيقة أنه من الأسهل أن يكون لديك برنامج امتثال فعال في شركة تغذي ثقافة أخلاقية قوية. في خطاب ألقاه مؤخراً، دانييل تارولو، محافظ مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي، بدقة أن «الثقافة» هي «مفهوم أكاديمي متنازع عليه إلى حد ما»، ومع ذلك تتزايد الأدلة على أن الثقافة الأخلاقية تنتج فوائد ملموسة، بما في ذلك جعل الامتثال أكثر فعالية.

طورت الدراسات الحديثة التي تحاول تقييم فعالية برامج الامتثال مقياساً يسمى Program Effectiveness Index. "PEI» أو مؤشر فعالية البرنامج.

يُظهر العمل المبكر مع PEI أن الشركات التي تجمع بين برامج الأخلاقيات والامتثال تميل إلى الحصول على درجات أفضل في PEI، يبدو أن سبب مقياس الفعالية الأعلى هو شيء أجده منطقياً تماماً.

تساعد برامج الأخلاقيات، التي تتكون من التدابير المتخذة لغرس القيم التنظيمية، على خلق ثقافة لا تفضي فقط إلى اتباع القواعد المضمنة في القانون واللوائح، ولكنها تؤدي أيضاً إلى الامتثال لأعراف الشركة.. إن الثقافة الأخلاقية القوية تولد ثقافة أكثر امتثالاً.

كما قلت إن، الأخلاق والامتثال قطعت شوطاً طويلاً في وقت قصير جداً.. لقد تعلمنا الكثير خلال الرحلة، بينما نتطلع إلى الطريق المستقبلي، أعتقد أننا سنواصل إحراز تقدم كبير في منظمات الأعمال التي تقدم عرض القيمة الخاص بها، ليس فقط للمساهمين، ولكن للمكونات الأخرى التي تخدمها هذه المنظمات، وعملائها، وموظفيها، ومجتمعاتها.

لينا الارياني *

ستكون الأخلاقيات والامتثال جزءاً مهماً من هذا التقدم، شريطة أن يتم تعزيز الأخلاق والامتثال من خلال ثقافة أخلاقية قوية، في شركة تتبع حوكمة مؤسسية سليمة، وتوظف أفضل وأذكى الموظفين.. أنا متحمس بشأن الطريق أمامنا.

* مدير الالتزام - بنك اليمن والكويت

28 متدرباً ومتدربة يحصلون على دبلوم الـCAMS

حصل 28 من المتدربين والمتدربات اليمنيين على دبلوم شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال CAMS، الذي نظمه معهد الدراسات المصرفية، بالتعاون مع جمعية أخصائيي مكافحة غسل الأموال- أمريكا. وتلقى المتدربون والمتدربات العديد من المعارف والمهارات في المواضيع المتعلقة بمخاطر وطرق غسل الأموال وبرامجها والمعايير الدولية لمكافحتها وكيفية إجراء عمليات التحقيق فيها.

شهادة إخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال Certified Anti-Money Laundeering Specialist Cams.

لينا محمد الارياني
بنك اليمن والكويت

أميرة علي العمري
بنك اليمن والكويت

هي أعلى شهادة مهنية دولية في مجال مكافحة عمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب؛ حيث تعطي لحامليها صفة المتخصص الملم بكافة جوانب مكافحة غسل الأموال وتزوده بالاستراتيجيات والممارسات اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتوفر له الأدوات اللازمة؛ لتطوير مهاراته وخبراته المهنية وتؤهله للعمل في مجموعة واسعة من القطاعات المهنية المختلفة, التي تحتاج إلى "مسئولي التزام" مثل المصارف والجهات المالية.

وتم تصميم برنامج مراجعة الشهادة المهنية" الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال" بشكل أساسي للمهنيين الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال بالولايات المتحدة الأمريكية .

المستهدفون من هذا البرنامج

المهنيون العاملون في مجال مكافحة غسل الأموال والراغبون في الحصول على شهادة الـ "كامز" وكافة الموظفين العاملين في البنوك والمؤسسات المالية وموظفو ومديرو الالتزام وموظفو الإدارات الضبطية والرقابية.

المحاور العلمية للبرنامج

يقدم المعهد برنامج التأهيل لشهادة أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال باللغة العربية باستخدام المحتوى العلمي المعتمد من جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال أمريكا وفقا لأحدث التغييرات المعتمدة.

1- مخاطر وطرق غسل الأموال.
2- المعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال.
3- برامج مكافحة غسل الأموال.
4- إجراء ودعم عملية التحقيق.

الجهة المانحة للشهادة

جمعية الأخصائيين المعتمدين في مكافحة غسل الأموال بالولايات المتحدة الأمريكية، وهي الجهة الرائدة عالميا من حيث القدرة على تأهيل وتدريب الأفراد ذوي الكفاءة في مجال مكافحة غسل الأموال للحصول على شهادة "الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال" وهي أرفع شهادة في هذا المجال.

بثينة عبدالواسع العلفي
بنك اليمن والكويت

كمال سعد علوي
بنك اليمن والكويت

ميرفت أمين اليمني
بنك اليمن والكويت

حسين العزي المدعي
بنك اليمن والكويت

عمار مراد الزبيري
بنك اليمن والكويت

ياسمين العماري
بنك اليمن والكويت

فيصل سعد اليمني
بنك اليمن والكويت الإسلامي

فهمي عبده غالب الكريمي
بنك الكريمي

باسل عبدالرحمن نعمان
بنك الكريمي

هارون عبدالله شمسان
بنك الكريمي

طلال محمد الدبيسي
بنك الكريمي الإسلامي

وليد عبدالله المقرمي
البنك اليمني للإنشاء والتعمير

نجيب عثمان ناجي
البنك المركزي اليمني

خالد عباس المنصور
البنك المركزي اليمني

طه محمد الرحومي
البنك المركزي اليمني

أيوب قايد الميدمة
البنك المركزي اليمني

بشير مصلح المعبوش
البنك المركزي اليمني

سماح علي السياغي
كاك بنك

مجاهد باشا
كاك بنك

غازي عبدالله الشاهري
مصرف اليمن البحرين الشامل

هاني عبدالمطلب محمد
مصرف اليمن البحرين الشامل

عفيف أنعم
بنك اليمن الدولي

مراد فاروق عبده طاهر
بنك اليمن الدولي

نبيلة العليي
بنك قطر الوطني

عبدالرحيم سيف
بنك سبأ الاسلامي

غسل الأموال وتمويل الإرهاب باستخدام العملات الافتراضية المشفرة

تثير العملات الافتراضية المشفرة بشكل عام مخاوف تنظيمية كبيرة لدى السلطات التنظيمية وسلطات انفاذ القانون في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث قامت هيئات دولية مثل صندوق النقد الدولي، مجموعة العمل المالي FATF، بنك التسويات الدولية (BIS) بإصدار تحذيرات متتالية حول العملات الافتراضية المشفرة من خلال تقديم التوصيات والإرشادات بشأن المخاطر الكبيرة المرتبطة بهذا النوع من العملات بما في ذلك مخاطر إمكانية سوء استغلال العملات الافتراضية المشفرة في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإمكانية استخدامها لأغراض غير قانونية ومن خلال مواقع إلكترونية غير مرخصة وغير خاضعة للرقابة من البنوك المركزية أو سلطات إنفاذ القانون.

مفهوم العملة المشفرة

لقد تعددت التعريفات المرتبطة بالعملات المشفرة من وجهة نظر المؤسسات والمنظمات الدولية والبنوك المركزية وبالرغم من ذلك التعدد إلا أن جميع الجهات تتفق على أن العملات المشفرة تمثيل رقمي للقيمة يتم تداولها الكترونياً في مجتمع افتراضي محدد أو غير محدد تعتمد في مبدأ إصدارها وتداولها على تقنيات علم التشفير والخوارزميات، ولا تصدر عن بنك مركزي أو سلطة رقابية أو تنظيمية وإنما يصدرها مطوروها، ولا تشكل التزام على أية جهة بما في ذلك مطوروها والذين قد يكونون مجهولي الهوية.

ونتيجة للخلط الواسع والتداخل بين مفهوم كل من النقود الالكترونية والعملات الافتراضية المشفرة، حيث أن النقود الالكترونية ليست عمله جديدة بل هي صورة محدثة جديدة من صور العملات القانونية ويمكن توضيح أهم خصائص النقود الالكترونية التي تميزها عن العملات الافتراضية المشفرة على النحو التالي:

النقود الإلكترونية تماثل النقد بصورته الملموسة الصادر عن أي دولة ومعترف بها من قبل البنك المركزي في الدولة ولكنه يستخدم بصورة إلكترونية غير ملموسة، وهذه العملات الرسمية سواء بصورتها الملموسة أو الإلكترونية تعد جزءا من النظام المالي للدول، ولكن العملات الافتراضية المشفرة هي فعلياً ليست صادرة عن أي دولة وغير متعرف بها من قبل البنك المركزي التابع للدولة أو من قبل أي جهة تشريعية أو رقابية رسمية.

النقود الإلكترونية لها قيمة نقدية محددة بعملة قانونية جديدة ولكن آلية جديدة في تخزين الأموال وتحويلها الكترونياً أما العملة الافتراضية المشفرة فهي عملة افتراضية جديدة وليست صورة من صور النقد التابعة للعملات القانونية المعروفة ولا غطاء لها من العملة القانونية ولا غيرها من الأصول وغير تابعة لأي دولة.

النقود الإلكترونية مركزية الانتاج والمراقبة وامتلاكها يكون بعد امتلاك النقود العادية ثم استبدالها بالصورة المخزنة على وسيلة إلكترونية، حيث يتم شحن القيمة النقدية على وسيلة الكترونية كالبطاقة أو على محفظة الكترونية ضمن تطبيقات الهواتف النقالة وهذا يختلف كلياً عن طرق التعدين والخوارزميات أو أي من الآليات التي يتم من خلالها انتاج وامتلاك العملة الافتراضية المشفرة كالبيتكوين.

النقود الإلكترونية يتم عادة تبادلها من خلال بنية تحتية تخضع لتنظيم ورقابة وإشراف سلطة تنظيمية، حيث تقوم جهة مركزية موثوقة بالتقاص والتسوية بين الأطراف، أما العملات الافتراضية المشفرة فيبرز الإبتكار فيها من خلال إستخدامها أي من التكنولوجيات الحديثة لتبادل القيمة الرقمية بين الأطراف مباشرة وعن بعد وفي غياب الثقة بين الطرفين ودون الحاجة للوسطاء.

محمد أمين النوعة

العلاقة بين المصدر للنقود الإلكترونية والمستهلك لها هي علاقة تعاقدية يقوم المصدر من خلالها باستبدال النقود المادية بالإلكترونية وتنتهي دورة النقود الإلكترونية حينما يقوم المصدر بتسديدها لمالكيها فهي التزام عليه، ويجب الوفاء بتسديدها حال طلبها بخلاف العملات الافتراضية المشفرة التي تقوم على

المجهولية وعدم الوضوح كونها إلكترونية بحتة تنتجها البرمجة الرقمية دون وجود أي منظم لها أو غطاء قانوني يدعمها.

النقود الإلكترونية وسيط مقبول للتبادل بشكل واسع وخارج الحدود وهي إحدى وسائل الدفع الإلكتروني لتحقيق أغراض مختلفة، فهي صالحة للوفاء بالالتزامات ولشراء السلع والخدمات أما العملات الافتراضية المشفرة فما زال التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الأفراد والمؤسسات ولا تصلح للوفاء بكل الالتزامات بل تقتصر على شراء بعض السلع والخدمات ولم تحصل على ثقة الأفراد ولا يقبل التعامل بها لدى العديد من الدول والمؤسسات، إضافة إلى كون المرسلين والمستفيدين مجهولي الهوية، فمن الممكن استخدامها للقيام بنشاطات غير قانونية واستخدامها في التهرب الضريبي حيث لا يمكن لأي نظام مالي لأي دولة أن يثبت أحجام العمليات المالية الصادرة والواردة لأي فرد أو شركة في حال قيامهم باستخدام قنوات التحويل الإلكتروني الخاص بالعملات الافتراضية المشفرة، وبالتالي تسهل عملية تحويلات المبالغ من خلال هذه العملات في التهرب الضريبي والقيام بأنشطة جرمية وغير قانونية.

مخاطر العملات الافتراضية المشفرة وموقف البنك المركزي اليمني

مخاطر غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة

وفقاً لتقرير شركة Peckshield المنشور في 14 يوليو 2020، فقد توصلت لنتيجة أن هناك ما يزيد عن 1.4 مليار دولار قد تم غسله عبر منصات تداول العملات الافتراضية المشفرة وذلك بعد متابعة المعاملات المشبوهة طيلة سنة 2020، كما حددت مجموعة العمل المالي ((FATF بعض المخاطر الرئيسية المرتبطة بالعملات الافتراضية المشفرة على النحو التالي:

توفر العملات المشفرة إمكانية اخفاء الهوية أكثر من طرق الدفع الالكترونية التقليدية، حيث يمكن تداول العملات المشفرة عبر منصات الانترنت والتي تتميز بشكل عام بعلاقات لا تتطلب التقاء العميل وجها لوجه مع العميل الآخر وقد تسمح بتمويل وتحويلات لأطراف مجهولة الهوية التي لا تحدد المصدر بشكل صحيح أو مصدر الأموال.

يزيد الوصول العالمي للعملات المشفرة من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث يمكن الوصول إلى أنظمة العملات المشفرة عبر الانترنت أو عبر الهواتف المحمولة، ويمكن استخدامها لإجراء مدفوعات عبر الحدود وتحويل الأموال، وهذا من خلال قنوات إلكترونية غير رسمية وغير مرتبطة بالأنظمة البنكية التي تحتوي على قوائم الأفراد والشبكات المدرجين على قوائم الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال.

تعتمد منصت العملات المشفرة عادة على البنية التحتية المعقدة التي تستخدم عدة كيانات وغالباً ما تنتشر عبر عدة بلدان لتحويل الأموال وتوزيع المدفوعات، وهذا التوزع للخدمات يعني أن مسؤولية الامتثال والرقابة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب قد تكون غير واضحة، علاوة على ذلك قد يتم الاحتفاظ بسجلات العملاء والعمليات من قبل كيانات مختلفة وعادة ما تكون في ولايات قضائية مختلفة مما يزيد من صعوبة الحصول عليها بالنسبة للهيئات التنظيمية وسلطات انفاذ القانون.

النقود الإلكترونية صالحة للوفاء بالالتزامات ولشراء السلع والخدمات أما العملات الافتراضية المشفرة فما زال التعامل بها يقتصر على مجموعة معينة من الأفراد والمؤسسات

يمكن أن توجد مكونات نظام العملات المشفرة في مناطق اختصاص جغرافي لا تملك ضوابط كافية لمكافحة غسل الأموال أو تمويل الإرهاب، الأمر الذي يزيد من مخاطر استغلال هذه العملات في تنفيذ عمليات غير مشروعة كغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

وتشيرمجموعة العمل المالي إلى أنه من الأهداف التي ترجوها من وراء اصدار تلك الارشادات هو توجيه ومساعدة الدول على وضع قوانين وطنية لتنظم مخاطر وسائل الدفع عن طريق العملات الافتراضية وإمكانية استغلالها في ارتكاب غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تهدف تلك الارشادات إلى مساعدة القطاع الخاص على فهم تلك المخاطر ووضع السياسات الداخلية في الشركات لتقليص إمكانية حدوث المخالفات والجرائم المالية باستخدام هذه التقنية الحديثة.

وفقا لتقرير شركة Peckshield المنشور في 14 يوليو 2020م تم تصنيف منصات تداول العملات الرقمية بحسب استغلالها في عمليات غسل الأموال المسروقة من بين أهم عشر منصات تداول حاضرة ضمن هذه القائمة ما يلي: Huobi، بينانس، OKEx، ZB، Gate.io، BitMEX، Luno، HaoBTC، Bithumb، كوين بيس.

مخاطر تمويل الإرهاب باستخدام العملات المشفرة

إن إخفاء الهوية في العملات الافتراضية المشفرة يجعل منها وسيلة مالية للأشخاص والمنظمات أو العصابات الإجرامية والإرهابية الذين يتلقون مدفوعات قد تؤدي إلى تعريضهم لعقوبات تمويل الإرهاب كما ان المتطرفون والجهات الإرهابية يتجهون بكثرة إلى العملات الافتراضية المشفرة لأنهم يجدون فيها خصائص مفيدة لتحقيق غاياتهم التي يمكن استغلالها في تمويل الإرهاب ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

إخفاء الهوية (الإسم المستعار)

المجرمون قادرون على غسل عائدات الجريمة لأنهم ي يستطيعون إيداع ونقل العملات الافتراضية المشفرة أو الرقمية بشكل عام دون التعريف بأنفسهم، حيث تنشأ المخاطر كون أن المرسل والمستلم يستطيعون إجراء معاملات من خلال العملات الافتراضية المشفرة على أساس النظير للنظير ولا يحتاجون إلى تحديد الهوية الشخصية نظراً لعدم وجود أسماء مرفقة بها عناوين المحفظة الإلكترونية ولا يوجد وسيط يمكن أن يعلم السلطات الرسمية ذات الاختصاص عن المعاملات المشبوهة أيضاً تستخدم العملات الافتراضية المشفرة أسماء مستعارة على سبيل المثال يتم تعريف مستخدمي «البيتكوين» ضمن شبكة «البلوكتشين» باستخدام رموز رقمية (أحرف، رموز، أرقام) مرتبطة بمحفظة «البيتكوين» الخاصة بهم في حين أن الهوية الفعلية للمستخدم غير مرئية على «البلوكتشين» ويصعب من خلال إخفاء الهوية اجراء تحليل لمعاملات العملاء والتدقيق فيها بحثاً عن علامات الاشتباه وعندما يرغب شخص ما في إخفاء جميع المعلومات المتعلقة به يمكنه تشغيل خدمة خلط بيتكوين وبناء على مراحل غسل الأموال تطبق الخطوات الثلاثة التي تتألف منها عملية غسل الأموال على عملية خلط بيتكوين (1) مرحلة الإيداع: في هذه المرحلة يقع ادخال معاملة بيتكوين إلى منصة البلوكتيشين. (2): مرحلة التغطية (التمويه): تمر المعاملة عبر خدمة الخلط وبعد هذه المرحلة لا يعود من الممكن تتبع أثر المعاملة الاصلية.(3):مرحلة الدمج: في هذه المرحلة يقع ارجاع عملية بيتكوين إلى المجرم الذي يمكنه إنفاقها دون أن يتعرض للتتبع مرة أخرى.

العلاقة بين المصدر للنقود الإلكترونية والمستهلك لها هي علاقة تعاقدية يقوم المصدر من خلالها باستبدال النقود المادية بالإلكترونية

الدفعات العابرة للحدود

من خصائص العملات الافتراضية المشفرة التي تجعلها جذابة للمنظمات والجماعات الإرهابية هي قدرتها على تمكين عمليات نقل القيمة دوليا دون الحاجة للوسطاء الخاضعين للتنظيم والرقابة، حيث تعتبر العملات الافتراضية المشفرة وسيلة فعالة لنقل القيمة بين الأطراف مباشرة عبر الحدود ودون الحاجة إلى المرور عبر بنك أو مؤسسة مالية أخرى وأيضا هناك تخوف وتهديد يتمثل فيما إذا تم استخدام العملات الافتراضية المشفرة للدفع لموردي الأسلحة من خلال تحويل بدل قيمها لهم بالاعتماد على العملات الافتراضية المشفرة.

اللامركزية للعملات المشفرة

تشير الحالات إلى أن الإرهابيين يجرون التجارب على العملات الافتراضية المشفرة بسبب المزايا الملحوظة للامركزية التي تتمتع بها. ولكونها مركزية مفتوحة المصدر أي لا يمكن تقييد الوصول إليها ولا توجد سلطة مركزية واحدة يمكنها منع فرد من الوصول إلى شبكة العملة، كما أن قبول العملات الافتراضية المشفرة في الاسواق الرقمية يمكن المستخدمين من تبادل جميع أنواع السلع والخدمات دون الخوف من التعرض للرقابة او تجميد حساباتهم او التدخل فيها باي شكل من الاشكال بالإضافة إلى أن منصات تبادل العملات الافتراضية المشفرة والمواقع المماثلة لا تخضع لتنظيم شامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

وانتشار التسلح وهذا يوفر وسيلة لتجاوز متطلبات وإجراءات اعرف عميلك (KYC) عند نقاط مبادلة العملات المشفرة.

مخاطر أخرى للعملات الافتراضية المشفرة

نستعرض على النحو التالي أبرز المخاطر التي قد تنشأ عن العملات المشفرة والتي قد ترتبط بمستخدمي تلك العملات أو السلامة المالية او الجهات التنظيمية.

مخاطر الائتمان: حيث يتعرض المستخدمون للعملات الافتراضية المشفرة لهذا النوع من المخاطر فيما يتعلق بالأموال المحتفظ بها في الحسابات الافتراضية، حيث لا يمكن ضمان أن الطرف المقابل قادر على تلبية كامل احتياجاته المالية والتزاماته عند استحقاقها أو في أي وقت في المستقبل.

مخاطر السيولة: تتمثل بحالة فشل الطرف المقابل في الوفاء باي التزامات تعهد بها لتوفير السيولة للمشاركين عند حاجتهم لها.

مخاطر عدم القبول العام: تتمثل بعدم قبول العملات الافتراضية المشفرة كوسيلة للدفع من قبل جميع التجار.

مخاطر الاحتيال: وتتمثل من خلال التسبب للمستخدم بخسارة لما يملكه من عملات افتراضية مشفرة نتيجة للقرصنة أو الاختراق أو التحايل أو السرقة.

مخاطر قانونية: تتمثل بأن عدم وجود إطار قانوني مناسب سيؤدي إلى تفاقم المخاطر بشكل كبير جدا حيث أن العملات الافتراضية المشفرة ليست أموال للبنك المركزي ولا أموال للبنوك.

مخاطر استخدام العملات الافتراضية كاستثمارات: تتمثل حول عدم توفر بيانات عن أسعار الصرف من جهات موثوقة بالإضافة إلى تعرض المستثمر لتقلبات أسعار العملات الافتراضية المشفرة والخسارة الناتجة عن المضاربات والتلاعب بالأسعار.

مخاطر الجريمة المالية: يمكن للمجرمين استخدام العملات الافتراضية المشفرة في عملية الابتزاز المجهولة والتجارة في السلع الغير قانونية والانخراط في النشاط الاجرامي لسهولة الوصول اليها من قبل الأفراد.

بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بالجهات التنظيمية وانعكاساتها على مخاطر السمعة، الاقتصاد الكلي، الاستقرار المالي، السياسة النقدية، استقرار الأسعار، المنافسة.

موقف البنك المركزي اليمني تجاه العملات الافتراضية المشفرة

قام البنك المركزي اليمني باستشعار الخطر المحدق الناتج عن التعامل بالعملات الافتراضية المشفرة وقام بالتعميم على كافة البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجمهورية اليمنية لحظر ومنع جميع أشكال التعامل والتداول بالعملات الافتراضية المشفرة بشكل مباشر أو غير مباشر بما في ذلك بيعها أو شرائها أو تنفيذ تحويلات لشرائها سواء لصالح البنوك والمؤسسات المالية أو لصالح عملاء تلك البنوك و المؤسسات المالية، بهدف التأثير المباشر للحد من المخاطر المذكورة أعلاه والتي قد تنتج عن استخدام هذه الأنواع غير الرسمية وغير القانونية من العملات الافتراضية المشفرة وذلك حفاظاً على الاستقرار المالي والنزاهة والشفافية في قطاع البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجمهورية اليمنية.

إن هنالك خاصية مهمة تميز السهم في الشركات المساهمة وهي قابلية السهم للتداول، وكان هذا المبدأ واحداً من أهم الأسباب، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، الذي دفع الأفراد إلى المساهمة في هذا النوع من الشركات حتى غدت شركات عملاقة تلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية للمجتمعات.
ويتميز السهم بقابليته للتداول، إما بالطرق التجارية كالمناولة من يد إلى أخرى، أو بالقيد في سجل الشركة، أو بالتظهير إن كان إذنياً، وإما بالطرق المدنية كحوالة الحقوق، وقد تنتقل ملكية الأسهم عن طريق الإرث.

العلاقة بين شركات المساهمة ذات الاكتتاب العام وسوق الأوراق المالية

حسين حسن قعطبي *

وفي هذا سنجد أن القانون الإنجليزي يميز بين النقل Transfer والانتقال Transmission فالأول يتم بمقتضى تصرف من جانب المساهم يتنازل بمقتضاه إلى المتنازل إليه عن أسهمه، فالتصرف يتم إرادياً، أما انتقال الأسهم فهو عملية تتحقق بحكم القانون على إثر وفاة صاحب الأسهم إفلاسه، فالانتقال هنا ليس مصدره إرادة المتنازل إليه وإنما القانون(1).

يتصف عرض الأوراق المالية في اليمن (ويقصد بها هنا الأسهم والسندات تحديداً) بالمحدودية والضيق، ويمثل هذا الوضع انعكاساً للبيئة والتطورات الاقتصادية والاستثمارية وتمويلها وإدارتها بشكل عام، ودور الشركات المساهمة العامة في الاقتصاد، بشكل خاص؛ فإن إصدار هذه الأوراق المالية التي تقوم بها الشركات المساهمة، يعزز من جانب العرض في السوق اليمنية المرتقبة لتداول الأوراق المالية وبما يشكل المحور الأول لنمو هذه السوق وتطورها اللاحق.

ويعزى قلة المعروض والمتاح للتداول من الأوراق المالية في اليمن إلى طبيعة البنية الهيكلية للمؤسسات والفعاليات الاقتصادية؛ فغالبية هذه المؤسسات تعتبر شركات عائلية مغلقة أو شركات ومؤسسات حكومية، وبينما تلجأ الأولى من أجل تأمين احتياجاتها التمويلية بصورة رئيسية إلى مواردها ومدخراتها الذاتية، وإلى القروض محلياً وخارجياً أو من خلال مشاركات مباشرة للمغتربين في الخارج(2)؛ فقد اعتمدت الثانية في ذلك الأمر على موازنة ودعم الحكومة وتسهيلاتها الائتمانية؛ وقد ساهم في قلة المعروض من الأوراق المالية أيضاً الصعوبات المرافقة لعمليات تأسيس الشركات المساهمة.

لقد افتقدت هذه العمليات إلى الإجراءات الإدارية والقانونية المبسطة والشفافة من جهة، وعانت من غياب مؤسسات ومصارف الوساطة الاستثمارية المتخصصة ذات الخبرة والدراية في إدارة وتسعير وترويج إصدارات الأوراق المالية، من جهة أخرى، كذلك، فإنه وفي ضوء بعض التجارب السلبية في هذا الصدد افتقدت شركات المساهمة إلى الحوافز المشجعة الكفيلة بزيادة عددها ونموها وإلى ثقة جموع المستثمرين وصغار المدخرين بها(3).

ونظراً لغياب سوق نظامية لتداول الأوراق المالية في اليمن، فإن تداول أسهم شركات المساهمة المكتتب بها يتم عبر بيعها إلى مساهمين آخرين في الشركة نفسها أو انتقالها إلى الورثة في حالة الوفاة.

ويتم ذلك دون القيام بتقييم أصول شركة المساهمة المعنية، بغرض تحديد القيمة السوقية للسهم الواحد المترتب عن هذا التقييم، ولا يقيد القانون اليمني تداول الأسهم إلا لفترة سنة، في حين قد يكون من المفيد إطالة هذه الفترة إلى سنتين.

والأمل معقود على قيام سوق لتداول الأوراق المالية في اليمن والمتمثل عرضها أساساً في الأسهم والسندات، التي ستقوم بتقنين أوضاع هذه الأخيرة بصورة مفصلة وشفافة تحقق العدالة في مجملها.

(1) د. يعقوب يوسف صرحوه «الأسهم وتداولها في الشركات المساهمة في القانون الكويتي» 1982، ص213،211

(2) تجدر الإشارة إلى امتلاك بعض المجموعات الاقتصادية العائلية لمصارف وشركات تأمين أو حصص كبيرة في مصارف تقوم من خلالها بتوفير جزء كبير من احتياجاتها التمويلية (نوع من الإقراض الذاتي).

(3) دراسة ميدانية حول (أسس ومقومات إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية).
صندوق النقد العربي/ الدائرة الاقتصادية والفنية – سبتمبر1998م ص24

*خبير في الشؤون المالية والمصرفية، وكيل مساعد سابق للبحوث والإحصاء بالبنك المركزي اليمني

مراكش الصباحي -مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب في بنك اليمن والكويت:

المنافسة في السوق المصرفية قوية ونواجهها بالكادر البشري المؤهل

يؤمن بنك اليمن والكويت بأن نهضة وتطور البنك لن تتم إلا بكادر مؤهل ومحفز لذا تقوم إدارة البنك ممثلة بمجلس الإدارة العليا والإدارة التنفيذية للبنك بتوفير الدعم الكافي وتخصيص جزء كبير من الميزانية لدعم مجال التدريب والتأهيل لكافة موظفي البنك، وتقول «مراكش الصباحي» مدير إدارة الموارد البشرية والتدريب في البنك إنه تم تخصيص مساحة من ضمن الخطط الاستراتيجية للبنك خاصه بالوصول لكادر بشري مؤهل يتمتع بالمهارات والقدرات الاستراتيجية، وتشير إلى أن المنافسة في السوق المصرفية في مجال الخدمات والمنتجات المقدمة أصبحت غير سهلة في ظل الظروف والأوضاع الراهنة، لكن ما يميز بنك اليمن والكويت عن بقية البنوك هو توفر الكادر البشري المؤهل التأهيل المطلوب والكافي ووجود كفاءات متميزة ومبدعة فيه يتم تنمية قدراتهم بشكل مستمر وذلك بدوره انعكس إيجاباً على عمل البنك خلال الفترة الماضية وساعد البنك للوصول لأهدافه المرجوة وتحقيقه للنجاح خلال فترة قصيرة وتغلبه على كل الصعوبات والمعوقات التي تواجهه، تفاصيل أكثر في سياق هذا الحوار:

مراكش الصباحي

بحكم عملكم ومسؤوليتكم في البنك في مجال التدريب.. هل من الممكن أن تعطونا فكرة عن برامج التدريب في بنك اليمن والكويت؟

يسعى بنك اليمن والكويت بشكل دائم لتأهيل الكادر البشري وذلك إيماناً منه بأن الكادر البشري المؤهل والمحفز هو أداة نجاح البنك، لذا يتم إعداد خطة تدريبية سنوية تشمل جميع الاحتياجات لكافة فئات موظفي البنك، كما يهتم البنك بالدرجة الأولى في تأهيل الموظفين في الدورات النوعية ويعتبر البنك أول بنك في هذا المجال، ومن هذه الدورات على سبيل المثال:

- Lean 6 Sigma
- أمن المعلومات
- حماية البيانات GDPR
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (101).

ما مدى استفادة الكادر من برامج التدريب، خاصة في انعكاس ذلك على مستوى العمل؟

فيما يخص مدى استفادة الكادر من برامج التدريب فهذه الاستفادة تم لمسها من خلال تطور مستوى عملهم الوظيفي والذي بدوره انعكس ايجاباً على مستوى العمل في البنك من خلال دقة وسرعة الإنجاز للمهام والاعمال الموكلة لهم، وكذا ظهور روح المنافسة والابداع بين موظفي البنك والذي ساعد في نهوض البنك وتحقيقه لأرباح مادية جيدة وبالرغم من الظروف الاقتصادية الراهنة.

فيما يتعلق بتدريب الكوادر على الامتثال ومكافحة غسل الأموال.. ما مدى اهتمامكم في هذا الجانب؟

يهتم البنك بذلك بشكل كبير ويضعه في الدرجة الأولى من اهتماماته ويعتبره من أولوياته.

بالنسبة لفروع البنك في المحافظات الأخرى، هل يتم الاهتمام بهم من ناحية التدريب أم أن ذلك يقتصر على الفرع الرئيسي؟

خططنا التدريبية تشمل كافة موظفينا سواء في فرع المركز الرئيسي والفروع الداخلية أو في فروع البنك الموجودة في المحافظات الأخرى ويتم إيصال التدريب لهم بعطة طرق إما عبر ارسال مدربين إليهم، أو اختيار عدد من موظفي الفروع الموجودة في المحافظات ويتم احضارهم إلى المركز الرئيسي وتدريبهم، أو عن طريق تدريبهم عبر الاونلاين، وحالياً يتم التعاقد مع مراكز تدريب واستشاريين في محافظات بعض فروع البنك لتدريب موظفيها.

> **خططنا التدريبية تشمل كافة موظفينا سواء في فرع المركز الرئيسي والفروع الداخلية أو في فروع البنك الموجودة في المحافظات الأخرى**

هل لديكم برامج خاصة لتدريب الموظفين في عملية استقطاب للعملاء؟

يتم حالياً إعداد استبيان لعملاء البنك عن طريق قسم الجودة في إدارة التطوير وبناءً على هذه النتائج سيتم تدريب الموظفين لاستقطاب العملاء وكذا فتح مجالات ومنتجات جديدة.

ماذا عن برامج التدريب القادمة، وهل هناك عدالة من حيث اختيار الكادر من الاناث والرجال؟

بالنسبة لبرامج التدريب القادمة فقد قمنا بإعداد خطة تدريبية للعام 2021 متنوعة وشاملة لكافة مجالات العمل المصرفي، وتشمل جميع فئات موظفي البنك دون استثناء من أجل تحقيق جزء من رسالة البنك وهي توفير طاقم عمل مؤهل ومحفز ذاتياً، ولا نخفيكم أننا سنقدم مفاجئة بداية عام 2021، وما على الجميع إلا أن يترقب انطلاقة بنك اليمن والكويت ببرنامج تدريبي نوعي لم يتم تقديمه من قبل في القطاع المصرفي اليمني.

البريد اليمني
Yemen Post

خدمة
البريد الناطق
لمشتركي الحساب الجاري

تسديد الفواتير
التحويل من حساب الى حساب جاري آخر
دفع قيمة المشتريات
الاستعلام عن الرصيد

8008008
www.post.ye
postyemen

أهمية دور الإعلام في مكافحة غسل الأموال

يعد الإعلام القوة المؤثرة والسلطة الرابعة، فمن خلال تنوع الإعلام ووسائله وأدواته وتنوُّع أنماط وأشكال التغطيات والمتابعات الإخبارية لقضايا المجتمع وفق السياقات والسياسات التحريرية والسياسية التي تقف وراءها، تتشكل في أذهان الجمهور الاتجاهات المطلوبة تجاه مختلف القضايا.

كما تلعب وسائل الإعلام على مستوى العالم دوراً أساسياً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتتميز بمقدرتها الفائقة على توصيل الرسائل إلى جمهور عريض متباين الاتجاهات والمستويات ولأفراد غير معروفين للقائم بالاتصال، مع مقدرتها على خلق رأي عام وتنمية اتجاهات وأنماط من السلوك غير موجودة أصلاً، والمقدرة على نقل المعارف والمعلومات والترفيه، حيث نجد أن وسائل الإعلام أكثر تقديماً وأكثر تعبيراً عن مصالح الناس وآرائهم. على أنها في الدول التي تشهد تحولات اجتماعية يكون دورها هو المفصل الأساسي في هذه التحولات، لأنها الوسيلة الأقوى والأعم، وللدور المهم الذي تقوم به المعلومة.

حســـن الوريـــث

ويتعاظم دور الإعلام ويقوى بقدرته على تعميم وتعميق إدراكنا بأهميته ومواكبته لسير حياة المجتمعات وتطورها والذي أصبح فيها ضرورة حيوية وسلاح حضاري حاسم في التنافس أو التدافع الثقافي ، فالإعلام في أصله يبقى وسيلة خطيرة تستعمل للبناء أو الهدم على السواء ،إلى درجة أصبح المتحكمون فيه باستطاعتهم أن يحددوا ميول الناس، وليفرضوا عليهم ليس فقط ما «كيف ينبغي أن يُفكروا»، ولكن أيضا «فيما يجب أن يُفكروا»! لهذا تعددت حقول الدراسات الاجتماعية والنفسية التي تحاول معرفة المقدار والكيفية الذي تؤثر به وسائل الإعلام على الجمهور ؛ بل والقدرة على تغيير اتجاهاته وتصرفاته وثقافته .

وفي ظلّ تسارع الحياة المعاصرة وتعدّد أشكال ومظاهر النّشاط الإقتصادي ظهرت مشاكل وجرائم ماليّة أثّرت في العمليّة الاقتصادية وأساءت إلى أخلاقيات العمل ، وكرّست مفهوم الغاية تبرّر الوسيلة لتكون عنواناً لهذه الجرائم الماليّة ومنها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعتبر من الجرائم التي تهدد حياة المجتمعات واقتصاداتها وأمنها القومي بل والأمن العالمي .

وبما أن جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب اصبحت من أكبر الجرائم التي تهدد أمن المجتمعات واقتصاداتها خصوصاً وأن حجم الأموال المتعلقة بهذه الجرائم يزداد سنوياً على الصعيد العالمي وكذا التطور الهائل والسريع الذي تشهده هذه الجرائم على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية.. يستوجب تضافر الجهود لمكافحة هذه الجرائم في مختلف الميادين ومنها الجانب الإعلامي الذي يشكل حجر الزاوية في عملية المكافحة ومساندة الجهود الوطنية والدولية .

وانطلاقاً من هذا الدور فإن الأمر يتطلب أيضاً تفعيل دور الإعلام بمختلف وسائله بما يسهم في دعم جهود الحكومة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال البرامج والرسائل الإعلامية الموجهة لهم وذلك من خلال التركيز في العمل الإعلامي على نشر الوعي حول جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب واثارها واضرارها السلبية على المجتمع والاقتصاد الوطني والعمل على تهيئة البيئة الإعلامية لإقامة جسور التواصل الفعال بين الإعلاميين ومختلف تكوينات مكافحة غسل الأموال من أجل رسالة إعلامية فعالة وتقديم المادة الإعلامية الموجهة لتعزيز جهود المكافحة لهذه الجرائم وكذا الاستفادة في البرامج الإعلامية وبشكل موجه وبناء بمشاركة شخصيات مؤثرة في المجتمع بما يؤدي إلى نشر الوعي الأمني بين المواطنين وتقوية الحس لديهم بأهمية المشاركة الفعلية والمستمرة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وبالتأكيد ان عملية التدريب والتأهيل للإعلاميين من القضايا الهامة لرفع مستوى كفاءتهم الإعلامية المهنية تركيزاً على قضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك العمل على توفير كافة المواد والمعلومات والبيانات الخاصة بالمواثيق الدولية والعربية والوطنية فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتأسيس قاعدة معلومات خاصة بهم في مواقع عملنا الإعلامي وهناك نقطة هامة في هذا الجانب تتعلق بأهمية توخي الدقة في تقديم المعلومات المناسبة وتقديم مادة إعلامية مبسطة ومناسبة للمجتمع لإيصال الرسالة المطلوبة حول هذه الجرائم ودور كافة الفئات في مكافحتها للوصول لدور بناء للإعلام بالمساهمة في بيان ورصد واقع جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلادنا وبالتالي لابد من دعم الإعلام ليقوم بدوره في توعية المجتمع وصناع القرار بخطورة هذه الجرائم وتعزيز دور الإعلام للتعريف بجهود الحكومة وكذا اللجنة الوطنية واللجان الاقليمية والدولية في هذا الجانب.

ومما لاشك فيه أن عملية التنسيق مع الجهات والمؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة لتخصيص برامج إعلامية خاصة لتوضيح الاثار السلبية لجرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب تلبي حاجات المجتمع وإثراء الأنشطة والمواد الإعلامية الموجهة حول جرائم غسل الأموال بالوسائط الاتصالية المتقدمة واستثمار هذه البرامج الإعلامية في تعزيز الوعي المجتمعي حول سبل مواجهة هذه الجرائم وكذا التشبيك و إقامة جسور تواصل بناء مع مختلف الجهات والمؤسسات المعنية بمكافحة جرائم غسل الأموال وبناء علاقات تواصل بين الإعلاميين محلياً وإقليمياً ودولياً وإنشاء نافذة الكترونية تتضمن كافة المعلومات الحديثة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي بهدف تعزيز المعرفة العامة بهذه الجرائم وتبادل المعلومات والمعارف بما يسهم في تطوير وتحسين العمل الإعلامي في هذا الجانب وتفعيل دور الصحفيين والإعلاميين في توعية المجتمع بالمفاهيم والحقائق والمكونات الرئيسية للعملية الاقتصادية في اليمن وسبل مكافحة جرائم غسل الأموال واخطارها عبر إنتاج أعمال من مختلف الفنون الصحفية والإعلامية وكذا تعزيز مجالات التنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجهات المعنية بما يحقق الاستفادة القصوى من امكانات وقدرات الوسائل الإعلامية في تعزيز الجهد الإعلامي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

و تنطلق أهمية دور وسائل الاعلام في مواجهة الجريمة بكافة أشكالها وأنواعها من كونها شريكًا أساسيا في جبهة التصدي للجرائم التي تمس الاقتصاد الوطني وأمن وسلامة المجتمع ومنها جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تعد من أخطر الجرائم التي تؤثر على كافة مناحي الحياة وتمتد مخاطرها إلى الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأمنية والاجتماعية وبالتأكيد أن مكافحة غسل الأموال قضية هامة وأساسية ومفصلية في عملية بناء الدولة لتحقيق التنمية المستدامة ومبادئ الحكم الرشيد وتحسين الموارد وتحقيق الأمن والاستقرار وصون سيادة البلد، والتي لن تتحقق ما لم تكن هناك جهود موازية لمواجهة الجرائم المنظمة ومنها غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومن هنا يأتي دور الإعلام في مساندة القضايا الوطنية والوقوف إلى جانبها وتوعية المواطنين بها والكشف عن أي محاولات من شأنها الإخلال بمصلحة وأمن واستقرار البلد والمساندة الحقيقية والتوعية الشاملة بمخاطر هذه الجرائم وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على التنمية والاستقرار ولابد من تفعيل وتعزيز الشراكة بين اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال ووسائل الاعلام لتشكيل جبهة حماية واحدة في هذا الجانب وإنشاء شبكة إعلامية تكون شريكًة في مكافحة جرائم غسل الأموال وتوسيع دائرة التوعية المجتمعية بمخاطرها تحظى بالدعم والرعاية من الجهات المختصة لتحقيق أهدافها وأهداف مكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الارهاب.

برامج التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني
برنامج (جذب الموارد المالية والمدخرات الوطنية) (1)

عبده الصياد *

لقد تناولنا في مقالنا السابق الوضع الذي يعيشه القطاع المصرفي اليمني بناءً على الدراسات التحليلية والتشخيصية للبيئة المصرفية والتي توصلت إلى أن القطاع المصرفي اليمني يعاني من وجود اختلالات مزمنة تدفع إلى ضرورة الحاجة إلى التغيير والتطوير ، وتم استعراض عدد من الفجوات الإستراتيجية في هذا القطاع الهام مما يتطلب تحركات إستراتيجية تفضي إلى تصميم وتنفيذ برامج خاصة لردم هذه الفجوات الإستراتيجية وبحيث يتم التعامل مع هذه البرامج كوحدة واحدة لا تقبل التجزئة نظراً لأن كل هذه البرامج ترتبط وتتكامل مع بعضها البعض ، ويمكن استعراض برنامج التغيير والتطوير قرين كل فجوة إستراتيجية وذلك حسب الجدول التالي :-

الفجوات الإستراتيجية في القطاع المصرفي اليمني	برامج التغيير والتطوير في القطاع المصرفي اليمني
• معظم السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي .	• برنامج جذب الموارد المالية والمدخرات الوطنية .
• تدني دور البنوك في مجال التنمية الاقتصادية في البلد.	• برنامج بناء نظام حوافز لمنح التمويلات والقروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة .
• تركز استثمارات البنوك في أذون الخزانة .	• برنامج تطوير السياسات النقدية والائتمانية .
• قصور في أنظمة العمل في بنوك القطاع المصرفي.	• برنامج تعزيز السلامة المصرفية .
• قصور في مواكبة التكنولوجيا الحديثة في مجال التقنية المصرفية.	• برنامج تطوير نظم الدفع والتقنية المصرفية .
• ممارسة البنك المركزي اليمني لأعمال تنفيذية لا تتعلق بدوره كبنك سياسات فقط .	• برنامج إعادة هيكلة البنك المركزي اليمني ليصبح بنك سياسات فقط .

سنتناول في هذه المقالة البرنامج الأول من برامج التغيير والتطوير « برنامج جذب الموارد المالية والمدخرات الوطنية » وذلك للمساهمة في معالجة إحدى الفجوات الإستراتيجية والمتمثلة في (معظم السيولة النقدية خارج القطاع المصرفي) .

ويهدف هذا البرنامج إلى جذب العملة المتداولة خارج القطاع المصرفي اليمني لتصبح ضمن الدورة المصرفية بغرض توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل كافة القطاعات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى تفادي الضغوط التضخمية وزيادة أسعار الصرف الناتجة من استخدام النقد المتداول خارج القطاع المصرفي اليمني .

إن تحويل هذا البرنامج إلى واقع ملموس يتطلب قيام الجهات ذات العلاقة بمجموعة من النشاطات والسياسات والإجراءات والمشاريع أهمها :-

● تفعيل اللجنة الوطنية لأنظمة الدفع لوضع إستراتيجية متكاملة وخارطة طريق لتحقيق الشمول المالي الرقمي لمختلف شرائح المجتمع اليمني وتطوير أنظمة الدفع في اليمن باستخدام التقنيات الحديثة في مجال الخدمات المالية والمصرفية والتنسيق مع وزارة الاتصالات لتقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة وتذليل المعوقات لكافة أوجه الجوانب الفنية ، كما تقوم اللجنة بتفعيل الاتصال بالمانحين الدوليين وصندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنكين المركزيين البريطاني والفرنسي والذين زاروا اليمن في وقت سابق وكان لهم اهتمامات بتحديث وتطوير نظام المدفوعات في اليمن، والاستفادة منهم في الدعم الفني وجميع أوجه الدعم في هذا المجال .

● تركيز جهود السلطات الإشرافية على الخدمات الرقمية وإدارة مخاطرها من خلال ضمان التزام مزودي الخدمات المالية الرقمية مع المعايير الدولية والامتثال للمتطلبات الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية سرية بيانات العملاء وضمان أمن الفضاء السيبراني مع التركيز على وضع ممارسات مالية رقمية مسئولة لحماية المستهلكين .

● أتمتة أعمال القطاع المصرفي اليمني وربط النظام المصرفي بأنظمة تقنية متطورة والتوسع في أنظمة الدفع الحديثة ونشر الخدمات المصرفية الالكترونية في جميع المدن والأرياف ، وتقديم مجموعة واسعة من الخدمات بحيث تكون منخفضة التكاليف وسهلة الوصول إلى العملاء والاستفادة من انتشار استخدام الهاتف المحمول والانترنت في النفاذ إلى الخدمات المالية والحسابات المصرفية ، بما يحقق زيادة في حجم السوق المصرفية وزيادة قاعدة المتعاملين مع البنوك .

● نشر الوعي والثقافة المالية والمصرفية بين كافة شرائح المجتمع اليمني لاسيما الأطفال والنساء والشباب ، ويتطلب ذلك صياغة برامج داعمة للتثقيف بالتنسيق مع كافة الجهات المعنية من خلال قنوات الاتصال المرئي والمسموع ... الخ .

● قيام البنوك بعمل ائتلاف بنكي لإنشاء محافظ استثمارية لمشروعات تنموية كبرى (بعوائد استثمارية عالية ومخاطر متدنية) بحيث يشارك في هذا الائتلاف بعض مؤسسات الدولة التي لديها فوائض نقدية.

● تفعيل شركة الخدمات المالية كونها (المقسم الوطني للبنوك) وربط جميع البنوك عبر شبكتها الإلكترونية وخدماتها الآلية (الصرافات الآلية ، نقاط البيع ، المقاصة الإلكترونية، الشيك الإلكتروني ، بوابة الدفع الإلكتروني، وتفعيل التجارة الإلكترونية عبر الانترنت ، وربط الشركة خارجياً مع شبكات المؤسسات المالية العالمية ... الخ) ، وكذلك تفعيل خدماتها المتعلقة بنقل النقود بين البنوك والبنك المركزي اليمني وبين البنوك المحلية والبنوك الخارجية .

● تطوير منتجات أدوات السياسة النقدية لتكون بديلاً عن طباعة النقود .

● اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف استخدام الشيك كوسيلة للضمان وتفعيل الكمبيالات ليصبح بديلاً لاستخدام الشيكات للدفع الآجل، على أن يتم ذلك بالتدرج مراعاة لحفظ الحقوق في عمليات الدفع والضمانات القائمة.

● قيام الجهات الحكومية بدفع رواتب موظفيها عن طريق البنوك مما سيؤدي إلى زيادة موارد القطاع المصرفي، وفي نفس الوقت سيؤدي إلى نشر الوعي المصرفي، واستفادة موظفي القطاع العام من خدمات القطاع المصرفي في كافة المجالات ، وستتنافس البنوك على تقديم مزايا وخدمات لهم ، كما يمكن توزيع حسابات موظفي الجهات الحكومية بين عدد من البنوك وفقاً لمعايير محددة .

● تنظيم قطاع الصرافين وضرورة توفير الإمكانيات اللازمة للرقابة عليها وعدم السماح لهم بممارسة أي نشاط من نشاط البنوك مثل فتح الحسابات الجارية، والحوالات ... الخ .

● فصل الأرصدة النقدية والأرصدة غير النقدية (الأرصدة القديمة) في البنوك ورقابة البنك المركزي اليمني عليها بما يعزز الثقة المصرفية وعودة العملاء للتوريد النقدي إلى

البنـوك مـع إمكانيـة سـداد الأرصـدة القديمـة (الأرصـدة غـير النقديـة) تدريجيـاً .

● توحيـد الجهـود والتنسـيق مـع الجهـات ذات العلاقـة في تنفيـذ البرامـج الخاصـة بتشـجيع تحويـلات المغتربـين ، وفتـح حسـابات للمغتربـين وتطويـر وأتمتـة أنظمـة البنـوك بحيـث يسـتطيع المغـترب تنفيـذ حوالتـه بشـكل سريـع وإتاحـة فتـح حسـاب مـصرفي لـه في البنـوك اليمنيـة بـكل يسـر وسـهولة ، والاسـتمرار في حشـد المـوارد الماليـة لقطـاع المغتربـين لتمويـل عمليـة التنميـة في اليمـن .

● تشـجيع قيـام مؤسسـات ماليـة متخصصـة في جـذب المـوارد الماليـة مثـل إنشـاء بنـك الصـادرات والمغتربين.

● إصـدار قانـون السريـة المصرفيـة وإدخـال تعديـلات في قانـون مؤسسـة ضـمان الودائـع وذلـك برفـع مبلـغ السـقف التأمينـي عـلى الودائـع المصرفيـة وتوسـيع التأمـين عـلى الودائـع ليشـمل الودائـع بالعملـة الأجنبيـة ، وتنسـيق وتوحيـد جهـود (البنـوك ومؤسسـة ضـمان الودائـع) في نـشر مزايـا نظـام ضـمان الودائـع المصرفيـة ، والعمـل عـلى إحـداث تغيـير في آليـة عمـل مؤسسـة ضـمان الودائـع بحيـث يكـون هدفهـا الأسـاسي هـو التدخـل الوقـائي لإنعـاش البنـوك المتعـثرة .

● مراقبـة نمـو العـرض النقـدي مـع النمـو في الناتـج المحـلي الإجـمالي وبحيـث يكـون النمـو للمؤشريـن بشـكل متـوازن .

وختامـاً نأمـل أن يكـون لجمعيـة البنـوك اليمنيـة دوراً فاعـلاً في المشـاركة في المناقشـات البؤريـة للأبعـاد الاقتصاديـة ، خصوصـاً فيـما يتعلـق بالسياسـات النقديـة في أي مشـاورات أو اتفاقيـات تخـص عمليـة السـلام في اليمـن عـلى أن يتـم التركيـز عـلى الاحتياجـات والأولويـات العاجلـة المتعلقـة بهـذا الخصـوص حسـب التـالي:-

● قيـام الأمـم المتحـدة بتوفـير دعـم مـالي عاجـل يخصـص لسـداد التزامـات البنـك المركـزي اليمنـي تجـاه البنـوك لتجـاوز أزمـة السـيولة الكـبرى التـي تعـاني منهـا البنـوك اليمنيـة والتـي أصبحـت تهـدد اسـتمرارها .

● قيـام الأمـم المتحـدة بحشـد دعـم مـالي يخصـص لبنـاء الاحتياطـات مـن العمـلات الأجنبيـة وبحجـم كافي لتحقيـق الاسـتقرار النقـدي في البلـد .

● قيـام الأمـم المتحـدة بالمسـاندة والدعـم في رفـع البنـوك اليمنيـة مـن قائمـة البيـان العـام بمـا يسـاعد عـلى عـودة الثقـة بهـا خارجيـاً واسـتئناف تعاملاتهـا مـع البنـوك الخارجيـة ومنحهـا التسـهيلات الائتمانيـة لتغطيـة عمليـات الاسـتيراد بمـا يضمـن اسـتمرار تدفـق السـلع الغذائيـة والدوائيـة واحتياجـات البلـد عمومـاً .

سـنتناول في مقالتنـا القادمـة بـإذن اللـه برنامـج للتغيـير والتطويـر تحـت عنـوان" برنامـج بنـاء نظـام حوافـز لمنـح التمويـلات والقـروض للمشـاريع الصغـيرة والمتوسـطة " يهـدف هـذا البرنامـج للمسـاهمة في تفعيـل دور البنـوك اليمنيـة في مجـال التنميـة الاقتصاديـة في البلـد .

* عضو مجلس إدارة جمعية البنوك
Alsayyad73@gmail.com

أبرز أولويات مرحلة الانعاش والتعافي في اليمن

المصارف/ خاص:

إن مـن أولويـات مرحلـة إعـادة الإعـمار في اليمـن، هـي المرحلـة التـي تسـبقها والتـي تُعـرف بمرحلـة الانعـاش والتعـافي، وهـي المرحلـة التـي يفـترض مـن خلالهـا أن تنتقـل البـلاد مـن الحـرب والـصراع إلى السـلم والاسـتقرار، وهـي ذاتهـا المرحلـة التـي تهيـئ الأرضيـة اللازمـة لعمليـة إعـادة الإعـمار اللاحقـة، ويمثـل الانعـاش والتعـافي «البدايـة السريعـة» لإعـادة البنـاء عـلى المـدى الطويـل، فهـي أداة تنفيذيـة لتنظيـم البرامـج والمشـاريع المتصلـة بالتنميـة وتقديمهـا في إطـار تخطيـط متماسـك وإطـار وطنـي، وفقـاً لأحـدث تقاريـر وزارة التخطيـط والتعـاون الدولي.ويقـول أحـدث تقاريـر وزارة التخطيـط الـذي حصلـت «المصـارف» عـلى نسـخة منـه إن إنعـاش وتعـافي الوضـع الإنسـاني متمثـلاً في الحـد مـن الفقـر وسـبل العيـش ومواجهـة انعـدام الأمـن الغـذائي وسـوء التغذيـة يعـد أمـراً بالـغ الأهميـة وأولويـات أساسـية في إعـادة الإعـمار وبنـاء السـلام عـلى المـدى القصـير والطويـل.

ويُعـد الفقـر في اليمـن ظاهـرة مزمنـة، حيـث ارتفعـت نسـبة الفقـراء بـين عامـي 2014 و 2016 بشـكل حـاد، وتشـير التقديـرات إلى أن معـدل الفقـر بلـغ 76.9% عـام 2016، كـما تشـير التقديـرات إلى زيـادة معـدل الفقـر عـام 2017 إلى 77.9%، وإلى 78.8% عـام 2018، ومـع اسـتمرار الوضـع الحـالي المـتردي واسـتمرار التراجـع الاقتصـادي وصعوبـة الأوضـاع الإنسـانية فـإن معـدلات الفقـر مرشـحة للزيـادة إلى معـدلات تفـوق 80% خـلال عـام 2020، ومـن حيـث عـدد الفقـراء، فقـد ارتفـع عـدد الفقـراء إلى مـا يقـارب الضعـف عـام 2014 مقارنـة مـع 2005 ليصـل إلى 12.6 مليـون شـخص، ثـم إلى 21.2 مليـون شـخص عـام 2016.

وتقـول وزارة التخطيـط والتعـاون الـدولي إن مـن أبـرز الأولويـات للتخفيـف مـن الفقـر يتطلـب دعـم تأسـيس قاعـدة بيانـات شـاملة تبنـي عـلى المسـح الاجتماعـي والاقتصـادي لميزانيـة الأسرة، والمسـوحات الأخـرى، والتـي توفـر بيانـات موثوقـة عـن الأوضـاع المعيشـية للأفـراد والأسر في اليمـن، إلى جانـب دعـم الجهـود الوطنيـة في إعـداد وتنفيـذ اسـتراتيجية وطنيـة شـاملة للتخفيـف مـن الفقـر في اليمـن، وتأسـيس نظـام مسـتدام لمواجهـة الفقـر واحتمالاتـه في المسـتقبل، إلى جانـب إنشـاء نظـم شـاملة لرصـد وتقييـم أوضـاع الفقـر والاسـتعداد لآثـار التغـيرات المناخيـة.

كـما طالبـت الـوزارة في نـشرة المسـتجدات الاقتصاديـة والاجتماعيـة في اليمـن الصـادرة في أغسـطس 2020 بتعزيـز سياسـات متعـددة القطاعـات لصالـح الفقـراء، حيـث تتطلـب جهـود التعـافي للحـد مـن الفقـر في اليمـن تطبيـق منهـج يعتمـد عـلى العديـد مـن القطاعـات للتعامـل مـع التحديـات الاجتماعيـة والاقتصاديـة التـي تواجـه الفقـراء، وخاصـة فقـراء الريـف، وبحيـث يشـمل دعـم الحمايـة الاجتماعيـة والزراعـة والصيـد لكسـر حلقـة الفقـر بهـدف خفـض الفقـر والضعـف الاقتصـادي والاجتماعـي، يجـب أن تتضمـن الحمايـة الاجتماعيـة ثلاثـة مكونـات عريضـة، وهـي: المسـاعدة الاجتماعيـة والضـمان الاجتماعـي وحمايـة وسـوق العمـل، بمـا فيهـا التحويـلات النقديـة والعينيـة لتعزيـز الرفـاه والإنتاجيـة والنشـاط الاقتصـادي، إلى جانـب بنـاء نظـام حمايـة اجتماعيـة شـاملة ومراعيـة للتغذيـة ومـزودة بمعلومـات حـول المخاطـر وتسـتجيب للصدمـات التـي تواجـه الفقـراء والأكـثر فقـراً في الريـف، والعمـل عـلى دعـم برامـج ومبـادرات توفـير فـرص عمـل لائقـة ومنتجـة في المناطـق الريفيـة وخاصـة للنسـاء والشـباب، إضافـة إلى التركيـز عـلى صغـار المزارعـين والصيادين والاسـتجابة لأولويـات المديريـات المتـضررة عـلى تحسـين سـبل كسـب معيشـتهم والحصـول عـلى فـرص عمـل لائقـة والاسـتفادة مـن برامـج الحمايـة الاجتماعيـة، فضـلاً عـن دعـم أصحـاب المشروعـات الشـبان في مجـال الزراعـة لتعزيـز النمـو الاقتصـادي، ودعـم الوظائـف وتنميـة المهـارات مـن أجـل توفـير سـبل كسـب الـرزق المسـتدامة، كـما يتطلـب ذلـك الاسـتثمار في الوظائـف والمجتمـع المحـلي ودعـم المبـادرة في المشـاريع الصغـيرة.

كـما دعـت الـوزارة إلى أهميـة تعزيـز سـبل كسـب العيـش، وفقـاً لمـا تزخـر بـه كافـة مناطـق اليمـن وتشـجيع الاسـتثمار في هـذه الفـرص، وتقديـم الدعـم لإقامـة المشـاريع الصغـيرة، إلى جانـب أن مـن الأولويـات لمرحلـة التعـافي الاقتصـادي الحـد مـن الفجـوة الغذائيـة والعمـل عـلى تشـجيع الإنتـاج الزراعـي والصناعـي وبمـا يحقـق نوعـاً مـن الاكتفـاء الـذاتي ويعـزز الأمـن الغـذائي، كـما تتطلـب المرحلـة الاهتـمام بالتعليـم وتطويـره ودراسـة احتياجاتـه ومتطلباتـه وكذلـك القطـاع الصحـي الـذي يعـاني مـن الإهـمال وبمـا يضمـن توفـير خدمـات صحيـة تسـهم في تحقيـق التعـافي الاقتصـادي، فضـلاً عـن العمـل الجـاد في توفـير كافـة الخدمـات الأساسـية للمواطـن، والعمـل عـلى تنشـيط العمليـة التنمويـة وإشراك القطـاع الخـاص في هـذه العمليـة كونـه الشريـك الرئيـس للحكومـة في العمليـة التنمويـة للبلـد.

نشأة وتطور القطاع المصرفي اليمني (2)

يلعب الجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية لكثير من بلدان العالم ويعتبر رأس المال هو المحرك الرئيسي لخطط التنمية في البلد وتشكل البنوك والمصارف الوسيط المالي لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق الائتمان.
فالبنوك مهمتها تجميع المدخرات وتجنيدها لخدمة الاقتصاد الوطني عبر الائتمان المصرفي ومن ثم توزيع هذا الائتمان حسب حاجات القطاعات وبما يتناسب مع الخطط التنموية للبنوك وخاصة بنوك الاستثمار .. وفي بلادنا كان للجهاز المصرفي دورا كبيرا في التنمية الاقتصادية من خلال دعم الشركات والمؤسسات والتي لعبت دورا كبيرا في تطوير البلد..

إعداد : فؤاد أحمد القاضي

تطور النظام المصرفي في ظل دولة الوحدة

الأداء الناجح للبنك المركزي خلال الفترة 98-2009 تمثل في فتح آفاق واسعة للاقتصاد الوطني وتجاوز مرحلة الضعف والنمو السالب.

جاء تحقيق الوحدة اليمنية في ظل متغيرات سياسية واقتصادية دولية غاية في التعقيد، انعكست هذه المتغيرات على الاقتصاد اليمني بشكل عام وعلى النظام المصرفي والسياسة النقدية والمالية بشكل خاص؛ فقد تزامن الإعلان عن دولة الوحدة مع حرب الخليج الثانية وطرد لأكثر من ٧٥٠ ألف مغترب يمني، شكلوا عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني، كما أدى انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي إلى حرمان اليمن من المساعدات التي كانت تحصل عليها من هذه الدول.

أما على الصعيد الوطني فقد تعاظمت الصعوبات الاقتصادية جراء ارتفاع التكاليف المالية لاندماج مؤسسات الوحدة؛ حيث وصل الانفاق على الباب الأول في الستة الأشهر الأولى من العام 1991 إلى (13) مليار ريال وبزيادة قدرها ٢٢٠ % خلال عام لتصل إلى ما نسبته 70 % من الموازنة العامة للدولة.

واستمرت هذه التكاليف في تصاعد مستمر بفعل الترتيبات الوظيفية والترقيات، إلى جانب نمو النفقات الأخرى في أبواب الموازنة؛ الأمر الذي حال دون إصدار الموازنة خلال العامين93 و94م.

وتميز النظام المصرفي في دولة الوحدة خلال هذه المرحلة بالطابع الانتقالي والأزمة الخانقة.

وخلال هذه الفترة تم إعادة صياغة قانون البنك المركزي لدولة الوحدة، الذي حل محل قانون البنك المركزي رقم 4 لسنة 1971 في الشمال والقانون رقم 36 لسنة 1972م بشأن النظام المصرفي في الجنوب، وحل محلهما القانون رقم 21 لسنة 1991م، وقد تم صياغته في 12 باباً، احتوى على 72 مادة.

أما الهيكل في النظام المصرفي؛ فقد ظل خلال هذه المرحلة تقريباً كما كان عليه دون تطور؛ فقد كان الجهاز المصرفي يتكون من ١٣ مصرفاً منها ٩ مصارف تجارية و3 مصارف متخصصة إلى جانب مؤسستين نقديتين (البنك المركزي صنعاء) (مصرف عدن) إلى جانب المؤسسات العامة غير المصرفية.

وخلال هذه المرحلة شهد النظام المصرفي ابتداء من العام ٩١ م جملة من التحولات النوعية المهمة في تطوير النظام المصرفي أبرزها:

توحيد ودمج المصرفين المركزيين في مصرف واحد (البنك المركزي اليمني)، وتوحيد ترتيبات الاحتياطي القانوني والنقدي في المحافظات الجنوبية إلى المستويات السارية في المحافظات الشمالية.

واتسمت السياسة النقدية في هذه المرحلة بالتقلب بين العجز والاستقرار النسبي، ومحاولة البنك المركزي المحافظة على الريال بالقدر الممكن من خلال جملة من الوسائل السياسية المصرفية والنقدية، كتنظيم سقوف الائتمان ونسب الاحتياطي وهامش التأمين على الاعتمادات ونقل حسابات المؤسسات العامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي وتغير أسعار الصرف بالنسبة للريال وفق ما تقتضيها مصلحة البلد الاقتصادية، كما حرص البنك على تطوير القطاع المصرفي وخدماته.

أما على صعيد القروض الخارجية فقد تركزت سياسة البنك المركزي في الحرص على سداد احتياط القروض الأجنبية وفوائدها المستحقة في مواعيدها، وعدم التعاقد على قروض جديدة؛ نتيجة ارتفاع الفوائد واستمرارية الاعتماد على القروض الميسرة طويلة الأجل لتمويل المشروعات العامة.

إلاَّ أن الأداء الاقتصادي في هذه الفترة وما اتسم من صراعات وأزمة سياسية، وصعوبات مختلفة ميزت المرحلة الانتقالية وإعادة ترتيب البيت الداخلي، علاوة على الصعوبات والمتغيرات الدولية كان سيئاً ومخيباً للآمال ومنذرا بأزمة اقتصادية كارثية، تتمثل عواملها الداخلية في أخطاء سياسية جسيمة وغياب الرؤية لإصلاحها، فيما تتمثل عواملها الخارجية في الآثار السلبية التي خلفتها المتغيرات، بالإضافة إلى المعالجات التي اتخذها البنك المركزي حينها، والمتمثلة في تشديد الرقابة والإشراف على البنوك التجارية، ومنعها من تقديم التسهيلات الائتمانية بضمان الدوافع بالعملة الحرة، أو بضمانات خارجية؛ أي إلى جانب منعها من التعامل في سوق الصرف الرسمي الموازي لحساب عملائها.

تميز النظام المصرفي في دولة الوحدة خلال المرحلة الانتقالية بالأزمة الخانقة والتدهور المالي الكبير

على الرغم من هذه الإجراءات الصارمة من قبل البنك إلاَّ أن أداء السياسة النقدية المصرفية جسد حقيقة الواقع السياسي والاقتصادي، الذي نتج عنه أزمة سيولة في النقد الأجنبي، وكذلك الحال بالنسبة للبنوك التجارية.

وخلال الفترة 90 إلى 94 شهد الاقتصاد تدهورا كبيرا وصل العجز في الموازنة ما بين 17 %22- من الناتج المحلى الإجمالي، وقد تم تمويله كاملا من البنك المركزي.

والتضخم وصل إلى ما بين 73 % إلى 100% سنوياً، وهبوط سعر العملة الوطنية حيث وصل الدولار إلى ١٠٠ ريال في نهاية 1994، ووصل في يونيو 1995م م إلى 156 ريالا.

وتعدد أسعار الصرف للدولار الواحد، السعر الرسمي ١٢ ريالاً، وسعر المعاملات الجمركية 18 ريالاً، فيما كان سعر البعثات الدبلوماسية 5.5 ريال، وسعر تشجيعي 25 ريالاً، في الوقت الذي كان فيه سعر الدولار في السوق الموازية 130 ريالاً، وهذا خلق بدوره آلية للفساد المنظم، وتشوهات سعرية عديدة خاصة للسلع والخدمات التي تسعرها الدولة.

ورغم تدفق النفط، وتحسن أسعاره؛ إلاَّ أن الاحتياطات الخارجية وصلت إلى ما يكفي لحوالى شهر ونصف استيراد، في نهاية العام ١٩٩٥ م، حصل توقف تام عن سداد الديون الخارجية، وقدرت المديونية الخارجية حينها مايقارب (٨,٨٦٩) مليون دولار، إضافة إلى متأخرات فوائد وصلت إلى (1.122) مليون دولار، وبنسبة تصل إلى ١٤٨ % من الناتج المحلي الاجمالي.

في العام 1995، وبعد انتهاء الأزمة السياسية؛ تمكنت الحكومة من وضع رؤية اقتصادية وسياسية جديدة للخروج من واقع الأزمة الاقتصادية، وتتلافى نتائجها وآثارها السلبية، ومنذ مارس 1995م تبنت الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، والتصحيح الهيكلي الذي تركزحول إصلاحات السياسات الاقتصادية والنقدية، وفي جانب السياسات المالية والاقتصادية؛ فقد استهدف الإصلاح السياسة المالية، والنقدية والقطاع المالي، وسياسة ميزان المدفوعات والقطاع الخارجي.

وقد أنيطت بالبنك المركزي مهمة زيادة

هذه الإصلاحات وتنفيذها على الواقع العملي بشكل مسلسل ومتدرج؛ يتلافى قدر الإمكان الآثار الاجتماعية المترتبة عنها، وبحيث تكون الجرعات الإصلاحية ناجحة ومن دون أن تحدث هزات اجتماعية سلبية؛ ففي العام 1995 أقدم البنك المركزي على الإجراءات التالية:

- تحرير أسعارالفائدة المدينة.
- إلغاء الفوائد على القروض المقدمة من البنك للحكومة والمؤسسات الحكومية
- تخفيض سعر الصرف الرسمي الجمركي
- السماح للبنوك التعامل في سوق الصرف بالسعر الموازي الحر.
- إصدار أذون الخزانة لمدة شهر خلال ديسمبر ٩٥ - فبراير 96.

أما في العام 96 فقد حصل تطور في طبيعة الإصلاحات النوعية التي اتخذها البنك في سياق التنفيذ المتدرج للإصلاحات؛ حيث أقدم البنك على الإجراءات التالية:

- إصدار أذون الخزانة لفترة استحقاق أطول (91) يوما ثم (١٨٢) يوماً ثم (364) يوماً.
- تحويل حساب المؤسسات الحكومية والعامة من البنوك التجارية إلى البنك المركزي منعاً للمضاربة بأموالها.
- إلغاء سعر الصرف الرسمي، وتوحيد أسعار الصرف وتبني النظام القائم لأسعار الصرف.
- أما في القطاع المالي؛ فقد بدأت منذ نهاية العام ٩٦ م عملية التباحث مع البنك الدولي لإصلاح هذا القطاع، وخلال ذلك تم

١- إصلاحات قانونية: (قانون البنوك، قانون البنك المركزي قانون التأجير التمويلي.... الخ).
٢- إصلاح في البنوك: (كفاية رأس المال- الرقابة الداخلية مخاطر الائتمان).
٣- إصلاح البنك المركزي: (التأهيل والتدريب، تعزيز دوره الرقابي على البنوك وتفعيل الرقابة المصرفية إلى جانب التوظيف والمرتبات).
٤- تنفيذ معايير جديدة في البنوك.
-5 « السماح بالإقراض بالعملات الأجنبية »
-6 تخفيف القيود على المصارف
-7 وضع الحلول لمديونية المؤسسات العامة.
-8 معالجة مشاكل بنوك القطاع العام والمتخصصة.

وبشكل عام ممكن إيجاز أهم النتائج المحققة عن عملية الإصلاح المالي حتى نهاية العام97 م في التالي:

- تقليص العجز في الموازنة العامة ليصل نهاية ٩٧ إلى ١% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم تحويلها عن طريق أذون الخزانة.
- وصل التضخم إلى 6% حينما ووصل العرض النقدي إلى 11%.
- زيادة الائتمان في القطاع الخاص بنسبة 54% .
- ثبات كبير في صرف الريال، وارتفاع الأصول الخارجية؛ لتغطي مدة خمسة أشهر فيما ارتفعت الودائع لدى البنوك التجارية لتصل إلى حوالي ١٥٠ مليار ريال نهاية 97.
- هبوط نسبة القروض الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٨٤ % سنة 95 إلى حوالي 69 % عام 97.

منذ العام ٩٨ م دخلت الإصلاحات المالية والنقدية مرحلة نوعية جديدة، وحث البنك المركزي على الاستمرار في مواصلة نجاحاتها في مجال السياسات النقدية، ولعب دوراً متعاظماً في إدارة الاقتصاد الوطني في ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية، ونظام العولمة والتجارة الحرة، وحتمية التعاطي معها ومجاراتها من خلال إدخال المزيد من الإصلاحات والتطورات المعاصرة على النظام المصرفي في اليمن؛ لتحسين أدائها؛ ليواكب عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني واعتماده على نظام السوق الخاص في قيادة وتحريك عملية النمو الاقتصادي.

وفي هذه المرحلة من الإصلاحات تعاظم دور البنك المركزي في ضبط إيقاع الإصلاحات الاقتصادية، وتوجيهها عبر خلق آلية جديدة فاعلة بين السياستين المالية والنقدية؛ بحيث يتفاعلان معاً في مختلف المجالات؛ للوصول إلى أهداف مشتركة، ونجح البنك في إدارة السياسة النقدية بوضع مؤشرات تخطيطية لنمو العرض النقدي والكتلة النقدية، وحجم الاحتياطات الخارجية المستهدفة.

مؤشرات الأداء والإنجاز

- الأداء الناجح للبنك المركزي في ضبط إيقاع وإدارة السياسة المالية والنقدية، خلال الفترة 98- 2009 تمثل في فتح آفاق واسعة للاقتصاد الوطني؛ للعودة إلى مواصلة الاستقرار والنمو الاقتصادي الموجب، وتجاوز مرحلة الضعف والنمو السالب التي مرت في الاقتصاد اليمني خلال السنوات المنصرمة لينتقل إلى طريق النمو الإيجابي.

تطوير القطاع المصرفي

أحد الأهداف الاستراتيجية للبنك المركزي من عملية الإصلاح المالي والنقدي، تمثل في بناء جهاز مصرفي يمني كفؤ وفعال قادر على خدمة الاقتصاد الوطني، ويواكب التطورات العالمية في الصناعة المصرفية عربياً ودولياً، وقد عمل في هذا السياق على مواجهة أوجه القصور في أداء المصارف المحلية وتطوير وتحديث التشريعات القانونية المنظمة لعملها، واستحداث آليات ووسائل عملية ورقابية وتنظيمية جديدة؛ تلبي متطلبات العمل المصرفي الحديث ويؤهلها للمنافسة الناجحة.

وإلى جانب قانون البنوك الصادر في ديسمبر 1998 وقانون البنك المركزي الصادر في العام 2000 وما تعزز من الأحكام لتنظيم العمل المصرفي؛ فقد أصدر البنك المركزي جملة من التشريعات الجديدة المواكبة للمتغيرات والمستجدات في العمل المصرفي، التي تسد أوجه القصور والفجوات في التشريعات السابقة، وتعزيز أوضاع البنوك، وتقوية قواعدها الرأسمالية، من ضمن هذه الإجراءات إلزام البنوك رفع رؤوس أموالها؛ حتى وصل الحد الأدنى المطلوب لرأس المال المدفوع لأي بنك يعمل في البلاد إلى 5 مليارات ومائتين وخمسين مليون ريال.

أما بالنسبة للبنوك الجديدة فإنها لا يقل رأسمالها عن ٢ مليار ريال عند الافتتاح، وإلزام البنوك بتطبيق معايير الملاءة المصرفية وربط كفاية رأس المال بالمخاطر المالية، التي تتعرض لها البنوك.

لقد شكلت كل هذه الإجراءات أرضية ملائمة للنمو الاقتصادي والاستثماري وواقعاً لمزيد من الإصلاحات الناجحة ذات البعد الأقل ضرراً، كما عملت هذه الإجراءات على زيادة إسهامات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية المحلية، وترشيد الائتمان المصرفي.

مارس 1995 تبنت الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي

المصـــادر

- ندوة خاصة بمجلس الشورى حول السياسة النقدية.
- دراسات متنوعة صادرة عن البنك المركزي.
- البنك المركزي اليمني
- المصارف التاريخ والملامح للأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي الأسبق.

السماوي يهدي مجموعة من مؤلفاته لجمعية البنوك اليمنية..

مؤلفات توثق مراحل اقتصادية مهمة في تاريخ اليمن الحديث

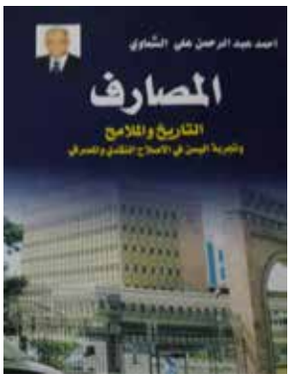

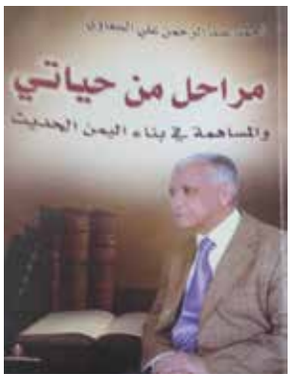

أهدى الأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي الأسبق لجمعية البنوك اليمنية مجموعة من مؤلفاته وإصدارته القيمة والتي أصدرها خلال السنوات الماضية.

إنها ليست كتب عادية وإنما مراجع مهمة توثق مراحل مهمة من تاريخ اليمن خاصة ما يتعلق بالشق الاقتصادي وتحديداً ما يرتبط بالسياستين النقدية والمالية وكل ما يرتبط بالقطاع المصرفي.

لقد اشتملت على عناوين مختلفة أغلبها ارتبطت بالقطاع المصرفي والسياسة النقدية والمالية في اليمن، واستعرض المؤلف في كتابه تحت عنوان «مراحل من حياتي والمساهمة في بناء اليمن.. سيرة ذاتية» البدايات الأولى للمراحل التعليمية له ومراحل التأهيل وعرج فيه على المناصب التي تقلدها منذ بداية حياته العملية وصولاً إلى المناصب العليا في الدولة وأحتوى الكتاب على أجزاء وملاحق ارتبطت بالسياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في اليمن. ومن ضمن المؤلفات الأخرى التي أهداها الأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي وتحت عناوين مختلفة منها «كتاب مفاهيم ومصطلحات في الاقتصاد والمال» استعرض من خلاله المؤلف تاريخ النقود في اليمن على مدى التاريخ كما احتوى الكتاب في بعض أجزائه على العديد من المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية التي تهم الكثير من العاملين في القطاع المصرفي والمالي، والاصدار الآخر تحت عنوان «المصارف التاريخ والملامح» و«تجربة اليمن في الإصلاح النقدي» بالإضافة إلى كتاب «مختارات من حصاد الأيام» تطرق فيها الكاتب إلى مواضيع ومقالات شملت مختلف الجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بحياة الناس.

الجدير بالذكر أن مؤلف هذه المجموعة من الكتب الأستاذ أحمد عبد الرحمن السماوي محافظ البنك المركزي الأسبق شخصية اقتصادية ومالية وتقلد العديد من المناصب الاقتصادية والمالية في الدولة، حيث كان وزيراً للمالية ومديراً تنفيذياً لصندوق النقد العربي ومركزه في أبوظبي، وعمل رئيساً لمجلس إدارة البنك اليمني للإنشاء والتعمير وغيرها من المناصب الأخرى، والمعروف عن المؤلف أنه أديب وله مؤلفات في مجال أدب الرحلات، ومنها «رحلة إلى الفردوس المفقود الأندلس في إسبانيا»، وله رواية أخرى تحت عنوان «رحلة إلى مدينة اسطنبول في تركيا»، و«رحلة إلى الجنة التي فقدت من أبينا آدم (بالي) إندونيسيا».

في إصدار جديد..

مفاهيم ريادة الأعمال في الإبداع والابتكار والتطور الاقتصادي

صدر عن (الأمين للنشر والتوزيع) 2020م كتاب ريادة الأعمال في الجمهورية اليمنية (مدخل متكامل)، للدكتور علي حسين الأشول- أستاذ ريادة الأعمال المساعد في جامعة العلوم والتكنولوجيا.

وتأتي أهمية الكتاب من كونه يؤسس لتوجه أكاديمي يمني لتبني علم ريادة الأعمال هذا التوجه الذي يمثل المدخل الحقيقي لنشر ثقافة ريادة الأعمال مجتمعيا وعلى مستوى الدولة والحكومة في الجمهورية اليمنية وهو ما يعني الاستفادة الحقيقية من مفاهيم ريادة الأعمال في الابداع والابتكار والتطور الاقتصادي والاجتماعي والتنموي، ولاشتماله على الجانبين النظري والعملي؛ الأمر الذي سيجعله مرجعا مهما للرياديين ومالكي المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وللطلبة والباحثين في هذا المجال.

وتناول الكتاب الخلفية الاقتصادية لريادة الأعمال حيث استعرض المؤلف التسلسل التاريخي للخلفية الاقتصادية لتطور مفهوم ريادة الأعمال مبينا انه مر بخمس مراحل، حيث بدأت المرحلة الأولى بالبحث عن الاقتصاد الغني (النصف الثاني من القرن الثامن عشر الميلادي) ففي هذه المرحلة كان التركيز منصبا على تطوير الاقتصاد والبحث في عناصره المختلفة؛ بحيث تصل إلى الدول والمجتمعات إلى مرحلة الغنى والإشباع، وأكثر ما يمثل هذه المرحلة كتاب (ثروة الأمم) لآدم سميث(1723-1790م).

ثم تلتها المرحلة الثانية وهي تحول التركيز من الاقتصاد الكلي إلى الاقتصاد الجزئي (النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي) وركزت هذه المرحلة على التحول من البحث في الإشباع الكلي (اقتصاد كلي) إلى التركيز على دور أفراد المجتمع كمنتجين ومستهلكين (اقتصاد جزئي) وأبعاد ما يسمى بحالة التوازن (نظرية التوازن) وأعمال كتابات شومبيتر(1883-1950م) الذي ركز على دور رائد الأعمال في اختراق نظرية التوازن بما يحقق النقلات الاقتصادية المطلوبة.

ومن ثم جاءت المرحلة الثالثة وهي مرحلة اقتصاد الشركات المساهمة الكبيرة (النصف الأول من القرن الـ20 الميلادي) وفي هذه المرحلة توسعت الشركات المساهمة الكبيرة والمبادئ الاشتراكية والمفاهيم التي تربط قوة الاقتصاد بحجم الإنتاج، ونادى الاقتصاديون بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر وذلك بإنشاء الشركات والتدخل بالأجور، وكل ذلك لم يمنع حصول هزات اقتصادية وبطالة وركود.

وجاءت المرحلة الرابعة مرحلة الاقتصاد الليبرالي (ظهور مفهوم الاقتصاد الذكي (النصف الثان من القرن الـ20 الميلادي، وهذه المرحلة هي استجابة تصحيحية لسلبيات المرحلة السابقة، وفيها ظهرت الثقافة المؤسسية والعودة إلى فرضيات الاقتصاد الليبرالي المتحرر من التدخل الحكومي، وبرزت أطروحات علمية تفرق بين التوسع في الإنتاج الكبير والنمو في مثل هذه المرحلة فرضية روبرت سولو الذي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987م والذي أكد أن الدول الصناعية في حاجة إلى التخلي عن النمو النقدي واعتماد النمو الذكي.

وتلتها المرحلة الخامسة وهي مرحلة اقتصاد المشروعات الصغيرة وريادة الأعمال (النصف الثاني من القرن الـ20 الميلادي) وفي هذه المرحلة اتضح لصناع القرار في الاقتصاديات الصناعية أن هناك دورا مهما يجب أن تلعبه المشروعات الصغيرة.

وقد كان للنتائج الناجحة لتجربة اليابان وألمانيا في هذا الصدد الأثر الإيجابي لتبني بريطانيا مفاهيم التخلي الحكومي وتبني أمريكا مفاهيم احتضان المشاريع الصغيرة وهو ما تبلور في الصورة الحالية لمفهوم (ريادة الأعمال).

88.8 مليار دولار الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الصراع، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 181 مليار دولار بحلول عام 2022 في حال استمرار الحرب..

وزارة التخطيط:
الاقتصاد اليمني في خطر

المصارف/ نجيب العدوفي

يؤكد تقرير حديث صادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن الانكماش التراكمي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بنحو46.1%) للفترة 2014-2019، وبالتالي فإن الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تصل إلى نحو 88.8 مليار دولار خلال الفترة 2014 - 2019، ومن المتوقع أن تصل الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى حوالي 181 مليار دولار بحلول عام 2022 إذا استمر الصراع في اليمن، حيث تعرف هذه الخسائر ب»تكلفة الفرصة الضائعة» أي الفاقد في قيمة إنتاج المجتمع من السلع والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير التقرير -الذي حصلت «المصارف» على نسخة منه- إلى تأثر قطاع النفط والغاز سلبياً بشكل كبير جداً، حيث سجل قطاع النفط والغاز أعلى انكماش تراكمي بلغ نحو 80.1% خلال الفترة 2014 - 2019، نتيجة توقف صادراته حيث يعتبر المورد الأساسي في تغطية نفقات الدولة ويغطي ما نسبته 50% إلى 60% من الإيرادات العامة للدولة.

41.6 مليار دولار خسائر المالية العامة خلال 3 سنوات

قدرت الخسائر التراكمية في إجمالي الإيرادات العامة (تكلفة الفرصة الضائعة) بحوالي 41.6 مليار دولار خلال الفترة 2015 - 2018، مع توقف إيرادات النفط وتعليق دعم المانحين للموازنة العامة وانكماش الإيرادات الضريبية، بحسب تقرير المستجدات الاقتصادية لوزارة التخطيط، مؤكداً أن وضع المالية العامة تفاقم مع توقف النفقات الاجتماعية والتنموية بما في ذلك مرتبات موظفي الدولة ونفقات التشغيل، ويشير التقرير إلى أن النفقات العامة انخفضت بحوالي 47% في العام 2018 مقارنة بما كانت عليه في العام 2014 مما أدى إلى توقف مشاريع البرنامج الاستثماري العام وتعليق سداد فوائد وأقساط الدين العام وعدم سداد المتأخرات المستحقة للموردين والمقاولين، واستمر عجز الموازنة العامة في تجاوز النسب الآمنة والمسموح بها، حيث وصل العجز ما نسبته 16%، 16.1% ، 9%، 7.5% من إجمالي الناتج المحلي الاسمي تم تمويل معظمه من البنك المركزي اليمني عبر السحب على المكشوف 2015 - 2018.

الواقع الإنساني والاجتماعي

دخل اليمن في أزمة إنسانية تُعد من بين الأسوأ إقليمياً وعالمياً، وبحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن 24.3 مليون شخص أو أكثر من 80% من السكان في حاجة إلى نوع من المساعدات منهم 14.4 مليون في عوز شديد، كما يقدر نحو 40% من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيس مما أدى إلى زيادة إجمالي معدل الفقر، حيث يتراوح، وفقاً للتقديرات، من 71% إلى 78.8% من إجمالي السكان ومرشح بأن تصل معدلات الفقر في العام 2020 إلى ما يزيد عن 80%، وتقول وزارة التخطيط بأن النساء أشد تضرراً من الرجال فيما يخص الفقر، ويشير تقرير وزارة التخطيط إلى أن استمرار الحرب تسبب في توقف كلي أو جزئي عن دفع المرتبات وعدم انتظام دفعها وخاصة في المحافظات الشمالية لحوالي 1.25 مليون موظف حكومي من بينهم الموظفين الحيويين في مجالات الصحة والتعليم وإمدادات المياه الذين لم يحصلوا على رواتبهم بصورة منتظمة، وتسبب هذا في تآكل القوة الشرائية، وأدى إلى تدهور كبير في قدرات المؤسسات الحكومية باليمن وعملها، ويشكل هذا الاتساع في رقعة الفقر والمرض عجزاً هيكلياً مقلقاً من شأنه أن يؤثر على تنمية رأس المال البشري على الأجل الطويل.

مؤشر رأس المال البشري

تطرق التقرير إلى أن مؤشر رأس المال البشري يبين أن إنتاجية الطفل المولود اليوم في اليمن ستبلغ 37% عندما يكبر، مقارنة مع نسبة إنتاجية كاملة إذا تمتع بقدر كامل من التعليم والصحة الجيدة، كما أن معدل الجوع في اليمن حالياً لم يسبق له مثيل ويسبب معاناة شديدة لملايين اليمنيين، وبالرغم من توفير المساعدات الإنسانية إلا أن هناك 15.9 مليون شخص ينامون جوعى كل يوم، حيث يعد معدل سوء التغذية لدى الأطفال في اليمن من أعلى المعدلات في العالم وما زال الوضع الغذائي في تدهور، كما أن ثلث الأسر تقريباً تعاني من فجوات في نظمها الغذائية، وتكاد لا تستهلك أي أطعمة من البقوليات والخضراوات والفاكهة ومنتجات الألبان واللحوم، وتظل معدلات سوء التغذية بين النساء والأطفال في اليمن من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم، حيث تحتاج أكثر من مليون إمرأة و2 مليون طفل إلى العلاج من سوء التغذية الحاد. ويمثل هذا العدد زيادة بنسبة 57% منذ أواخر عام 2015، وهو ما يهدد حياة هؤلاء الأطفال ومستقبلهم، فضلاً عن أن أقل من 50% من المرافق الصحية لا تعمل بشكل كامل.

بالأرقام

88,8
مليار دولار الخسارة التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الحرب

181
مليار دولار الخسارة التراكمية المتوقعة بحلول عام 2022 في حال استمرار الحرب

41,6
مليار دولار خسائر المالية العامة خلال 3 سنوات من الحرب

1.25
مليون موظف حكومي لم يحصلوا على رواتبهم الشهرية

%40
من الأسر اليمنية فقدت مصدر دخلها الرئيس

%80
معدل الفقر في العام 2020 من إجمالي عدد السكان في اليمن

24,3
مليون شخص من إجمالي السكان بحاجة إلى نوع من المساعدات

15,9
مليون شخص ينامون جوعى كل يوم

3,000,000
إمرأة وطفل يحتاجون إلى العلاج من سوء التغذية الحاد

شركة يمنتراك المحدودة

يمنتراك
أدرك المستقبل

تتبع المركبات

عبر الأقمار الإصطناعية

- تحديد موقع السيارة ومسارها
- تنبيهات السرعات وزر الطوارئ
- إيقاف محرك السيارة عن بعد
- خرائط رقمية وصور جوية
- تقارير المسافات والسرعات
- خدمات مرخصة وخبرة طويلة
- تتبع عبر الموبايل أو اللابتوب
- اجهزة اوروبية وامريكية متينة

حلول مبتكرة .. وخدمات اثبتت جدارتها

خدمة عملاء على مدار الساعة: 774400066

تضم المنظومة تنبيهات متعددة يمكن إستلامها على شكل رسائل نصية قصيرة SMS، أو بريد إلكتروني، بالإضافة إلى الإحتفاظ بتفاصيلها في المنظومة وأهم هذه التنبيهات:

- تجاوز السرعة
- زر الإستغاثة/الطوارئ
- الإصطدام
- التسارع المفاجئ
- فصل البطارية
- التسارع والوقوف المفاجئ
- تشغيل وإطفاء المحرك
- الوصول إلى الأهداف
- الدخول والخروج من وإلى المناطق الجغرافية
- العبث أو التشويش

وغيرها الكثير

تقارير آلية متعددة

تضم المنظومة العديد من التقارير التي يمكن إستعراضها أو تصديرها للإحتفاظ بها وتصفحها في أي وقت لاحق،

ومنها :

- تقرير المواقع الذي تحتوي على عناوين ومواقع حركة المركبات بشكل مفصل او ملخص
- تقرير الرحلات و المسافات المقطوعة.
- تقرير التنبيهات
- تقرير استهلاك الوقود
- تقرير الأهداف التي تم زيارتها

Yemen Track L.L.C. Technology City, TV. St, Sana'a 01/329932 01/329933 773633391 info@yementrack.com.ye

www.yementrack.com.ye Search

Android iOS

كشف تحليل بيانات الاختراق الأمني، والذي أجراه فريق الاستجابة الأمنية لدى تينابل، أن الفترة بين يناير وأكتوبر 2020 شهدت 730 حدثًا معلنًا أدت إلى الكشف عن 22 مليار سجل حول العالم.

وتم ربط خمسة وثلاثين بالمائة من حالات الاختراق التي حللتها تينابل بهجمات طلب الفدية التي سببت تكاليف مالية فادحة، فيما جاءت 14% من تلك الأحداث نتيجة لاختراق البريد الإلكتروني.

تحليلات تينابل لخرق البيانات في عام 2020 تكشف عن إختراق 22 مليار سجل حول العالم

ومن أبرز ملامح مشهد الهجمات في العام 2020 اعتماد المهاجمين بشكل كبير على نقاط الضعف التي لم تتم معالجتها في هجماتهم، بالإضافة إلى ربط عدد من نقاط الضعف معًا في هجماتهم.

ونشرت تينابل هذا التحليل في تقريرها للعام 2020 بعنوان «نظرة إلى مشهد التهديدات» والذي قدم لمحة موجزة عن أبرز نقاط الضعف التي تم الكشف عنها أو استغلالها خلال فترة 12 شهرًا المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2020. وفيما تستعد المؤسسات حول العالم لمواجهة التحديات الجديدة في مجال الأمن السيبراني للعام 2021، لا بد من التوقف والنظر إلى الخلف لاستذكار أبرز نقاط الضعف والثغرات التي تعرضت للاستغلال والمخاطر في العام الماضي؛ إذ أن معرفة الأنظمة المؤسسية التي تأثرت بالثغرات يمكن أن يساعد المؤسسات على فهم المشاكل التي تعرّضهم لأكبر قدر من المخاطر.

فقد ازداد عدد الثغرات ونقاط الضعف الشائعة CVEs التي تم التبليغ عنها بين عامي 2015 و 2020 بمتوسط نمو سنوي قدره 36.6%. وفي عام 2020، تم التبليغ عن 18,358 من تلك الثغرات مما يشكل زيادة بواقع 6% مقارنة مع 17,305 في العام 2019، وبنسبة 18% مقارنة مع 6,487 ثغرة تم الكشف عنها عام 2015. كما أن معرفة الثغرات التي تحتاج لأولوية الاهتمام أصبح أصعب من السابق، حيث يبين التقرير توجهين بارزين:

- الثغرات الموجودة مسبقًا في حلول الشبكات الافتراضية الخاصة VPN – حيث أن العديد منها قد ظهرت عام 2019 أو قبله – لا تزال من الأهداف المفضلة للمجرمين السيبرانيين والمجموعات المهاجمة.
- تعتبر متصفحات الويب مثل جوجل كروم وموزيلا فايرفوكس وإنترنت إكسبلورر ومايكروسوفت إيدج أهدافًا هامة في حال عدم العثور على ثغرات، حيث تشكل أكثر من 35% من كافة حالات استغلال نقاط الضعف.

ومن هذا المنطلق فإن من أبرز الخطوات التي يمكن للمؤسسات اتخاذها لمنع بعض تلك الهجمات إصلاح الثغرات المكشوفة وتطبيق الضوابط الأمنية المتينة في بروتوكول أجهزة الحاسوب العاملة عن بعد، وضمان تحديث أمن النقاط النهائية وإجراء التدريب اللازم حول التوعية الأمنية باستمرار.

في تعليقه على الأمر قال ساتنام نارانج، مهندس الأبحاث لدى تينابل: «من الصعب لنا كجهات دفاعية أن نعطي الأولوية لعلاج الهجمات بالنظر إلى مئات الثغرات التي تكشف عنها مايكروسوفت كل شهر وأوراكل كل ثلاثة أشهر. أضف إلى ذلك أثر جائحة كوفيد19- على المؤسسات التي تحاول تعزيز دفاعاتها وحماية فريق العمل الذي بدأ يعمل عن بعد، وكل هذا يؤدي دون شك إلى الفوضى. تعرف الفرق الأمنية متى يجب عليها التدخل ومنح الأولوية، ولكن في حال وجود عدد هائل من الثغرات ونقاط الضعف ذات التصنيف المرتفع بشكل متعاقب، فإن عليهم العمل وفقًا لتلك المعطيات المتزامنة، حيث تحتاج إدارة هذا العدد الكبير من الثغرات إلى تسجيل محتويات الشبكة بالكامل وتحديد الأصول الأكثر حرجية لضمان الحصول على الرقع الأمنية في الوقت المناسب. ويمكن للمؤشرات الإضافية، ومنها تصنيف CVSSv3 وتوفر نصوص توضح طبيعة الثغرات، أن تتيح رؤية أوضح للثغرات وما إن كانت ستتعرض للاستغلال والاختراق، مما يساعد الفريق على التركيز على التهديدات الأكثر خطورة على الشبكة أولًا.»

من الجدير بالذكر أن فريق تينابل للاستجابة الأمنية يقوم بتتبع نقاط الضعف والأحداث الأمنية والتبليغ عنها على مدار العام، مما يمنح العاملين في فرق الأمن التوجيه الضروري بينما يخططون لاستراتيجيات الاستجابة لديهم. كما يتيح عمل الفريق فرصة متابعة الديناميكيات المتغيرة في مشهد التهديدات.

بدوره قال ماهر جاد الله، المدير الإقليمي في الشرق الأوسط: «إن كان هناك ما تعلمناه من العام 2020 هو أننا جميعًا نعتمد على البنية التحتية وسلاسل الإمداد التي تدعم المجتمع الحديث – سواء كان ذلك في مجال الزراعة أو تطوير الصناعات الدوائية أو تصنيع الأغذية والمشروبات وغيرها - وبخاصة في أوقات الأزمة. ولسوء الحظ، فإن المهاجمين يبحثون دومًا عن طرق الاستفادة من الدفاعات الضعيفة، ولهذا فقد يبدو التحدي في غاية الصعوبة عندما نرى العدد الهائل من المساحات المتاحة للهجوم في الأجهزة المرتبطة بشبكات تقنية المعلومات والتقنيات التشغيلية وإنترنت الأشياء. وبالنظر إلى اعتماد أولئك المهاجمين على الثغرات غير المعالجة، يصبح من الواضح تمامًا أن إدارة الثغرات ونقاط الضعف تلعب دورًا بالغ الأهمية في استراتيجيات الأمن السيبراني الحديثة.»

OAK Consulting

شركـة أمـان للتأمـين
AMAN INSURANCE COMPANY

معنا.. أنت في أمان

كافة أنواع التأمين
التجاري/ التكافلي

شركـة أمـان للتأمـين
AMAN INSURANCE COMPANY

مقر الإدارة العامة والفرع الرئيسي
صنعاء- شارع الزبيري- برج أمان للتأمين

الإدارة العامة صنعاء: شارع الزبيري برج أمان للتأمين- ت: (٢١٤٠٩٣- ٤/٣/٢/٤٦٩٧٢١) فاكس: (٢١٧٢٥١- ٢٠٩٤٥٢)
فرع شارع تعز: مبنى بنك اليمن والكويت- ت: (٦٢٤٩٧١)- فاكس: (٦٢٥٧١٤) فرع عدن: كريتر- شارع الملكة أروى-ت(٢٦٧٢٨٤) فاكس: (٢٦٧٢٨٣)
فرع الحديدة: شارع صنعاء- عمارة السنيدار-ت: (٢٠١١١٠) فاكس: (٢٠١١٠٧) فرع تعز: شارع جمال جوار البنك التجاري- ت: (٢٥٩٤٢٤) فاكس: (٢٥٠٨٣٢)
فرع المكلا: خور المكلا- جوار قاعة الملكة- قبل دور المكلا-ت(٣٥٠٩٩٧) فرع ذمار: الشارع العام- تليفاكس: (٤١٥٥٦٧)

amaninsco@amaninsco.com - www.amaninsco.com/ar

باقة مـزايا

بـ 1000 .. لف الدنيا لف

300 دقيقة مكالمات ، 200MB نت ، 100 SMS

إشترك شهرياً بـ 1000 ريال واحصل على مزايا بقيمة **3800** ريال

- للإشتراك أرسل كلمة (مـزايا) إلى الرقم 1000 .
- العرض خاص بمشتركي الدفع المسبق .
- المكالمات داخل الشبكة .
- السعر لايشمل الضريبة.
- لمزيد من المعلومات أرسل (مـزايا) إلى 123 مجاناً .

Yemen Mobile
يمن موبايل

معنا .. إتصالك أسهل

بكل ثقة

إستلم أموالك

أو حولها الى أي مكان في العالم عبر خدمة

WESTERN UNION WU

بنك اليمن الدولي

INTERNATIONAL BANK OF YEMEN

هدفنـــا واحـــد